

## وزارة النقل

**قرار رقم ١٩١ لسنة ٢٠٢١**

بإصدار لائحة تطليم التعاقدات التي تبرمها الهيئة القومية لسكك حديد مصر

**وزير النقل**

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بانشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية :

وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون

رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية :

وعلى قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل :

وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة :

وعلى ما ارتآينا :

**قرر :**

**(المادة الأولى)**

يعمل بأحكام اللائحة المرفقة في تنظيم التعاقدات التي تبرمها الهيئة القومية

لسكك حديد مصر .

**(المادة الثانية)**

تسري أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون

رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية فيما لم يرد بشأنه نص خاص باللائحة المرفقة .

(المادة الثالثة)

تستمر العمليات التي تم طرحها أو التعاقد عليها بالفعل قبل تاريخ العمل باللائحة المرافقه خاضعة لأحكام القانون الذي أبرمت في ظله ولحين إتمام تنفيذ التعاقد .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وبلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

وزير النقل

الفريق / كامل عبد الهادى الوزير

**لائحة تنظيم تعاقدات**

**الهيئة القومية لسكك حديد مصر**

## الضهرس

الصفحة	الموضوع
<b>الباب الأول</b>	
«أحكام عامة»	
٧	الفصل الأول - التعريفات .....
١٠	الفصل الثاني - التنظيم المؤسسى لإدارة التعاقدات والمهام الموكلة إليها .....
١١	الفصل الثالث - طرق التعاقد .....
١٢	الفصل الرابع - المبادئ العامة للتعاقد .....
<b>الباب الثاني</b>	
«القواعد العامة في الطرح والتعاقد»	
١٥	الفصل الأول - مرحلة ما قبل الطرح .....
٢٥	الفصل الثاني - مرحلة إجراءات الطرح .....
٥٠	الفصل الثالث - مرحلة الترسية والتعاقد وأحكامها .....
٧١	الفصل الرابع - مرحلة تنفيذ العقد .....
<b>الباب الثالث</b>	
«شراء أو استئجار المنشآت والعقارات والتعاقد	
على مقاولات الأعمال وتلقى الخدمات والأعمال الفنية»	
الفصل الأول - شراء، أو استئجار المنشآت والتعاقد على مقاولات الأعمال	
٩٦	وتلقى الخدمات والأعمال الفنية .....
١٠٨	الفصل الثاني - شراء، أو استئجار العقارات للهيئة .....

الصفحة	الموضوع
	<b>الباب الرابع</b>
١١٢ .....	«في بيع وتأجير المنقولات والعقارات والمشروعات التي ليس لها الشخصية الاعتبارية والترخيص بالانتفاع أو باستغلال العقارات والمشروعات»
	<b>الباب الخامس</b>
١١٩ .....	«التعاقدات ذات الأحكام الخاصة»
	<b>الباب السادس</b>
١٢٨ .....	«أحكام ختامية ومتفرقة»

الباب الأول  
الأحكام العامة  
(الفصل الأول)  
التعريفات  
مادة (١)

في تطبيق أحكام هذه اللائحة ، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين

قريباً كل منها :

الهيئة : الهيئة القومية لسكك حديد مصر .

الوزير : وزير النقل .

مجلس إدارة الهيئة : هو مجلس إدارة الهيئة القومية لسكك حديد مصر .

السلطة المختصة : رئيس مجلس إدارة الهيئة .

بوابة التعاقدات العامة : الموقع الإلكتروني المخصص على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) للنشر عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالتعاقدات الحكومية .

طلب إبداء الاهتمام : إجرا ، تتخذه الهيئة ، وتعلن عنه في العمليات التي تتطلب معرفة مسبقة للمشتغلين بنشاط معين والوقوف على قدراتهم وخبراتهم بهدف الوصول إلى قائمة مختصرة منهم ، أو معرفة مدى اهتمامهم بالمشاركة في العملية المقترن طرحا .

التأهيل المسبق : إجرا ، تتخذه الهيئة ، وتعلن عنه للتأكد من توافر القدرات الفنية والإمكانات المالية والإدارية والبشرية وغيرها لدى الموردين أو المقاولين أو مقدمي الخدمات أو الاستشاريين للقيام بتنفيذ أحد العقود بالكفاية المطلوبة قبل دعوتهم لتقديم العطاءات ، وذلك وفقاً لتطلبات ومعايير التقييم المحددة بمستندات طلب التأهيل المسبق .

**مقالات الأعمال :** كل ما يدخل ضمن التصنيف الصادر عن الاتحاد المصري لمقابلة التشيد والبناء ، ويعتمد من وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وغيرها .

**الخدمات :** ما يكون التعاقد فيها على أساس أداء عمل ، ومنها الصيانة ، الأمان ، النظافة ، تطوير البرمجيات ، خدمات النقل ، وإدارة الواقع الإلكتروني ومراكز الاتصالات والمؤشرات والمعارض ومباني الهيئة وغيرها .

**الدراسات الاستشارية :** ما يغلب عليه الطابع الفكري ، ومنها الدراسات الهندسية أو المهنية أو الاقتصادية أو المالية أو الإدارية أو القانونية ، بما في ذلك مهام الإعداد أو التصميم أو الإشراف على التنفيذ أو التقييم أو الاستلام وغيرها .

**الأعمال الفنية :** ما يتميز بالإبداع الفني وفقاً للطابع الشخصي ، ومنها الرسم ، التصوير ، تأليف الكتب ، والبحوث وغيرها .

**التقييم بنظام النقاط :** أحد أساليب تقييم العطاءات ، يتم فيه تطبيق معايير الجودة الفنية والسعر مجتمعين عن طريق تحديد أسس وعناصر التقييم ، والوزن النسبي للجانب الفني أو الفني والمالي للعطاءات بحسب طبيعة العملية ، والحد الأدنى للقبول وصولاً إلى درجات أو نسب إجمالية لكل عطا ، بما يكفل تحديد أولوية ترتيبه .

**التواطؤ :** ترتيب يتم بين طرفين أو أكثر قبل أو بعد تقديم العطا ، لتحقيق غرض غير مشروع أو للإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ حرية المنافسة بما في ذلك التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على تصرفات طرف آخر ، بهدف تقسيم العقود بين مقدمي العطاءات أو تثبيت أسعار العطاءات بشكل غير تنافسي .

**الاحتياط :** أي فعل أو استئناف عن فعل يؤدي إلى تضليل الطرف الآخر بهدف الحصول على منفعة مالية أو عينية أو أي منفعة أخرى ، أو التأثير في العملية المطروحة ، أو لتجنب الالتزام في تنفيذ العقد .

**الفساد :** أي عرض أو عطية أو استلام أو طلب لأى شئ، ذى قيمة ، أو الحث على ارتكاب أفعال غير مناسبة ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، للتأثير بشكل غير مشروع على أحد ، طرق آخر في العملية المطروحة أو في تنفيذ العقد .

**التجزئة :** تقسيم الاحتياجات المطلوبة والمحددة سلفاً يقصد التحايل لتفادي الشروط والقواعد والإجراءات وغير ذلك من ضوابط وضمانات منصوص عليها في هذه اللائحة .

**الإدارة الطالبة / المستفيدة :** الإدارة المسئولة عن تحديد المتطلبات المرتبطة ب محل التعاقد طبقاً لمهامها أو احتياجاتها أياً كان مستوىها التنظيمي داخل الهيئة .

**مستندات الطرح :** كراسة الشروط والمواصفات ، طلب المعلومات ، طلب إيداع الاهتمام ، طلب التأهيل المسبق وغير ذلك مما تعدد الهيئة .

**الاعتماد المالى :** المبلغ المخصص لتنفيذ العمليات المطروحة والمدرج بميزانية الهيئة لتوفير احتياجاتها .

**صاحب العطا :** كل شخص طبيعي أو معنوي يقدم عرضاً بفرض التعاقد مع الهيئة وفقاً لأحكام هذه اللائحة .

**مقدم العطا :** صاحب العطا ، أو من يفوضه في تقديم عطائه للهيئة .

**العطاء الفائز :** العطا ، الأفضل شروطًا والأقل سعراً أو الذي يتم ترجيحه وفقاً لنظام المحددة أسمه وعناصره والوزن النسبي بشروط الطرح والذي تم إخطار صاحبه بترسية العملية عليه .

**التعاقد :** صاحب العطا ، الفائز الذي تم ترسية العملية عليه وقام بسداد التأمين النهائي .

**العقد :** محرر يتم إبرامه بين الهيئة والتعاقد يتضمن حقوق والتزامات كل منهما .

**العملية :** ما طرحته الهيئة بإحدى طرق التعاقد المنصوص عليها في هذه اللائحة .

**شركات الهيئة :** هي الشركات التي تتبع الهيئة مباشرة أو التي تساهم فيها شركاتها بحصة حاكمة .

(الفصل الثاني)

التنظيم المؤسسي لإدارة التعاقدات

والمهام الموكلة إليها

مادة (٢)

إدارة التعاقدات تقسيم إداري يختص باتخاذ إجراءات التعاقد وتطبيق أحكام هذه اللائحة أيًا كان مستوى الوظيفي بالهيكل التنظيمي للهيئة ومن اختصاصاتها الآتى :

- ١ - التواصل مع المعاملين والتعاقددين مع الهيئة .
- ٢ - توثيق كافة المكاتب ، وإمساك السجلات ذات الصلة ، وحفظ المستندات .
- ٣ - تسجيل المعاملين وتحديث بياناتهم ، وتوثيقها أولاً بأول .
- ٤ - التعامل مع بوابة التعاقدات العامة .
- ٥ - تحضير التعاقدات ، بما في ذلك إعداد خطة الاحتياجات السنوية للهيئة وما يستجد عليها من تعديلات واحتياجات طارئة خلال العام ، وخطط التعاقدات وعمليات التعاقد .
- ٦ - الإعلان أو الدعوة عن العمليات المزمع طرحها .
- ٧ - التأكيد من توافر الاعتمادات المالية المطلوبة للعمليات محل الطرح .
- ٨ - إعداد وإتاحة مستندات الطرح وغيرها المنصوص عليها في هذه اللائحة .
- ٩ - إعداد قوائم مختصرة وقوائم المؤهلين مسبقاً في الحالات التي تتطلب ذلك .
- ١٠ - استلام العطاءات وغيرها ، وحفظها والحافظ عليها .
- ١١ - اقتراح تشكيل اللجان المنصوص عليها في هذه اللائحة واعتمادها من السلطة المختصة والتنسيق مع رؤسائها لمعاونتهم في أداء مهام جانبيهم .
- ١٢ - اقتراح أساليب تقييم العطاءات وغيرها واعتمادها من السلطة المختصة .
- ١٣ - إعداد الإخطارات وغيرها المنصوص عليها في هذه اللائحة .
- ١٤ - إعداد العقود ، ومتابعة تنفيذها مع الإدارة المسئولة عن تنفيذ العقد .

- ١٥ - تقييم أداء المتعاقدين في تنفيذ تعاقدياتهم أولاً بأول .
- ١٦ - إعداد التقارير المنصوص عليها في هذه اللائحة ، وغيرها من التقارير ذات الصلة التي تطلبها السلطة المختصة .
- ١٧ - التعامل مع الشكاوى بما في ذلك الرد عليها ، وتقديم المعلومات ، وغيرها ذات الصلة .
- ١٨ - أية مهام أخرى ذات صلة بالتعاقدات أو تكليفات مباشرة من السلطة المختصة .

### (الفصل الثالث)

#### طرق التعاقد

#### مادة (٢)

يكون التعاقد وفق أحكام هذه اللائحة في الحالات وبالطرق الآتية :

- ١ - يكون التعاقد على شراء أو استئجار المنشآت أو العقارات أو التعاقد على مقاولات الأعمال أو تلقي الخدمات أو الأعمال الفنية بطريق المناقصة العامة أو الممارسة العامة ويجوز الاستثناء بقرار مسبب من السلطة المختصة التعاقد بإحدى الطرق الآتية :
  - المارسة المحدودة .
  - المناقصة المحدودة .
  - المناقصة ذات المرحلتين .
  - المناقصة المحلية .
  - الاتفاق المباشر .
- ٢ - يكون التعاقد على بيع أو تأجير المنشآت أو العقارات والترخيص بالانتفاع أو استغلال العقارات عن طريق مزايدة علنية عامة أو مزايدة بالمؤشرات المغلقة . ويجوز الاستثناء بقرار مسبب من السلطة المختصة التعاقد بإحدى الطرق الآتية :
  - المزايدة المحدودة .

المزايدة المحلية .

الاتفاق المباشر .

للهيئة التعاقد على احتياجاتها باتباع أي من طرق التعاقد الواردة بالفقرة الأولى من هذه المادة للوصول إلى إبرام اتفاق إطارى وفقاً لحكم مادة (١٥٢) من هذه اللائحة ولا يجوز بأى حال تحويل أي من طرق التعاقد المنصوص عليها في هذه المادة إلى طريق تعاقد آخر .

وفي جميع الحالات يتم التعاقد في المحدود وفقاً للشروط والقواعد والإجراءات الواردة بهذه اللائحة .

#### (الفصل الرابع)

##### المبادئ العامة للتعاقد

###### مادة (٤)

##### التعامل مع الشكاوى

يكون لكل ذي شأن التقدم إلى إدارة التعاقدات بشكوى كتابية بخصوص أي إجراء من إجراءات التعاقد وفي المدد البينية التي تحددها هذه اللائحة وإذا لم يحصل فيها بمعرفة الهيئة يكون له الحق في التقدم بشكواه إلى مكتب التعاقدات العمومية التابع لوزير المالية وتسرى على تعاقدات الهيئة القواعد المنظمة لعمل مكتب التعاقدات الصادر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء، وذلك قبل اللجوء إلى جهات القضاء .

###### مادة (٥)

##### حماية المنافسة

تخضع طرق التعاقد والإجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة لمبادئ الشفافية وحرية المنافسة ، والمساواة ، وتكافؤ الفرص .

### مادة (٦)

#### التعاقد المستدام

على الهيئة مراعاة سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المعلنة من مجلس الوزراء في تعاقدها ، ومراعاة اعتبارات الجودة والتكلفة ، وتحقيق أفضل قيمة للمال العام على أساس كامل دورة حياة لما يطرح ، ويجب تضمين متطلبات التعاقد المستدام شروط ومعايير التأهيل والتقييم ومؤشرات الأداء وغيرها .

### مادة (٧)

#### تخطيط الاحتياجات

يجب على الهيئة وضع خطة باحتياجاتها السنوية بالتزامن مع تقديم مشروع موازنتها لوزارة المالية ، تتضمن العمليات المتوقع تنفيذها خلال السنة المالية المقبلة مع مراعاة الاحتياجات المفاجئة والمتكررة لمحاررها وقطاعاتها ويتم اعتمادها من السلطة المختصة دون غيرها . وتنشر على بوابة التعاقدات العامة بعرض إعلام المتعاملين معها ودون أن يرتب على ذلك أي التزامات على الهيئة .

وللهيئة تعديل خطة احتياجاتها في ضوء ما تم تخصيصه وإقراره لها من اعتمادات مالية واعتماد هذا التعديل من السلطة المختصة دون غيرها . وللهيئة نشر الخطة المعدلة على بوابة التعاقدات العامة .

### مادة (٨)

#### المكاتب الرسمية

يجب أن تكون كافة المخاطبات والمراسلات المتبادلة من وإلى الهيئة والمتعاملين والمعاقدين معها بما في ذلك الإخطارات والقرارات ، ومحاضر الجلسات ، وغيرها كتابة وبشكل يمكن الرجوع إليه لاحقاً ، على أن تكون صادرة من الأشخاص المخول لهم ذلك من الطرفين ، ويجب الاحتفاظ بما يثبت تسلمهما ، ويكون تبادلها بالرسائل الواردة في هذه اللائحة .

بمراجعة ما ورد أعلاه يتعين على إدارة التعاقدات عدم التمييز بين المتعاملين والتعاقددين مع الهيئة في اختيار وسيلة وأسلوب التواصل وإيصال المعلومات ومحفواه وتلتزم بنشر بيانات الاتصال بها على بوابة التعاقدات العامة من عنوان وتليفون ورقم فاكس وبريد إلكتروني باسم المخول له التواصل مع المتعاملين والتعاقددين ، وفي حالة تعديل تلك البيانات يجب إعادة نشرها بذات الوسيلة لإعلامهم بها ، كما يتلزم المتعاملون والتعاقدون مع الهيئة بإخطار إدارة التعاقدات بأى تعديل يطرأ على بياناتهم المسجلة لديها فور التعديل .

وستستخدم المنظومة الإلكترونية المخصصة للتعاقد فور اكتمالها وانتظامها وذلك فيما يتم مسكته وإتاحته من إجراءات وفقاً للدليل الإجرائي الذي يصدر به قرار من وزير المالية .

#### مادة (٩)

##### عدم جواز تجزئة محل العقد

لا يجوز اللجوء إلى تجزئة محل العقود التي تحكمها هذه اللائحة بقصد التحايل لتفادي الشروط والقواعد والإجراءات وغير ذلك من ضوابط وضمانات متتصوص عليها فيها .

#### مادة (١٠)

##### وجوب توافر الاعتمادات المالية

يجب على الهيئة قبل البدء في اتخاذ إجراءات الطرح التحقق من توافر الاعتمادات المالية المخصصة لديها لتنفيذ موضوع التعاقد على أن تحضن مذكرة الطرح ما يفيد ذلك ويكون التعاقد في حدود الاحتياجات الفعلية الضرورية .

ويجوز إبرام عقود التوريدات والخدمات الدورية لمدة تجاوز السنة المالية بشرط ألا يترتب عليها زيادة الالتزامات في إحدى السنوات التالية بما هو مقرر في السنة التي يتم فيها التعاقد إلا في الحالات المسببة والتي تعتصها السلطة المختصة .

ويكون التعاقد بالنسبة للمشروعات الاستثمارية المدرجة باللحظة في حدود التكاليف الكلية المعتمدة ، على أن يتم الصرف في حدود الاعتمادات المالية المقررة .

ويحظر التعاقد يقصد استنفاد الاعتمادات المالية ، كما يحظر التعاقد في الشهر الأخير من السنة المالية إلا في الحالات الاستثنائية التي تتضمنها ضرورة العمل وبموافقة السلطة المختصة .

### مادة (١١)

#### المفاضلة بين قرار الشراء أو الاستئجار

على الإدارة الطالبة للاختيار بين الشراء أو الاستئجار أن تستند في رأيها على دراسة تحليلية تتضمن العوامل المؤثرة في رأيها بما في ذلك طبيعة محل التعاقد والغرض منه والجدوى الاقتصادية ومرة ومعدلات استخدامه واستهلاكه وتكلفة تشغيله وغيرها ، والمقارنة بين التكاليف الكلية للعقد حال الشراء أو الاستئجار والعرض على السلطة المختصة بهذه الدراسة لتقرير ما تراه بشأنها .

### الباب الثاني

#### القواعد العامة في الطرح والتعاقد

##### (الفصل الأول)

###### مرحلة ما قبل الطرح

### مادة (١٢)

#### طلب المعلومات

يجوز للهيئة إصدار طلب الحصول على المعلومات من المشتغلين بشرع النشاط المطلوب للحصول على المعلومات أو المقترفات أو المواقف المستجدة في السوق ، بما يسكنها من اتخاذ القرار المناسب لتحديد احتياجاتها بدقة أو لإعداد خطة الاحتياجات السنوية ولا يجوز أن يؤدي طلب المعلومات إلى الإخلال بمبادئه ، عدم التمييز أو الشفافية أو الحد من عدد المشاركين حال الطرح وعلى الهيئة الحفاظ على سرية المعلومات المقدمة تشكل لجنة بقرار من السلطة المختصة تضم الخبراء المطلوبين وعضو من إدارة التعاقدات بحسب طبيعة محل طلب المعلومات ولها أن تستعين برأي من تراه اللجنة من أهل الخبرة بموضوع الطلب . ويجوز لها حال عدم توافرهم الاستعانة بناءً على تراه من الجهات الإدارية الأخرى . وتحدد السلطة

المختصة موعد انتهاء، تلك اللجنة من أعمالها . وتشكل اللجنة بغرض استيفاء دراسة السوق أو إعداد الخطة السنوية وذلك بالإعلان بإحدى الصحف اليومية واسعة الانتشار أو توجيه الطلب بدعوة المستغلين بنوع النشاط المطلوب . وذلك بالإضافة للنشر على بوابة التعاقدات العامة وعلى أن يتضمن الطلب البيانات التالية :

١ - اسم الجهة .

٢ - رقم وتاريخ الطلب .

٣ - الغرض من إصداره .

٤ - الموعد والمكان المحددان لتلقي المعلومات .

٥ - آخر موعد لتلقي الرد على الطلب .

٦ - الحصول على عروض أسعار استرشادية .

٧ - البيانات الفنية والمالية والإدارية المطلوبة .

٨ - أية بيانات أخرى تراها الهيئة .

تتولى إدارة التعاقدات استلام وحصر ما برد لها من ردود وتسليمها للجنة المشكلة من السلطة المختصة لدراستها ويجوز للجنة استيضاح ما تراه مع من قام بالرد على طلب المعلومات وذلك بغرض استكمال دراستها .

ويتعين على إدارة التعاقدات توثيق كافة ما تم اتخاذه من إجراءات وأعمال شئونها في ضوء ما تعتمده السلطة المختصة من نتائج أعمال اللجنة ولا يترتب أى حق على إصدار طلب المعلومات من قام بالرد .

#### ( ١٣ ) مادة

##### طلب إبداء الاهتمام

للهمينة قبل اتخاذ إجراءات الطرح أن تقوم بإصدار طلب إبداء الاهتمام قبل الشروع في طرح عملية معيينة لمعرفة المشاركين المحتملين أو المهتمين بدخول العملية المزمع طرحها . تشكل بقرار من السلطة المختصة لجنة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية ويضم لها عضو من إدارة التعاقدات . ولها أن تستعين برأى من تراه من أهل الخبرة بموضوع الطلب .

ويجوز لها حال عدم توافرهم الاستعانة بن تراه من الجهات الإدارية الأخرى وتحدد السلطة المختصة موعد انتهاء ، تلك اللجنة من أعمالها . يتم الإعلان عن طلب إيداع الاهتمام مرة واحدة في جريدة يومية بالإضافة إلى النشر على بوابة التعاقدات العامة وفقاً لنموذج تعدد لهذا الغرض على أن يتضمن الطلب البيانات التالية :

- ١ - اسم الجهة .
- ٢ - رقم وتاريخ الطلب .
- ٣ - الغرض من إصداره .
- ٤ - الشروط والقواعد الالزمة لتقديم طلب إيداع الاهتمام .
- ٥ - البيانات الأساسية المطلوبة من المشتغلين بالنشاط محل إيداع الاهتمام .
- ٦ - الإشارة إلى أن طلب إيداع الاهتمام لا يترتب عليه أية حقوق من قاموا بالرد وغيرها من البيانات التي تراها الهيئة ضرورية .

تتولى إدارة التعاقدات استلام وحصر ما يرد لها من ردود . وتسليمها للجنة لفحصها ودراسة المستندات المرفقة بها وفقاً للأسس والمعايير المحددة مسبقاً لإيداع الاهتمام بما يتناسب مع طبيعة العملية . وترفع تقريراً للسلطة المختصة بنتائج أعمالها مرافقاً به بيان بالمشاركين المحتملين أو المهتمين فإذا ما تقدم عدد كافٍ منهم فيشم الإعلان عن العملية حال طرحها . وفي غير ذلك يتم إعداد قائمة مختصرة بالمشتغلين التي تتناسب قدراتهم وخبراتهم مع موضوع الطلب .

ويتعين على إدارة التعاقدات توثيق كافة ما تم اتخاذـه من إجراءات . وأعمال شئونها في ضوء ما تعتمده السلطة المختصة من نتائج أعمال اللجنة . ويتم نشر نتيجة طلب إيداع الاهتمام على بوابة التعاقدات العامة وبيان المشاركين المحتملين أو المهتمين بالدخول في العملية .

### مادة (١٤)

#### التأهيل المسبق

للهيئة إصدار طلب للتأهيل المسبق للتحقق من توافر القدرات الفنية والإمكانات المالية والإدارية والبشرية وغيرها من طالبي التأهل لتنفيذ أحد العقود بالكفاية المطلوبة قبل دعوتهم لتقديم عطاءات حال الطرح . وذلك وفقاً لمتطلبات ومعايير التقييم المحددة بمستندات طلب التأهيل المسبق . ويتم الإعلان عن التأهيل المسبق بإحدى الصحف اليومية واسعة الانتشار بالإضافة للنشر عنه على بوابة التعاقدات العامة . وتصدر السلطة المختصة قراراً بتشكيل لجنة من عناصر فنية ومالية وقانونية تتولى إعداد الطلب ودراسة العروض الفنية المقدمة وترفع تقريراً بنتائج دراستها وتوصياتها للسلطة المختصة لتقرير ما تراه بشأنها وللجنة الاستعانته برأى من تراه من أهل الخبرة بموضوع الطلب ولها حال عدم توافرهم الاستعانته بن تراه من الجهات الإدارية الأخرى وتحتخص اللجنة بالآتي :

- ١ - إعداد مستندات التأهيل المسبق . ووضع معاييره . وبيان المستندات الالزامه له .
- ٢ - الرد على استفسارات طالبي التأهل . مع إتاحة مضمون الرد لكافة طالبي التأهل في العملية المزمع طرحها .
- ٣ - دراسة طلبات التأهيل المسبق بعد استيفائها . وتحديد المؤهل منها طبقاً لمعايير التأهيل الموضوعة واستبعاد غير المؤهل . ويراعى أن تشتمل مستندات التأهيل على البيانات والمعلومات الخاصة يقدم طلب التأهيل وفقاً للآتي :

عمليات توريد المقاولات تتضمن الآتي :

- ١ - سابقة الخبرة في توريدات مماثلة كمتعاقد أو من الباطن .
- ٢ - كفاءة المهنيين المشاركين في أعمال التركيبات إذا كانت طبيعة العملية تتطلب ذلك ،
- ٣ - إمكانية التشغيل دون أعطال للأصناف .
- ٤ - أعمال الصيانة والضمان وخدمة ما بعد البيع وتوافر قطع الغيار .
- ٥ - أية بيانات أو معلومات ترى الهيئة طلبتها .

عملية مقاولات الأعمال تتضمن الآتي :

- ١ - القدرات المهنية والإمكانات المالية .
- ٢ - سابقة الأعمال في العقود المائلة في الطبيعة والتكنولوجيا الإنشائية للعملية المزمع طرحها والخبرة الإجمالية للعمليات السابق تنفيذها كمتعاقد أو من الباطن .
- ٣ - متوسط حجم الأعمال المنفذة سنويًا .
- ٤ - توافر المعدات وحالتها التشغيلية القدرات المهنية .
- ٥ - توافر الكوادر الفنية المؤهلة بشكل مناسب للوظائف الرئيسية المذكورة في مستندات طلب التأهيل .
- ٦ - التصنيف وفقاً للاحتماد المصري لقاولي التشييد والبناء، طبقاً لحجم الأعمال وطبيعتها .  
 عمليات تلقى الخدمات أو الأعمال الفنية أو الدراسات الاستشارية :
  - ١ - الخبرة الأكاديمية والعملية للعنصر البشري كمتعاقد أو من الباطن .
  - ٢ - الخبرة المؤسسية والأدلة وسابقة الخبرة في الأعمال المائلة وغير ذلك من بيانات تراها الهيئة ضرورية .

ويتم توجيه الدعوات لتلك الشركات في حالة الطرح .

**مادة (١٥)**

**دراسة طلبات التأهيل المسبق**

يجب على المتقدمين للتأهيل المسبق استيفاء، نماذج طلب التأهيل وتقديم المستندات والوثائق المطلوبة والمذكورة في طلب التأهيل ويجب تقديم الطلبات في مظروف مغلق في الوقت والمكان المحددين في الإعلان ويرفض الطلب في حال عدم تقديم المعلومات والوثائق المطلوبة في مستندات التأهيل المسبق .

وتتولى إدارة التعاقدات تلقى طلبات التأهيل المسبق وقيدتها في السجل المعهود لذلك بحسب تاريخ تقديمها ويسلم مدير إدارة التعاقدات رئيس لجنة التأهيل المسبق الطلبات الواردة لفحصها والتأكد من استيفائها للبيانات والمستندات المطلوبة . يجوز للجنة التأهيل

المسبق و بما لا يخل بعده تكافؤ الفرص أن تطلب الإيضاحات والمستندات التي تراها لازمة للدراسة طلبات التأهيل المقدمة على أن يتضمن طلب اللجنة تحديد موعد نهائي للرد عليه كما يجوز لها أن تستطلع رأى الجهات الإدارية السابق تعاملهم معها وإجراء الزيارات الميدانية إذا تطلب الأمر ذلك .

يجب أن يكون قرار لجنة التأهيل المسبق باستبعاد طلبات التأهيل غير المستوفاة لمعايير التأهيل الموضوعة مسبباً وعلى إدارة التعاقدات بعد اعتماد السلطة المختصة لهذا القرار إخطار المتقدمين بنتيجة التأهيل بالإضافة إلى النشر عن ذلك على بوابة التعاقدات العامة ويجوز لمن لم يتم تأهيلهم التقدم بشكواهم وفقاً للقواعد المعمول بها بشأن الشكاوى .  
يتم توجيه الدعوات لتقديم الطلبات الذين اجتازوا مرحلة التأهيل المسبق للمشاركة في العملية حال الطرح وتقديم عطاءاتهم على لا يقل العدد عن ثلاثة مؤهلين .

ويحرز للسلطة المختصة في حالة ما إذا كان عدد المؤهلين أقل من ثلاثة المرافقة على اتخاذ إجراءات التأهيل لاحقاً ضمن المتطلبات الفنية للعملية المزمع طرحها وفي هذه الحالة دعوة أصحاب العطاءات المؤهلين وغيرهم للمشاركة فيها أو إعادة إجراءات التأهيل المسبق بعد إعادة النظر في الإجراءات السابقة . ويعين على إدارة التعاقدات توثيق كافة ما تم اتخاذة من إجراءات .

#### مادة (١٦)

##### لجنة إعداد المواقف الفنية

تشكل بقرار من السلطة المختصة لجنة فنية متخصصة من العاملين بالهيئات من ذوي الخبرة الفنية ذات الصلة بموضوع التعاقد لإعداد متطلبات الطرح ويجوز لها حال عدم توافرهم الاستعانة بمن تراه من الجهات الإدارية الأخرى وبما يتناسب مع طبيعة وحجم موضوع التعاقد .

ما لم ترى السلطة المختصة غير ذلك بناءً على أسباب واضحة ومرئية وتحدد السلطة المختصة موعد انتهاء تلك اللجنة من أعمالها .

على اللجنة في أدا، عملها مراعاة معايير التنمية المستدامة والجودة والخصائص الفنية والتوعية المطلوبة لموضوع التعاقد بما في ذلك الاختبارات والأساليب التي سوف يتم الاستناد إليها لتقدير العروض الفنية وأية بيانات أخرى ترى اللجنة أنها لازمة ل محل التعاقد وبما يلي احتياجات الهيئة بفعالية وكفاءة .

تعد اللجنة تقريراً بنتائج أعمالها متضمناً الأسباب التي ارتأتها والمعايير التي استندت إليها في عملها ويتم التوقيع عليه من جميع أعضائها وتسلمه إلى إدارة التعاقدات للعرض على السلطة المختصة لتقرير ما تراه وبراعة طبيعة الأصناف المطلوبة يجب أن تشتمل المواصفات الفنية على الخصائص الوظيفية أو الفنية أو الكيميائية أو معايير الأداء، المطلوبة لها أو غيرها ونوع ومدة الصيانة طوال فترة استهلاكها وخدمات ما بعد البيع والتدريب وما يلزم توفيره من ضمان وقطع غيار وما يلزم تقديمها بالعرض الفني من كتالوجات أو عينات وشهادات الجودة مع تحديد الاختبارات المطلوبة لتقدير الأصناف فنياً .

#### مادة (١٧)

##### المواصفات الفنية لشراء أو استئجار المقولات

يكون الطرح على أساس مواصفات ورسومات فنية دقيقة ومحفظة أو معايير أدا، عامة وكافية توضع بمعرفة لجنة فنية متخصصة ويوضح موضوع الطرح وصفاً موضوعياً وعام ويحدد في ذلك الخصائص التقنية والتوعية ذات الصلة والخصائص المتعلقة بالأدا، والجودة ومتطلبات الفحص والاختبار على أن تراعي المواصفات القياسية المصرية أو الدولية مع تحجب الإشارة إلى علامة تجارية معينة أو اسم تجاري أو براءة اختراع أو تصميم أو نوع أو منتج أو بلد معين أو الرقم الوراد في قوانين الموردين أو مواصفات تتطبق على ثناذج خاصة أو مميزة أو إدراج إشارة إلى أي منها ويستثنى من ذلك الأصناف التي يتعدى توصيفها بإضافة عبارة ما يعادلها أو ما يماثلها أو ما يكافئها في الأدا، ومستلزمات التشغيل التي تطلب بذاتها دون غيرها .

**مادة (١٨)****العينات**

وفي الحالات التي يتم فيها الطرح على أساس عينات فيجب النص على وزنها أو مقاسها أو حجمها وفي الأصناف التي يلزم توريدها داخل عبوات يجب بيان نوع هذه العبوات وسعتها ومواصفاتها .

وفي الحالات التي يتم الطرح فيها بوجوب عينات مغذجية من قبل الهيئة يجب على مقدم العطا ، الإطلاع على العينات ويعتبر تقديمها للعطاء إقراراً منه باطلاعه عليها ويتم التوريد طبقاً لها ولو رافق عطاها عينات أخرى .

ويمكن لقدمي العينات الحق في استردادها في خلال أسبوعين من تاريخ إخطارهم برفضها أو انتهاء الغرض منها بكتاب موصى عليه وإلا أصبحت ملكاً خالصاً للهيئة دون مقابل .

بالنسبة للمنتجات الغذائية والكمباوية يكون التوريد حسب المواصفات المحددة لها وإذا لم يكن لها مواصفات يكون التوريد حسب العينات التي يطلب تقديمها مع العطاءات وإذا كانت هذه العينات مما يفسد ولا تبقى سليمة حتى التوريد فيكون قبول التوريد على أساس مطابقة نتائج فحصها على نتائج فحص عينات التوريد وبالنسبة إلى المنتجات الهندسية والمعدنية والكهربائية يمكن التوريد حسب المواصفات دون التقيد بالعينات ويجوز تقديم عينات للاسترشاد بها فقط أما منتجات الغزل والنسيج فيكون قبولها وفقاً للشروط والمواصفات والتجاوزات الفنية التي تقرها وزارة الصناعة .

**مادة (١٩)****المواصفات الفنية لمقاولات الأعمال**

يكون التعاقد على مقاولات الأعمال بناءً على رسومات أو مواصفات فنية دقيقة ومفصلة ومن ذلك الرسومات المساحية والمعمارية والإنسانية والكهربائية والصحية والmekanikية وغيرها بحسب طبيعة العملية قائمة بالألات والمعدات التي قد يحتاجها موقع العمل جداول كميات الأعمال المطلوبة بشكل تفصيلي من واقع الرسومات ولجميع بنود المعايير وتحديد مدة التنفيذ أو البرنامج الزمني اللازم للتنفيذ والبنود المفيرة

أو مكوناتها إذا طلبت طبيعة العملية ذلك ووفقاً للقائمة التي تصدرها وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بحسب الأحوال وبما يتناسب مع طبيعة موضوع التعاقد ويجب تحسب وضع بنود بالمقطوعية قدر الإمكان .

#### مادة (٢٠)

##### توضيف الخدمات والأعمال الفنية

يجب توضيف الخدمة أو العمل الفني موضوع التعاقد توضيفاً عاماً وأن يشمل المهام والتوفيقات المحددة لها ومعايير الأداء والجودة المطلوبة للتنفيذ . والظروف التي سيتم التنفيذ فيها . والاشتراطات المطلوبة في ظاق التنفيذ أو التدريب أو الإشراف . وتحديد معايير الجودة التي يمكن على أساسها تقييم التنفيذ . وغيرها طبقاً لطبيعة العملية .

وفي العمليات التي تتطلب طبيعتها توريد وتركيب وتشغيل وتدريل فيجب تحديد وتوضيف كافة المهام ذات الصلة من النواحي الفنية وغيرها لكل جزء ، وكذا في العمليات التي تتطلب طبيعتها التعاقد مع طرف آخر للقيام بإجراءات الفحص أو الاستلام محل التعاقد فيجب تضمين التفاصيل الفنية لذلك ضمن شروط الطرح .

مع مراعاة ما ورد بهذه اللائحة بتبع في تشكيل لجان التصنيف والتلطيط والتوضيف في حالات البيع أو التأجير للمنقولات والعقارات والمشروعات التي ليس لها الشخصية الاعتبارية والترخيص بالانتفاع أو بالاستغلال ذات الإجراءات المتبعة في تشكيل لجنة وضع المعاصفات الفنية لموضوع التعاقد .

#### مادة (٢١)

##### التوضيف الفني لبيع المنقولات

في حالات بيع المنقولات يجب تقسيم الأصناف المعروضة للبيع إلى لوطات من أصناف متتجانسة وإعطاؤه توضيف كافي ودقيق لمنع أي تغيير يمكن أن يحدث في مكونات اللوطات . ويجب أن يراعى في تقسيم الأصناف إلى لوطات أن يكون حجم كل لوط مناسباً بحيث يسمح باشتراك أكبر عدد من المتزايدين بما يحول دون قيام احتكارات .

**مادة (٢٢)**

**التصنيف الفني لشراء عقار**

يجب توصيف العقار المطلوب شراؤه أو استئجاره توصيفاً فنياً دقيقاً بما في ذلك الموقع وحدود المساحة ومستوى التجهيزات والتشطيبات المطلوبة بما يتناسب مع الغرض من الاستخدام .

**مادة (٢٣)**

**التصنيف الفني لبيع العقارات والمشروعات**

في حالة بيع أو تأجير العقارات أو الترخيص بالانتفاع أو باستغلال العقارات والمشروعات التي ليس لها الشخصية الاعتبارية يجب وضع وصف دقيق لموضوع التعاقد . مع مراعاة أهمية وتميز موقع محل التعاقد ومساحته وحالته وعمره وتكلفة إنشائه واستهلاكه واسم الشهرة (إن وجد) .

**مادة (٤٤)**

لجنة دراسة السوق والقيمة التقديرية وأسس وضع القيمة التقديرية تشكل بقرار من السلطة المختصة لجنة تضم الخبرات والتخصصات النوعية من العناصر الفنية والمالية الالزامية بالهيئة من أهل الخبرة بموضوع التعاقد ويجوز لها الاستعانة من تراه مناسباً لأداه مهمتها من الجهات الإدارية الأخرى أو من المكاتب الاستشارية .

وتتولى اللجنة إعداد القيمة التقديرية أو الشمن الأساس للعملية محل الطرح وفقاً لدراسة السوق والأسعار المعلنة والسائلة وقت إعدادها ومؤشرات التطور المحتمل فيها . ومقارنة الأسعار للعمليات المماثلة السابق التعاقد عليها . على أن يؤخذ في الاعتبار تكلفة المواد والعماله و التكاليف الأخرى بما في ذلك المعدات والنقل وغيرها من الرسوم والضرائب والتأمينات وأى مصاريف أخرى لها ارتباط بالعملية . وكذا ما انتهت إليه أعمال اللجان الخاصة بطلب المعلومات المنصوص عليها بهذه اللائحة وذلك قبل البدء في اتخاذ إجراءات الطرح .

وتحدد السلطة المختصة موعد انتهاء ، اللجنة من أعمالها . وفي حال مشاركة أو الاستعانة بأى جهة إدارية أخرى أو أحد المكاتب الاستشارية يقتصر دورها على إعداد القواعد الأساسية للتقدير .

وترفع اللجنة تقريرها للسلطة المختصة لاعتماد القيمة التقديرية أو الشمن الأساسي للعملية . وتحتفظ بعد الاعتماد داخل مظروف مغلق بطريقة محكمة يسلم لدى مدير إدارة التعاقدات ولا يفتح إلا بمعرفة رئيس لجنة البت عند دراسة العروض المالية . وفي المزادات يفتح مظروف الشمن الأساسي عند بداية جلسة المزايدة بمعرفة رئيس لجنة المزايدة .

على أن تقوم اللجنة في ذات الوقت وفور اعتماد السلطة المختصة بإخطار مدير إدارة التعاقدات بكتاب مستقل للإفادة عما إذا كانت العملية محل الطرح تتطلب اشتراك مثلث عن وزارة المالية أو عضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة بحسب الأحوال وفقاً للنصاب القانوني المنصوص عليه بهذه اللائحة .

ولا يجوز أن يشارك أعضاء ، اللجنة التي وضعت القيمة التقديرية أو الشمن الأساسي في أي من اللجان الأخرى المنصوص عليها في هذه اللائحة للعملية ذاتها .

يكون تحديد القيمة التقديرية لشراء أو استئجار المقولات والتعاقد على مقاولات الأعمال وتلقي الخدمات والأعمال الفنية بما يتماشى مع طبيعة كل عملية وفقاً للأسس الآتية :

- ١ - تحليل سعر الوحدة من حيث التكلفة المباشرة وغير المباشرة بما في ذلك تكلفة المواد ، العمالة ، النقل ، والتكنولوجيا وأية تكاليف أخرى .
- ٢ - معايير القيمة مقابل المال المدفوع .
- ٣ - المدة الزمنية لتنفيذ العقد .
- ٤ - المنافسة المتوقعة عند طرح العملية .
- ٥ - توافر خدمات ما بعد البيع .
- ٦ - مخاطر وهامش الربح والرسوم والضرائب والتأمين وأية مصروفات أخرى .
- ٧ - ما إذا كان محل العقد متواافق بالأسواق أم ينبع خصيصاً للهيئة ، وغير ذلك من معايير ترى اللجنةأخذها في الاعتبار .

وتكون القيمة التقديرية على هيئة بنود في حالة ترسية العملية كل بند على حدة ، وتكون إجمالية في الحالات التي تقتضي طبيعتها ذلك . وفي حالات شراء أو استئجار العقارات يجب تحديد القيمة التقديرية وفقاً لتميز الموقع ومستوى تجهيزات العقار . ومساحته مع الأخذ في الاعتبار قيمة الأرض المقام عليها العقار .

يتم تحديد الثمن الأساسي لبيع أو تأجير المنشآت وفقاً لحالة محل العقد وتكلفه الحصول عليه وعمره الاستعمالى والاسترشاد بأسعار البيع أو التأجير السابقة .

وفي حالات بيع أو تأجير العقارات والمشروعات التي ليس لها الشخصية الاعتبارية والترخيص بالانتفاع أو باستغلال العقارات والمشروعات يكون تحديد الثمن الأساسي وفقاً لتميز الموقع ومستوى التجهيزات . ومساحته وحالته وعمره الاستعمالى وتكلفه إنشائه واستهلاكاته واسم الشهرة (إن وجد) وقيمه التجهيزات والمحفوظات والعائد الذي يدره تشغيله أو استغلاله وغيرها من العناصر المؤثرة في تحديد الثمن الأساسي بما يتماشى مع طبيعة محل التعاقد .

وللجنة إعمال شئونها بما يحافظ على سرية القيمة التقديرية أو الثمن الأساسي .

#### مادة (٢٥)

##### مذكرة الإجراءات والطرح

تتولى إدارة التعاقدات إعداد مذكرة للعرض على السلطة المختصة للحصول على الموافقة على الطرح متضمنة بيان الموضوع وطريق التعاقد المناسب والإدارة الطالبة أو المستفيدة منه والإجراءات السابق اتخاذها للإعداد للعملية محل الطرح والإعلان عن العملية وتتخذ إجراءات الطرح وفقاً للآتي :

- ١ - توافر الاعتماد المالى .
- ٢ - الإعلان عن العملية أو الدعوة إليها .
- ٣ - مقترن تشكيلاً لجنة الرد على الاستفسارات - إذا تطلب الأمر . وللجان المختصة مباشرة إجراءات طرح العملية . على أن يتضمن قرار تشكيلاً تلك اللجان مواعيد انتهاءها من عملها .

- ٤ - البرنامج الزمني المقترن لإجراءات العملية .
- ٥ - إمكانية السماح بصرف دفعة مقدمة من قيمة التعاقد . مع تحديد نسبتها .
- ٦ - تحديد أسلوب تقييم العطاءات .
- ٧ - مدة صلاحية سريان العطاءات .
- ٨ - البنود المتغيرة أو مكوناتها في مقاولات الأعمال في العمليات التي تتطلب ذلك .
- ٩ - استخدام أسلوب الاتفاقية الإطارية - إذا رأت الهيئة ذلك .
- ١٠ - السماح بتضمين كراسة الشروط والمواصفات بما يجزئ أن يعهد صاحب العطا ، بعض بنود العملية محل التعاقد إلى غيره من الباطن إذا تطلب طبيعة العملية ذلك .
- ١١ - ثمن نسخة كراسة الشروط والمواصفات وفقاً للشريحة المحددة لذلك .
- ١٢ - تقصير مدة تقديم العطاءات إذا تطلب موضوع التعاقد ذلك مع بيان السبب مدة توريد أو تنفيذ العقد .
- ١٣ - وعلى الإدارة المذكورة فتح ملف خاص لكل عملية يتضمن جميع ما يتم بشأنها من إجراءات الإعلان .
- ١٤ - أي بيانات تراه إدارة التعاقدات يلزم عرضها على السلطة المختصة .

#### مادة (٣٦)

##### إعداد كراسة الشروط والمواصفات

تقوم الهيئة قبل الإعلان أو الدعوة للاشتراك في جميع طرق التعاقد الواردة بهذه اللائحة والاتفاق المباشر (إذا تطلب طبيعة العملية ذلك) . أن تعد كراسة للشروط والمواصفات تتضمن الإحالة لمجمع القواعد والأحكام والإجراءات والشروط المنصوص عليها في هذه اللائحة . ويجب أن تتضمن كراسة الشروط على وجه المخصوص طريقة التعاقد . والمواصفات والأطر الفنية لموضوع التعاقد ومكان التنفيذ . والبرنامج الزمني المتوقع للإجراءات ومواعيد ومكان العقاد الجلسات وشروط الطرح العامة والخاصة والتأمينات وطريقة السداد وتوقيتات تقديم الشكاوى وأسلوب التقييم وشروط فسخ العقد والجزاءات

والغرامات ونسخة من مشروع العقد المزمع ابرامه متضمناً حقوق والتزامات طرفى التعاقد وأى بيانات أخرى يحسب طبيعة العملية ويجب أن تكون كراسة الشروط والمواصفات كاملة وواضحة ومرتبة ومرقمة بالتسلسل وأن تتضمن تحديد ما إذا كانت العملية قابلة للتجزئة من عدمه وتحديد مراحل وتوقيات تقديم الشكاوى .

ويرد ثمن كراسة الشروط والمواصفات لمن قام بشرائها متى توافرت أى من حالات إلغاء العملية المنصوص عليها بهذه اللائحة شريطة إعادةتها للهيئة كاملة . فيما عدا الحالات التي يتبين وجود تواطؤ بينهم أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار ولا يرد ثمن كراسة الشروط والمواصفات إلى العطاءات التي تم رفضها فنياً أو مالياً .

وفي العمليات التي تتضمن طبيعتها المعاينة التامة النافية للجهالة أن يتم تضمين ذلك بكراسة الشروط والمواصفات ويعين في هذه الحالة قيام إدارة التعاقدات بالتنسيق مع الإدارات الطالبة أو المستفيدة لتحديد موعد زيارة إلى مكان التوريد أو التتفقد أو موقع المشروع أو مكان تواجد محل البيع أو التأجير أو الترخيص على أن يكون موعد المعاينة قبل انعقاد جلسة فتح المظاريف الفنية أو جلسة المزايدة بوقت كافٍ .

بما يساعد من قام بشراؤه كراسة الشروط والمواصفات على إعداد عطائه بشكل جيد .  
يتم نشر صورة كاملة ومطابقة من كراسات الشروط والمواصفات على بوابة التعاقدات العامة . عدا العمليات التي تتطلب اعتبارات الأمن القومي عدم النشر عنها وفقاً لما تقدره السلطة المختصة .

#### مادة (٢٢)

كراسة الشروط والمواصفات لشراء أو استئجار المنشآت  
أو العقارات والتعاقد على مقاولات الأعمال وتلقى الخدمات والأعمال الفنية  
لتلزم إدارة التعاقدات بتضمين كراسة الشروط والمواصفات في عمليات شراء أو استئجار  
المنشآت والعقارات والتعاقد على مقاولات الأعمال وتلقى الخدمات والأعمال الفنية  
بحسب الأحوال البيانات الآتية :

- ١ - ما يقيد توافر الاعتماد المالي المخصص للعملية محل الطرح .

- ٢ - وسيلة وأسلوب التواصل مع الهيئة بما في ذلك عنوان وتليفون ورقم فاكس وبريد إلكتروني باسم المخول له التواصل مع المتعاملين .
- ٣ - البيانات الواجب توافرها في أصحاب العطاءات ومعايير التحقق من توافر شروط الكفاءة الفنية والملاحة المالية وحسن السمعة لهم . والتصنيف المطلوب للمقاولين في مقاولات الأعمال وشهادات مزاولة النشاط ذات الصلة .
- ٤ - وصف لموضوع التعاقد بما في ذلك أي وصف فني ضروري . والمخرجات المطلوبة ومستويات الأداء وغيرها من المواصفات والبيانات الإحصائية لمعدلات الطلب . ومعدلات الاستهلاك التاريخية . والمؤشرات المستقبلية الاسترشادية ل محل الطرح والتعاقد أو إطار الأعمال أو الخدمات . بحسب الأحوال .
- ٥ - أسلوب تقييم العطاءات .
- ٦ - صور سداد التأمين المؤقت ومتلازمه والتأمين النهائي ونسبةه .
- ٧ - إقرار التأمين على العمالة إذا تطلب طبيعة العملية ذلك .
- ٨ - المحددات والاشتراطات حال السماح لصاحب العطاء بأن يعهد بعض بنود العملية محل الطرح إلى غيره من الباطن ونسبةه إذا تطلب طبيعة العملية ذلك .
- ٩ - شروط تطبيق أقضية المنتج المحلي عن توريدات مستوفية لنسبة المكون الصناعي المصري . والخدمات أو الأعمال الفنية التي تقوم بها جهات مصرية .
- ١٠ - المدة اللازمة لصلاحية سريان العطاءات .
- ١١ - مدة التوريد أو التنفيذ أو أداة الخدمة .
- ١٢ - نسبة الدفعة المقدمة - إن وجدت - وطلب تحديد أوجه صرفها .
- ١٣ - تحديد البنود المتغيرة أو مكوناتها بالنسبة لمقاولات الأعمال في العمليات التي تتطلب ذلك .
- ١٤ - تحديد مدة الضمان . ومدة الصيانة ونوعها (شاملة أو غير شاملة قطع الغيار) في الحالات التي تتطلب ذلك ما يفيده تعديل حجم العقد بالزيادة أو النقص وفقاً للنسب الواردة باللاتحة إذا رغبت الهيئة في ذلك .

- ١٥ - ما يفيد تعديل حجم العقد بالزيادة أو النقص وفقاً للنسب الواردة باللائحة إذا رغبت الهيئة في ذلك .
- ١٦ - النص على استخدام أسلوب الاتفاقية الإطارية ونمطها في العمليات التي يتقرر فيها ذلك .
- ١٧ - التأكيد على أن جميع التعاقدات تكون بالجنيه المصري ما لم يذكر صراحة غير ذلك . وإنه يجوز في حالة تقديم العطاء من فرد أو شركة في الخارج أن تكتب الأسعار بالعملة الأجنبية . ولغرض المقارنة تم معادلتها بالجنيه المصري بالسعر المعلن بالبنك المركزي المصري في تاريخ فتح المظاريف الفنية .  
وفي الحالات التي يتطلب فيها موضوع التعاقد توفير أعمال الصيانة وقطع الغيار فيجب تضمين شروط الطرح المدة اللازمة ل توفير هذه الأعمال وتحديد نوع الصيانة المطلوبة (عادية - شاملة قطع الغيار) على أن يأخذ ذلك في الاعتبار عند تقييم العروض من الناحية الفنية والمالية .  
وغير ذلك من بيانات تراها الهيئة لازمة بما يتواافق مع طبيعة العملية .

#### مادة (٢٨)

كراسة الشروط والمواصفات بالبيع أو التأجير أو الترخيص بالانتفاع أو باستغلال  
تلزيم إدارة التعاقدات بتضمين كراسة الشروط والمواصفات لبيع وتأجير المنشآت  
والعقارات والمشروعات التي ليس لها الشخصية الاعتبارية والترخيص بالانتفاع أو باستغلال  
العقارات والمشروعات البيانات الآتية :

- ١ - توصيف محل التعاقد .
- ٢ - الاشتراطات الواجب توافرها في المتزايدين .
- ٣ - صور سداد التأمين المؤقت ومبلغه والتأمين النهائي ونسبة .
- ٤ - طلب الترخيص اللازم في حالة بيع الأصناف التي تتطلب ذلك مثل المخلفات الإلكترونية والخطرة وما يماثلها .

- ٥ - طلب تحديد القيمة الإيجارية أو مقابل الترخيص بالانتفاع أو بالاستغلال وتاريخ سدادها . والإجراءات التي تتخذ حال عدم السداد في المواجهة المحددة .
- ٦ - ما يفيد أن الكميات والأوزان المعروضة للبيع تحت العجز والزادة والعسرة بما يسفر عنه التسليم الفعلى .  
وغير ذلك من بيانات تراها الهيئة لازمة بما يتماشى مع طبيعة العملية ،

#### **مادة (٢٩)**

##### **التعديل في كراسة الشروط والمواصفات**

يجوز للهيئة إدخال تعديلات على كراسة الشروط والمواصفات إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك أو بناءً على جلسة الاستفسارات . على أن يتم اعتماد تلك التعديلات من السلطة المختصة . وإخطار من قاموا بشراء كراسة الشروط بها . ويعين الرد كتابة على مقدمي الاستفسارات ومن قاموا بشراء كراسة الشروط بكتاب يرسل بالبريد السريع عن طريق الهيئة . مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال .  
بالإضافة إلى نشرها على بوابة التعاقدات العامة . ولا يجوز التعديل في كراسة الشروط والمواصفات بعد المועד المحدد لفتح المظاريف الفنية .

#### **مادة (٣٠)**

##### **شريحة تحديد لمن كراسة الشروط والمواصفات**

تحديد لمن شراء كراسة الشروط والمواصفات وفقاً للشريحة التي تحددها الهيئة .

#### **مادة (٣١)**

##### **اللغة العربية**

اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في كراسة الشروط والمواصفات الفنية والعطاءات المقدمة ، والعقود وجميع المحاضر والراسلات وغيرها من المستندات المرتبطة بموضوع الطرح والتعاقد .

ويجوز في الحالات التي يتغدر فيها وضع المواصفات الفنية باللغة العربية . أن يتم إعدادها بلغة أخرى . بناءً على تقرير اللجان الفنية المختصة بإعداد تلك المواصفات متضمناً الأسباب التي أدت إلى استخدام اللغة الأخرى على أن يرفق بمستندات الطرح نسخة مترجمة ومعتمدة .

كما يجوز في حالة الطرح في الخارج أن تكون المستندات بلغة أخرى أو أكثر مع ترجمتها . مع ذكر أن النص العربي هو المعمول عليه في حالة الخلاف أو الالتباس في مضمونها .

#### **مادة (٢٢)**

##### **تعديل موعد فتح المطاريف أو المزايدة**

في حالة تأجيل موعد فتح المطاريف أو المزايدة فيتم إخطار من قام بشراء ، كراسة الشروط والمواصفات بما يفيد علمه بيقينا بالموعد الجديد .  
وفي جميع حالات الإعلان أو الدعوة للتعاقد المنصوص عليها في هذه اللائحة يتعين الحصول على موافقة السلطة المختصة .

لا يعتد بأى عطاء أو تعديل فيه يرد بعد الموعد المحدد بجلسة فتح المطاريف الفنية .  
ويحظر التعديل في أسعار العطاءات المقدمة بعد هذا الموعد . ولا يسرى هذا الحظر على صاحب العطاء الفائز .

إذا اختلف أعضاء لجنة البت في الرأي حول قبول أو رفض أى من العطاءات فيتم إثبات ذلك تفصيلاً في محضر اللجنة ويكون الفصل فيه للسلطة المختصة .

#### **مادة (٢٣)**

##### **تحديد مبلغ التأمين المؤقت وطرق سداده**

يحدد مبلغ التأمين المؤقت ضمن شروط الطرح . ويجب تقديره دون مبالغه وبما لا يجاوز النسبة المنصوص عليها قرين العمليات الآتية :

- في عمليات شراء أو استئجار المنشآت وال التعاقد على مقاولات الأعمال .

وتلقى الخدمات والأعمال الفنية والدراسات الاستشارية نسبة (٥٪، ١٪) من القيمة التقديرية وبما يتناسب مع طبيعة العملية وحجمها . وفي حالة الطرح في مجموعات متاجنة يحسب التأمين المؤقت لكل مجموعة بذات النسبة .

٢ - في عمليات شراء أو استئجار العقارات نسبة (٥٪، ٠٪) من القيمة التقديرية للعملية المطروحة .

٣ - في عمليات بيع وتأجير المنشآت والعقارات والمشروعات والترخيص بالانتفاع أو باستغلال العقارات والمشروعات يتم تحديد مبلغ التأمين المؤقت حسب طبيعة وأهمية المزايدة .

في جميع الأحوال يجب على لجنة إعداد القيمة التقديرية أو الشمن الأساس بحسب الأحوال افتراض مبلغ التأمين المؤقت بكاب مستقل مرتفع من رئيسها وأعضائها . ويتم تحديد مبلغ التأمين المؤقت ويخطر به مدير إدارة التعاقدات لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

يجب أن يكون التأمين المؤقت سارياً لمدة ثلاثة أيام يوماً بعد تاريخ انتهاء، مدة صلاحية سريان العطا، يؤدى التأمينات بتحويل على رقم حساب الهيئة أو بأى طريقه من طرق الدفع المعتمدة أو بأى وسيلة يصدر بها قرار من وزير المالية . ولا تحسب فائدة على هذه المبالغ . وإذا كان التأمين خطاب ضمان وجب أن يصدر من أحد المصارف المحلية المعتمدة وألا يقترن بأى قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الهيئة مبلغاً يوازي التأمين المطلوب وأنه مستعد لأداءه بأكمله عند أول طلب منها دون الالتفات إلى أية معارضة من مقدم العطا .

وعندما يرد للهيئة خطابات ضمان عن التأمين المستحق من أحد المصارف المرخص لها في إصدار خطابات الضمان أو أحد فروعها عليها أن تتحقق من أن المصرف أو الفرع قد أعطى إقراراً على خطابات الضمان بأنه لم يجاوز الحد الأقصى المعين لمجموع خطابات الضمان المرخص للمصرف في إصدارها .

فإذا تبين عند مراجعة الإخطارات لدى البنك المركزي أن المصرف قد تعدى الحد الأقصى المحدد له أخطرت الهيئة فوراً بطلب المصرف بأن يؤدى إليها في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أيام عمل قيمة خطاب الضمان نقداً .

تقبل خطابات الضمان من البنوك الخارجية بشرط التأشير عليها بالقبول من أحد المصارف المحلية المعتمدة على أن يتعهد المصرف المحلي بأن يدفع للهيئة مبلغاً يوازي التأمين المطلوب وأنه ملتزم بأدائه بأكمله عند أول طلب منها دون الالتفات إلى أي معارضة من صاحب العطا .

وإذا كانت خطابات الضمان محددة المدة فيجب ألا تقل مدة سريانها عن ثلاثة أيام على الأقل بعد انتهاء المدة المحددة لسريان العطاءات ، وبالنسبة للتأمين النهائي يكون سريان خطاب الضمان لمدة تبدأ من وقت إصداره إلى ما بعد انتهاء مدة الضمان بثلاثة أشهر إلا إذا اتفق على غير ذلك .

ويجوز لقدم العطا ، طلب خصم قيمة التأمين من أي مبالغ مستحقة له لدى الهيئة بشرط أن تكون صالحة للصرف وقت تقديم العطا .

ويجوز بموافقة السلطة المختصة وبناً على طلب صاحب العطا ، استبدال التأمين المزدوج منه بإحدى صور السداد الأخرى المنصوص عليها بهذه المادة بشرط ألا تقطع مدة سريان التأمين وعدم الإخلال بمسئوليته طبقاً للغرض المقدم عنه التأمين أو جلسة المزايدة بناً على الطلب المقدم منه .

في غير حالات التعاقد بالاتفاق المباشر المطلوب فيها سداد تأمين مؤقت . يجب أن يؤدى مع كل عطا ، تأمين مؤقت لضمان جديته . ويستبعد كل مقدم عطا ، أو متزايد لم يسدد مبلغ التأمين المحدد .

وإذا انسحب مقدم العطا ، من العملية قبل الميعاد المحدد بجلسة فتح المظاريف الفنية يصبح التأمين المؤقت المؤدى حقاً للهيئة دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء ، إلى القضاء ، أو اتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر . أو استنداته من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها أو لدى أي جهة إدارية أخرى لصاحب العطا ، المذكور .

ويجب رد التأمين المؤقت إلى أصحاب العطاءات غير المقبولة فنياً دون توقف على طلب منهم . وذلك قور انتهاء جميع إجراءات مرحلة البت الفني . ويجب رد التأمين المؤقت إلى المتزايدين الذين لم ترس عليهم المزايدة فوراً دون توقف على طلب منهم .

وفي جميع حالات التأخير في رد التأمين المؤقت من قبل الهيئة . تلتزم الهيئة بأن تؤدي لقديمه قيمة المصاريق البنكية لتجديد خطاب الضمان . وتكلفة التمويل أو الفائدة المستحقة عن فترة التأخير في الرد وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي . وبحال المتسبب للتحقيق مع محمبله بقيمة ذلك .

### (الفصل الثاني)

#### مرحلة إجراءات الطرح

##### مادة (٤٤)

#### الإعلان أو الدعوة

يجب النشر عن العمليات التي يتم طرحها بطرق التعاقد المنصوص عليها بال المادة (٣) من هذه اللائحة على بوابة التعاقدات العامة عدا العمليات التي تتطلب اعتبارات الأمن القومي عدم النشر عنها وفقاً لما تقدرها السلطة المختصة على أن يتضمن النشر طريق التعاقد وشروطه وأسلوب التقييم الفني والمالي . وغيرها من البيانات التي تحددها هذه اللائحة .

ويكون الإعلان عن المناقصة العامة والممارسة العامة الخارجية مرة واحدة بإحدى الصحف اليومية واسعة الانتشار . وبإحدى الصحف الدولية والإعلام عنها من خلال السفارات والقنصليات على أن تحدد مدة عشرين يوماً على الأقل لتقديم العطاءات من تاريخ الإعلان عنها ويجوز بمعرفة السلطة المختصة تقصير هذه المدة بحيث لا تقل عن عشرة أيام .

وفي حالة التعاقد عن طريق المناقصة المحدودة أو المناقصة المحلية والممارسة المحدودة أو المزايدة المحدودة أو المزايدة المحلية . فيجب توجيه الدعوة لأكبر عدد ممكن من المقدين بالسجلات من المתחصصين أو المزهلين المستغلين بالنشاط موضوع الطرح .

على أنه يجوز بموافقة السلطة المختصة الإعلان في أكثر من صحيفة مصرية أو دولية وفقاً لأهمية وطبيعة التعاقد في الحالات التي تقضي بذلك .

على أن يتضمن الإعلان أو الدعوة البيانات الآتية :

١ - عنوان إدارة التعاقدات ورقم التليفون والبريد الإلكتروني للإدارة .

٢ - اسم العملية ورقمها وطريق التعاقد .

٣ - وصف موجز وواضح لموضوع التعاقد .

٤ - مكان ومواعيد الحصول على كراسة الشروط وثمنها والإشارة إلى إمكانية الاطلاع على بيانات العملية ومستندات الطرح الخاصة بها على بوابة التعاقدات العامة دون مقابل .

٥ - موعد ومكان انعقاد جلسة الاستفسارات - إن وجدت - وجلسة فتح المظاريف أو الممارسة أو جلسة المزايدة بحسب الأحوال .

٦ - مبلغ التأمين المؤقت وتبية التأمين النهائي .

وعلى إدارة التعاقدات إذا تقرر طرح أكثر من عملية في تاريخ واحد أو تواريخ متقاربة فيراعى الإعلان عنها في إعلان واحد .

#### ( ٤٥ ) مادة

##### الإيضاحات والاستفسارات

يجب أن تتضمن كراسة الشروط والمواصفات تحديد مواعيد تقديم الاستفسارات والرد عليها على أن يؤخذ في الاعتبار التاريخ المحدد لتقديم العطاءات ومراعاة إتاحة الفرصة لإجراء الزيارات الميدانية الالزامية إذا تطلب طبيعة العملية ذلك .

ولصاحب العطا، المحتمل أو من قاموا بشرا، كراسة الشروط والمواصفات الحق في طلب أي إيضاحات بشأن ما ورد بها بداية من تاريخ النشر وبما لا يقل عن خمسة أيام عمل من التاريخ المحدد لانعقاد جلسة فتح المظاريف الفتية .

### مادة (٣٦)

#### جلسة الاستفسار

في الحالات التي يتقرر فيها عقد جلسة للاستفسارات لإدارة التعاقدات أن تقتصر ضمن مذكرة الطرح تشكيل لجنة الرد على الاستفسارات على أن تشكل لجنة من عناصر فنية ومالية وقانونية وتكون مهمة اللجنة دراسة ما يقدم إليها من استفسارات ويعين عليها أن تعدد محضراً للجلسة يتضمن الأسئلة والإيضاحات التي أثيرت خلالها ، وما تم الرد بشأنه وبناً على ما تسفر عنه نتيجة دراستها تقوم برفع محضرها بما انتهت إليه متضمناً آية تعديلات بكراسة الشروط والمواصفات أو الجدول الزمني إذا طلب الأمر ذلك للاعتماد من السلطة المختصة .

وفور اعتماد السلطة المختصة لمحضر اللجنة يجب على إدارة التعاقدات إخطار مقدم الاستفسارات أو الإيضاحات ومن قاموا بشرا ، كراسة الشروط والمواصفات كتابة دون الإفصاح عن مقدم الاستفسار الذي طلب التوضيح ، وذلك خلال يوم عمل على الأكثر من تاريخ إجرا ، التعديلات أو جلسة الاستفسارات ولا يجوز أن تقل المدة بين الإخطار والموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية عن يومين عمل ويحظر نشرها على بوابة التعاقدات العامة . وتعتبر في جميع الأحوال هذه التعديلات جزءاً لا يتجزأ من كراسة الشروط والمواصفات ، وتسرى في مواجهة جميع أصحاب العطاءات .

### مادة (٣٧)

#### طريقة تقديم العطاءات

تقديم العطاءات في مظروفين مغلقين ، أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي وتلتزم الهيئة بالحصول على إقرار من مقدم العطا ، يضم منه بمظروفه الفني يفيد التزامه بالتأمين على العمالة وفقاً لقوانين التأمينات sociale إذا تطلب طبيعة العملية ذلك .

ويكون فتح مظاريف العطاءات في الوقت والمكان المحددين بكراسة الشروط والمواصفات في جلسة علنية عامة يحضرها من يرغب من مقدمي العطاءات ، ويجوز لقديمي العطاءات تفويض من يرون له حضور جلسة فتح المظاريف شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك ، ويقتصر فتح مظاريف العروض المالية على العروض المقبولة فنياً .

وتقدم العطاءات موقعة من أصحابها وفقاً للشروط المحددة بمستندات الطرح ويجب أن يثبت على كل مظروف في العطاء، الفنى والمالى نوعه من الخارج ، ويوضع المظروفين داخل مظروف مغلق بطريقة محكمة ويوضح عليه اسم الهيئة وعنوان إدارة التعاقدات وما يفيد أن ما يداخله المظروف الفنى والمظروف المالى ويدرك اسم العملية ورقمها وتاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية كما يذكر اسم صاحب العطاء .

ويجب أن يكون صاحب العطاء أو المتزايد بحسب الأحوال من المصرح له العمل وفقاً للقوانين المعول بها في جمهورية مصر العربية أو يكون له مثلاً رسمي فيها لديه كافة الإمكانيات وقدر على تنفيذ كافة التزاماته الواردة بكراسة الشروط والمواصفات فيما لو رست عليه العملية محل الطرح وكذا العنوان الذي يمكن مخاطبته عليه ويعتبر إعلامه صحيحاً .

#### مادة (٢٨)

##### لجنة تفضيل المنتج الصناعي المصري

تلزم الهيئة باختيار لجنة تفضيل المنتج الصناعي المصري بنسخة من شروط ومواصفات الطرح أو العقود التي تزيد قيمتها التقديرية على مليون جنيه ولا تجاوز عشرة ملايين جنيه ، وذلك قبل اتخاذ إجراءات الإعلان عنها أو الدعوة إليها بمدة لا تقل عن خمسة أيام . كما تلتزم الهيئة موافاة لجنة تفضيل المنتج الصناعي المصري بنسخة من شروط ومواصفات الطرح أو العقود إذا زادت قيمتها التقديرية على عشرة ملايين جنيه وذلك قبل اتخاذ إجراءات الإعلان عنها أو الدعوة إليها أو إسادها بطريق الاتفاق المباشر بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ، وعلى اللجنة أن توافق الهيئة بلاحظاتها إن وجدت خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليمها شروط ومواصفات الطرح ، ولا يجوز التعاقد خلال هذه المدة .

### مادة (٣٩)

#### الرجوع للهيئة العامة للخدمات الحكومية

بمراجعة النصاب المالي المنصوص عليه بهذه اللائحة يتم الرجوع للهيئة العامة للخدمات الحكومية بالنسبة لطلبات ترشيح ممثل وزارة المالية في لجان فتح المظاريف والتالت في المناقصات ولجنة الممارسة بأتواعها وكذا لجان البيع أو التأجير أو الترخيص بالارتفاع أو بالاستغلال والتي تعقد داخل نطاق محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية .

وبالنسبة للعمليات التي تعقد في نطاق كل محافظة بخلاف (القاهرة والجيزة والقليوبية) فيتم الترشيح فيها بمعرفة السادة المراقبين الماليين للوزارات والمديرين الماليين للمحافظات بحسب الأحوال .

ويجب على إدارة التعاقدات إخطار مثل وزارة المالية أو عضو إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة بحسب الأحوال أو مثل وزارة الإسكان بالمواعيد المحددة لعمل تلك اللجان قبل الموعد المحدد لاتقادها بثلاثة أيام على الأقل للبدء في إعمال شؤونهم ، على أن يتضمن تاريخ وساعة ومكان انعقاد اللجنة ، وبالنسبة للمواعيد الخاصة باستكمال أعمال اللجنة فيراعى تحديدها كتابة بالتنسيق معهم .

### مادة (٤٠)

#### تسليم العطاءات

سلم العطاءات لإدارة التعاقدات قبل التاريخ أو الموعد والمكان المحددين بكراسة الشروط والمواصفات لفتح المظاريف الفنية إما باليد أو عن طريق البريد السريع بالهيئة - ويسكن إرسالها عن طريق الوسائل الإلكترونية - إذا ما تضمنت بذلك شروط العملية . على صاحب العطاء عدم شطب أي بند من بنود العطاء أو من المواصفات الفنية أو إجراء تعديل فيه مهما كان نوعه بعد تسليمه وإذا رغب في إبداء أية ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيثبتتها في كتاب مستقل وسلمه لإدارة التعاقدات قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية ، ويبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تسليمه بغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة الهيئة وحتى نهاية مدة سريان العطاءات المحددة بكراسة الشروط . ويقدم العطاء من صاحبه أو من يفوضه شريطة تقديم التفريض الدال على ذلك أو وكيله .

### مادة (٤١)

#### مدة تقديم العطاءات

على إدارة التعاقدات عند تحديد مدة تقديم العطاءات مراعاة إعطاء الوقت الكافي لأصحاب العطاءات لدراسة كراسة الشروط والمواصفات واستيفاؤها، المستندات اللازمة لتقديم عطاءاتهم وفقاً لطبيعة وحجم العملية محل الطرح ، على أن يتم تحديد مدة تقديم العطاءات وفقاً للآتي :

- ١ - المناقصة العامة والممارسة العامة والمزايدة العلنية العامة والمزايدة بالمؤشرات المغلقة خلال مدة لا تقل عن عشرين يوماً تحسب من تاريخ الإعلان بإحدى الصحف اليومية ويجوز استثناء موافقة السلطة المختصة في حالة الاستعجال تقصير تلك المدة بحيث لا تقل عن عشرة أيام .
- ٢ - المناقصة المحدودة والمناقصة المحلية والممارسة المحدودة والمزايدة المحدودة والمزايدة المحلية خلال مدة لا تقل عن عشرة أيام تحسب من تاريخ توجيه الدعوة ويجوز استثناء موافقة السلطة المختصة في حالة الاستعجال تقصير مدة توجيه الدعوة بحيث لا تقل عن خمسة أيام .

### مادة (٤٢)

#### تعديل مدة تقديم العطاءات

يجوز لمن قام بشراء كراسة الشروط والمواصفات قبل التاريخ المحدد لفتح المؤشرات الفنية أو جلسة المزايدة بخمسة أيام عمل على الأقل أن يتقدم كتابة لإدارة التعاقدات بطلب مسبيب لمد مدة تقديم العطاءات مع التزامه بمصاريف التأجيل التي تحددها الهيئة . وتلتزم إدارة التعاقدات بالعرض على السلطة المختصة بنتيجة دراستها والحصول على موافقتها حال اقتراح مد المدة وتأجيل موعد فتح المؤشرات أو المزايدة بحسب الأحوال أو الأسباب التي تراها مناسبة لعدم تأجيل الموعد وللهيئة أن تقوم بتأجيل موعد فتح المؤشرات أو المزايدة بحسب الأحوال إذا ارتأت ضرورة لذلك .

وفي جميع حالات تأجيل تاريخ فتح المؤشرات أو المزايدة بحسب الأحوال يتعين الحصول على موافقة السلطة المختصة وإعادة والإعلان أو توجيه الدعوات بحسب الأحوال .

### مادة (٤٣)

#### حفظ العطاءات والعينات

على مدير إدارة التعاقدات التأكيد من أن جميع العطاءات والعينات التي تم استلامها محفوظة بطريقة آمنة لا تسمح بالاطلاع على مضمونها أو فتحها ، ويحظر فتح العطاءات قبل الموعد المحدد بجلسة فتح المطاريف ، ولا يجوز الكشف عن عدد العطاءات المستلمة أو أية معلومات بشأن أصحاب العطاءات قبل انعقاد جلسة فتح المطاريف الفنية .  
وتعين على مدير إدارة التعاقدات تسلیم العينات لإدارة المخازن لحفظها وتبغى أن يتم التعامل معها بطريقة سرية ومضمونة لا تزدی إلى الكشف عن خصائصها قبل فتح المطاريف .

### مادة (٤٤)

محفوظات المظروف الفني في عمليات شراء أو استئجار المقولات أو التعاقد على مقاولات الأعمال أو تلقى خدمات أو الأعمال الفنية في عمليات شراء أو استئجار المقولات والتعاقد على مقاولات الأعمال وتلقى الخدمات والأعمال الفنية يجب أن يحتوى المظروف الفني على ما يقيد سداد التأمين المؤقت المطلوب بالإضافة إلى البيانات والمستندات المنصوص عليها بكراسة الشروط والمواصفات وعلى الأخص ويحسب طبيعة العملية المطروحة الآتى :

- ١ - بيان الشكل القانوني لصاحب العطاء والمستندات الدالة على ذلك .
- ٢ - بيانات القيد في السجلات الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد (القيد في السجل التجارى أو الصناعى أو سجل المستوردين) وغيرها من السجلات التي يكون القيد فيها واجباً قانوناً بحسب الأحوال .
- ٣ - بيانات وخبرات صاحب العطاء ومن قد يعهد إليهم ببعض بنود العملية من الباطن .

- ٤ - المستندات الدالة على سابقة الأعمال لذات موضوع التعاقد .
  - ٥ - بيانات عن أسماء ووظائف وخبرات الكوادر التي سبست إلها التنفيذ والإشراف على تنفيذ العملية .
  - ٦ - المستندات الدالة على وجود مركز صيانة متخصص أو معتمد سارى .
  - ٧ - بيان مصادر وتوع المواد والمهام والأجهزة التي تستخدم في التنفيذ .
  - ٨ - البطاقة الضريبية سارية وأخر إقرار ضريبي .
  - ٩ - بطاقة الاتحاد المصرى لقاوى التشييد والبناء سارية .
  - ١٠ - تعهد بالآ نقل نسبة المكون الصناعي المصرى عن (٤٠٪) فى عقود مقاولات الأعمال .
  - ١١ - إقرار بالالتزام بالتأمين على العمالة إذا تطلب طبيعة العملية ذلك .
  - ١٢ - إقرار بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحفوبياتها .
  - ١٣ - ما يفيد شراء كراسة الشروط .
  - ١٤ - نسبة الدفعية المقدمة المطلوبة لتنفيذ محل العقد وأوجه صرفها - إذا نصت كراسة الشروط والمواصفات على ذلك .
  - ١٥ - طريقة التنفيذ والبرنامجه الزمنى للتوريد أو التنفيذ ومدته .
  - ١٦ - الكتالوجات والبيانات الخاصة بمصادر وتوع المواد والمهام والمعدات والأجهزة المقدمة عن العرض .
  - ١٧ - قائمة بقطع الغيار ومستلزمات التشغيل مع بيان معدلات استهلاكها .
  - ١٨ - معاملات تغير الأسعار للبنود أو مكوناتها الواردة بكراسة الشروط والمواصفات - فى عقود مقاولات الأعمال التي تتطلب ذلك .
- وغير ذلك من بيانات تضمنتها كراسة الشروط والمواصفات وترى الهيئة أنها ضرورية لتنفيذ العملية .

مادة (٤٥)

محفوبيات المظروف الفني في عمليات شراء أو استئجار العقارات

في عمليات شراء العقارات يجب أن يحتوى المظروف الفني بحسب الأحوال على الآتى :

- ١ - صورة معتمدة من المستندات الدالة على الملكية التامة .
- ٢ - شهادة سلبية تفيد خلو العقار من آية رهون أو حجوزات أو غيرها من موانع نقل الملكية .
- ٣ - تقرير معتمد من مهندس استشاري يفيد سلامة العقار من كافة النواحي الإنسانية والمعمارية وصلاحيته للغرض المطلوب من أجله .
- ٤ - صورة من التراخيص الصادرة من الجهات المختصة بإنشاء العقار .
- ٥ - نسخة من الرسومات الهندسية معتمدة من مهندس استشاري تفيد أنها تطابق ما هو موجود على الطبيعة ومقدم عنده العرض .
- ٦ - شهادة من الإدارة الهندسية بالجى الواقع بدارته العقار تفيد عدم وجود آية مخالفات على العقار .
- ٧ - بيان مواصفات العقار المعروض وما يشتمل عليه من تجهيزات .
- ٨ - المدة التي يتم خلالها تسليم العقار للهيئة صالحة للاستخدام وفقاً لاحتياجاتها .
- ٩ - إقرار بتحميل صاحب العقار المسئولية عن سلامة العقار بالكامل والموافقة على تنفيذ آية تعديلات أو أعمال إضافية على العقار قد تطلبها الهيئة بغرض توحيد المسئولية ، وأن يتلزم بتنفيذ هذه الأعمال وفقاً لتعليمات الجهات الفنية المختصة وأن تتم المحاسبة استرشاداً بأسعار السوق وغير ذلك من بيانات تضمنتها كراسة الشروط والمواصفات .  
ويجوز في حالة استئجار العقارات الاكتفاء بما يفيد أحقيبة المستأجر في التأجير للغير على أن يكون ذلك عند الحاجة الماسة والضرورية وبعد موافقة رئيس مجلس الإدارة .

**مادة (٤٦)**

محويات المظروف المالى فى عمليات شراء أو استئجار المقولات أو التعاقد على مقاولات الأعمال أو تلقى خدمات أو الأعمال الفنية فى عملية شراء أو استئجار المقولات والتعاقد على مقاولات الأعمال وتلقى الخدمات والأعمال الفنية يجب أن يحتوى المظروف المالى على الآتى :

- ١ - قوائم الأسعار وجداول الفنادن وكمبانها .
- ٢ - أسلوب السداد وقيم الصيانة وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل وغيرها من العناصر التى تؤثر فى القيمة المالية للعرض .
- ٣ - شهادة استيفاء نسبة المكون الصناعى المصرى سارية - فى عقود شراء المقولات وغير ذلك من بيانات تضمنتها كراسة الشروط والمواصفات .

**مادة (٤٧)**

محويات المظروف المالى فى عمليات شراء أو استئجار العقارات فى عملية شراء أو استئجار العقارات يجب أن يحتوى المظروف المالى على سعر البيع أو القيمة الإيجارية وملحقاتها التى تحملها الهيئة وطريقة السداد وغير ذلك من بيانات تضمنتها كراسة الشروط والمواصفات .

**مادة (٤٨)**

اشتراطات إعداد المظروف المالى فى عمليات شراء أو استئجار المقولات والتعاقد على مقاولات الأعمال وتلقى خدمات والأعمال الفنية فى عمليات شراء أو استئجار المقولات والتعاقد على مقاولات الأعمال وتلقى خدمات والأعمال الفنية على صاحب العطا، عند إعداده لقائمة الأسعار - جدول الفنادن -

التي يتم وضعها داخل المظروف المالى مراعاة الآتى :

- ١ - كتابة الأسعار رقماً وحرفاً باللغة العربية ويكون سعر الوحدة فى كل صنف بحسب ما هو مدون بجدول الفنادن عدداً أو وزناً أو مقاساً أو غير ذلك دون تغيير أو تعديل فى الوحدة .

ويجوز في حالة تقديم العطاء من فرد أو شركة في الخارج أن تكتب الأسعار بالعملة الأجنبية ولعرض المقارنة يتم معادلتها بالجنيه المصري بالسعر المعلن بالبنك المركزي المصري في تاريخ فتح المظاريف الفنية .

- ٢ - أن تكون قائمة الأسعار وجدول الفئات مورخة وموقعة من صاحب العطاء .
- ٣ - عدم الكشط أو المحو أو التحشير في جدول الفئات وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقمًا وحرفوًا والتزكيق بجانبه .
- ٤ - لن يلتفت إلى أي ادعاء من صاحب العطاء بحصول خطأ في عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية .

٥ - الفئات التي حددها صاحب العطاء بجدول الفئات تشمل وتغطي جميع المصاروفات والالتزامات أياً كان نوعها التي يتkestدها بالنسبة إلى كل بند من البند وكذلك تشمل القيام بإتمام توريد الأصناف وتنفيذ محل العقد وتسليمها للهيئة والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط العقد وتم المحاسبة النهائية بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملة والتعرية الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى .

#### مادة (٤٩)

##### العطاء المقدم من شركة أجنبية

وفي حالة تقديم عطاء من شركة أجنبية يجب أن يكون لها وكيل تجاري معتمد بمصر طبقاً للقانون أو مثل رسمي لها بموجب اعتماد مستنداته من القنصلية المصرية لبلد مقدم العطاء أو فرع لها مصر على أن يكون الوكيل التجاري أو الممثل الرسمي أو الفرع بمصر مسؤولاً عن أعمالها .

#### مادة (٥٠)

##### اشتراطات إعداد المظروف المالي حال الشراء من الخارج

يكون توريد الأصناف الواردة من الخارج في المواعيد والأماكن المبينة بقائمة الأسعار وفقاً لشروط الطرح وعلى صاحب العطاء أن يراعى عند وضع أسعار القواعد الموحدة للشحن الدولي ومنها الآتي :

- ١ - إذا كان تسلیم الأصناف بميناء الشاحن على ظهر المركب (FOB) فيجب أن يشمل السعر المبين بالعطاء العبرات بكلفة أنواعها وكذا مصاروفات النقل إلى ظهر المركب .

٢ - إذا كان التسلیم C&F أو مينا ، الوصول فيشمل السعر علاوة على المبين بالبند (١) نولون الشحن البحري أو الجوي ومصروفات التفريغ من المركب أو الطائرة كما يشمل قيمة التامين في حالة CIF أو مينا ، الوصول .

وفي كلتا الحالتين إذا اشترط صاحب العطا ، قيام الهيئة بدفع الثمن بموجب اعتماد مستندى يفتح بواسطتها لحسابه أو لحساب عملاته في الخارج أو في الداخل فإنه يتتحمل مصاريف فتح الاعتماد المستندى وعليه أن بين مقدار المبالغ المطلوب تحويلها إلى الخارج مع بيان نوع العملة والجهة التي ستم الاستيراد منها .

ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بعد عرض لجنة البت الموافقة على تحمل الهيئة بمصروفات فتح الاعتماد المستندى إذا اشترط صاحب العطا ، ذلك على أن يؤخذ هنا الشرط في الاعتبار عند المقارنة والمفاضلة بين مختلف العروض من حيث الأسعار والشروط المقدمة .

إذا كان التسلیم بمخازن الهيئة فيجب أن يشمل السعر علاوة على المبين بالبند (٢) رسوم الجمارك وجميع أنواع الرسوم الأخرى وضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب السارية وقت تقديم العطا ، ومصروفات النقل الداخلي بحيث تسلم الأصناف لخازن الهيئة خالصة من جميع الضرائب والرسوم والمصروفات .

#### مادة (٥١)

##### وفاة مقدم العطا

يجوز للهيئة استبعاد العطا ، المقدم الذي توفي صاحبه ورد التأمين المؤقت سوا ، كان شخصاً طبيعياً أو مالك شركة الشخص الواحد أو الشريك مع الغير بحصة حاكمة تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة بالعطاء ، قبل البت كما يجوز للهيئة وبعد موافقة السلطة المختصة السماح للورثة بالاستمرار في الإجراءات بشرط أن يعينوا عنهم وكيلًا يتوكل مصدق على التزكيات فيه ، ويظل هو دون غيره مستولاً أمام الهيئة عن تنفيذ الإجراءات .

### مادة (٥٢)

#### التعاقد من الباطن

لقدم العطا، أن يعهد ببعض بنود العملية محل التعاقدين إلى غيره من الباطن على أن يتضمن عطاؤه بياناتهم وخبراتهم وما سيتم إسناده إليهم من بنود وذلك وفق الضوابط والحدادات والاشتراطات التي تتضمنها كراسة الشروط والمواصفات وبما لا يجاوز نسبته (٣٠٪) من قيمة العقد ، عدا العمليات التي تتطلب طبيعتها زيادة تلك النسبة وبحد أقصى (٦٠٪) من قيمة العقد .

### مادة (٥٣)

#### محددات واشتراطات التعاقدين من الباطن

على صاحب العطا، تضمين العرض الفني المقدم منه ما سيعهد به إلى غيره  
من الباطن على أن يتضمن عطاؤه بياناتهم وخبراتهم وما سيتم إسناده إليهم وبما يتفق مع  
المحددات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط والمواصفات ومنها الآتي :

- ١ - المستندات الدالة على خبراتهم .
- ٢ - تحديد ما إذا كانوا من أصحاب المشروعات المتوسطة أو الصغيرة أو المتناهية الصغر مع تقديم ما يثبت ذلك .
- ٣ - ألا يكون قد صدر ضدهم حكم نهائي في إحدى جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات أو في جرائم التهرب الضريبي أو الجمركي ما لم يرد إليهم اعتبارهم أو يكونوا قد تصالحوا عن تلك الجرائم بموجب القوانين المنظمة لها .
- ٤ - أن يكونوا من المصرح لهم بزاولة العمل محل التعاقدين .
- ٥ - إقرار يقيد الالتزام بالتأمين على العمالة وفقاً لقوانين التأمينات sociale إذا تطلبت طبيعة العملية ذلك .
- ٦ - ويجوز للمتعاقد أثنا، فترة التعاقدين أن يقوم باستبدال من أسنده إليهم أعمال من الباطن إذا وجد مبررات لذلك شريطة أن يكون المستبدل بذات الكفاءة الفنية والخبرة وأن توافق عليه السلطة المختصة .

وغير ذلك من المحددات والاشتراطات التي تراها الهيئة لازمة .  
ولا يغنى المتعاقد من مسؤوليته التعاقدية ويبطل مسؤولاً وحده عن أية أفعال  
أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد كما يتلزم باطلاق من أسد إليهم أعمال من الباطن  
على ما يخصهم من شروط العقد .

#### مادة (٥٤)

##### الفئات المحظورة عليها التقدم بعطاءات

مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ في شأن حظر تعارض مصالح  
المستولين في الدولة ، وكذا القواعد الحاكمة للسلوك الوظيفي والمهني ، يحظر على  
العاملين بالهيئة التقدم بالذات أو بالواسطة بعطاءات أو عروض عن عمليات الشراء ، كما  
يحظر الشراء ، منهم أو تكليفهم بتنفيذ الأعمال أو التوريدات أو الخدمات سواه ، بطريق  
مباشر أو غير مباشر ولا يسرى ذلك على شراء ، أبحاث أو كتب من تأليفهم أو أعمال فنية  
بشرط ارتباطها بالأعمال المصلاحية بالهيئة وعدم مشاركة أي من هؤلا ، بأية صورة من  
الصور في إجراءات الشراء أو التكليف الخاصة بذلك .

كما يحظر على الموظفين والعاملين بالهيئة الدخول بالذات أو بالواسطة في المزادات  
بأنواعها إلا إذا كانت الأصناف المشتراء لاستعمالهم الخاص ، وكانت مطروحة للبيع عن  
طريق جهات إدارية أخرى غير الهيئة ولا تخضع لإشرافها .

عند تعاقد الهيئة مع أحد الموظفين أو العاملين بها على شراء ، كتب من تأليفهم  
أو تكليفهم بأعمال فنية أو شرائها منهم إذا كانت ذات صلة بالأعمال المصلاحية مراعاة  
الحدود والقواعد الآتية :

- ١ - إتاحة الفرصة لهم ولغيرهم لتقديم عروضهم .
- ٢ - أن تكون الأعمال المطلوبة ذات صلة بالأعمال المصلاحية .
- ٣ - عدم وجود من يمكنه أداه العمل المطلوب من بين الموظفين أو العاملين  
ويدخل في نطاق أعماله الوظيفية .

٤ - لا يشارك بأى صورة من الصور فى إجرامات الشراء أو التكليف . وبالنسبة لشراء حق التأليف أو الطبع أو النشر فيشترط أن يكون المؤلف وثيق الصلة بأعمال الهيئة وأن تكون الحاجة ماسة إلى الحصول عليه وألا تقل النسخ اللازمية منه عن ثلاثة آلاف نسخة - ما لم يكن المؤلف قد وضع خصيصاً بناءً على طلب الهيئة فيجوز عند الضرورة أن يقل العدد عن ذلك - كما يشترط قيام لجنة تشكل من إخصائين في المادة التي تناولها المؤلف بفحص الكتاب وتقدير قيمته العلمية واقتراح البليغ الذي تقدره مقابل هذا الشراء، على أن يراعى في تقدير القيمة عدد النسخ المطلوبة ومدة الانتفاع بهذا الحق وبصفر بهذا الشراء، قرار من السلطة المختصة .

( ٥٥ ) مادّة

صلاحية سريان العطاءات

يجب أن تتضمن مذكرة الطرح مدة سريان العطاءات بشرط ألا تقل هذه المدة عن خمسة وأربعين يوماً وألا تجاوز تسعين يوماً وفقاً لطبيعة العملية ، ويجوز تجاوز المدة الأقصى في الحالات التي تتطلب طبيعتها ذلك لتمكين اللجان الفنية والمالية من إقامة فحص ودراسة وتقدير ومقارنة العطاءات بالقدر الذي يمكنها من إتمام إجراءات الطرح والتعاقد وفقاً للبرنامج الزمني المحدد ، وبما يتناسب مع التوفيقات الالزامية لتوفير محل العقد ، ويتعين في كل الحالات تضمين كراسة الشروط مدة سريان العطاءات المعتمدة من السلطة المختصة ، وتحسب مدة سريان العطاءات اعتباراً من التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية . وفي جمع الأحوال . يجب أن يتم البت والإخطار بالترسية قبل انتهاء مدة سريان هذه العطاءات . فإذا تعذر ذلك ، تعين على إدارة التعاقدات إخطار مقدمي العطاءات كتابة لمدة سريان عطاءاتهم لمدة أخرى ، ومد مدة صلاحية التأمين المؤقت على أن يتم ذلك كله قبل تاريخ انتهاء مدة سريان العطاءات بخمسة عشر يوماً ، ويستبعد كل عطاء لم يقبل صاحبه مد مدة سريان عطائه كتابة ، ويرد إليه تأميمه فور انتهاء مدة سريان العطاء .

### (الفصل الثالث)

#### مرحلة الترسية والتعاقد وأحكامها

##### ماددة (٥٦)

#### تشكيل اللجان

تتولى إجراءات جميع طرق التعاقد المنصوص عليها بهذه اللائحة لجان تشكل بقرار من السلطة المختصة ، تضم عناصر فنية ومالية وقانونية وفقاً لأهمية وطبيعة التعاقد ، على أن يتضمن قرار تشكيلها موعد انتهاءها من أعمالها .

ويكون البث في المناقصات بأنواعها عن طريق لجنتين ، تتولى إدراهما فتح المظاريف وتتولى الأخرى البث في المناقصة ، على أنه بالنسبة للمناقصة التي لا تتجاوز قيمتها ثلاثة آلاف جنيه ، ويكون فتح المظاريف والبث فيها عن طريق لجنة واحدة .

ولا يجوز الجمع بين رئاسة اللجان المنصوص عليها بهذه اللائحة واعتماد أعمالها ، ويتعين على إدارة التعاقدات إخطار من تم ترشيحه بموافقة السلطة المختصة كتابة للبدء في إعمال شئونه على أن يتضمن الإخطار موضع العملية موعد ومكان انعقاد اللجان والجدول الزمني للانتهاء من أعمالها .

##### ماددة (٥٧)

#### حضور أعمال اللجان والاشتراك فيها

يجب أن يشترك في عضوية لجان فتح المظاريف ولجان البث في المناقصات ولجنة الممارسة مثل لوزارة المالية إذا تجاوزت القيمة التقديرية مليون جنيه ، وعضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة إذا تجاوزت القيمة التقديرية مليوني جنيه .

ويشترك في عضوية لجنة البيع أو التأجير أو الترخيص بالانتفاع أو الاستغلال مثل لوزارة المالية متى بلغ الثمن الأساسي مليون جنيه وعضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة متى بلغ الثمن الأساسي مليوني جنيه .

أما في حالة شراء أو استئجار أو بيع أو تأجير العقارات التي تتم في الخارج فيشترك في العضوية مثل لوزارة المالية وعضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة إذا تجاوزت القيمة التقديرية أو بلغ الثمن الأساسي ثمانية ملايين جنيه . ويجب اشتراك مثل وزارة الإسكان في عضوية اللجان المشار إليها في حالات شراء أو استئجار العقارات .

وفي حالة عدم صحة انعقاد اللجنة في الموعد المحدد يتم استلام العطاءات والاحتفاظ بها مغلقة لدى مدير إدارة التعاقدات وإثبات ذلك في محضر يوقع عليه من رئيس اللجنة وأعضائها يرفع إلى السلطة المختصة لطلب تعديل موعد انعقاد اللجنة .

#### مادة (٥٨)

##### لجنة الاتفاق المباشر

في حالة التعاقد بالاتفاق المباشر على شراء أو استئجار المنقولات أو العقارات أو التعاقد على مقابلات الأعمال أو تلقى الخدمات أو الأعمال الفنية أو الدراسات الاستشارية ، تتولى الإجراءات لجنة تشكل بقرار من السلطة المختصة من أهل الخبرة من بينهم عناصر فنية ومالية وقانونية وفقاً لأهمية التعاقد وطبيعته ، ويقع على عاتقهم مسؤولية التحقق من مطابقة محل التعاقد من النواحي الفنية المطلوبة ومناسبة الأسعار مقارنة بأسعار السوق السائدة وقت التعاقد لتحديد أقل العروض سعراً ، والذي يلبي جميع الشروط والمتطلبات التي تحددها الهيئة في طلبها وذلك من واقع ما يتم الحصول عليه من عروض أسعار ، وكذا أسس اختيار التعاقد معه ، ويكون اعتقاد نتيجة عمل اللجنة من السلطة المختصة .

#### مادة (٥٩)

##### اللجنة المختصة

مع مراعاة تشكيل اللجنة المنصوص عليها في هذه اللائحة ، تشكل بقرار من السلطة المختصة لجنة متخصصة مثل لجنة البت العليا أو غيرها من اللجان التي تكون وفقاً لطبيعة العملية مهمتها مباشرة الإجراءات الواردة بأحكام هذه اللائحة .

**أحكام الترسية والتعاقد**

**(القسم الأول)**

**إجراءات البت الفنى**

**مادة (٦٠)**

**فتح المظاريف الفنية**

يكون فتح المظاريف الفنية في الوقت والمكان المحددين بكراسة الشروط والمواصفات في جلسة علنية عامة يحضور من يرغب من أصحاب العطاءات، ويجوز لهم تفويض من يرونهم لحضور الجلسة شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك.

يقوم مدير إدارة التعاقدات بتسليم رئيس لجنة فتح المظاريف ملف العملية والعطاءات المحفوظة لديه، ويلتزم أعضاء اللجنة بالاطلاع على محتويات ملف العملية قبل بدء الجلسة للتحقق من صحة وسلامة الإجراءات التي سبق اتخاذها من إدارة التعاقدات، وعلى اللجنة اتخاذ الإجراءات الآتية:

- ١ - يقوم رئيس اللجنة بفتح المظاريف في الوقت والمكان المحددين بكراسة الشروط والمواصفات، وإثبات الحالة التي وردت عليها العطاءات بعد التحقق من سلامتها.
- ٢ - التتحقق من تقديم العطا، من صاحبه أو من يفوضه شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك.
- ٣ - القيام بحصر العطاءات وإثبات عددها في محضر فتح المظاريف.
- ٤ - التتحقق من وجود مظروفين متصلين مقدمين عن كل عطا، أحدهما للعرض الفني والأخر للعرض المالى وإثبات ذلك في محضر فتح المظاريف.
- ٥ - ترقيم العطاءات على هيئة كسر اعتيادي بسطه رقم العطا، ومقامه عدد العطاءات الواردة وإثبات رقم كل عطا، على المظروف الفني وعلى المظروف المالى الذي يتم التحفظ عليه مغلقاً.

- ٦ - إعادة تسلیم المظاريف المالية بعد التوقيع عليها دون فتحها إلى مدير إدارة التعاقدات لحفظها لديه .
- ٧ - فتح المظاريف الفنية بالتابع وكل مظروف يفتح يثبت رئيس اللجنة رقم العطاء عليه وعلى كل ورقة بداخله .
- ٨ - ترقيم الأوراق بداخل كل مظروف واثبات عدد تلك الأوراق .
- ٩ - قراءة اسم صاحب العطاء ، وقيمة التأمين المؤقت وطريقة أدائه وغيرها من محتويات المظروف الفني على الحاضرين من أصحاب العطاءات أو من يفوضونهم .
- ١٠ - التوقيع من رئيس اللجنة ومن أعضائها على المظروف الفني وكل ورقة بداخله .
- ١١ - التأشير بدائرة حمرا حول كل كشط أو تصحيح في البيانات الواردة بالمظروف الفني ويجب إثبات كل كشط أو تصحيح وضع حوله دائرة حمرا تفصيلاً والتوقيع منه وجميع أعضاء اللجنة على هذه التأشيرات .
- ١٢ - التوقيع من رئيس اللجنة ومن جميع أعضائها على محضر اللجنة بعد إثبات كافة الخطوات المتقدمة .
- ١٣ - تسلیم خطابات الضمان أو إشعارات سداد التأمين المؤقت أو الإقرارات البديلة عن التأمين المؤقت إلى العضو المالي لللجنة لإعمال شئونه .
- ١٤ - إرفاق المظاريف الفنية وجميع الأوراق المقدمة به بمحضر اللجنة وتسلیمها لمدير إدارة التعاقدات وذلك لحفظها لديه .
- ١٥ - مراجعة العينات السابق تقديمها من أصحاب العطاءات على الكشف الذي دونت به عند ورودها بعد التأكيد من سلامتها اختامها وغلافاتها ويعقها رئيس اللجنة مع جميع أعضائها كما يوقعون على العينات التي ترد مع المظاريف الفنية بعد إثباتها في كشف خاص وتسلم جميع العينات إلى مدير إدارة التعاقدات أسرة بأوراق العطاءات .

يجب أن تتم لجنة فتح المظاريف الفنية عملها بأكمله في الجلسه ذاتها ، ولا يحق لها أن تستبعد أي عطا ، أو أن تطلب من أصحاب العطاءات تصحيح الأخطاء أو تلقي الملاحظات الواردة في عطاءاتهم ، أو اتخاذ أية قرارات تتعلق بالعطاءات المقدمة وينحصر دورها في توثيق محتويات المظاريف وأية مخالفات في الإجراءات السابقة على عملها .

#### **مادة (٦١)**

##### **العامل مع العطاء المتأخر**

أى عطا ، يرد بعد موعد فتح المظاريف الفنية المحدد بكراسة الشروط يجب تقديمها فور وصوله إلى رئيس اللجنة للتأشير عليه بساعة وتاريخ وروده دون فتحه ثم يدرج في كشف العطاءات المتأخرة ، ويتم ترقيمها على هيئه كسر اعتيادي بسطه رقم العطا ، ومقامه عدد العطاءات المتأخرة .

وتستبعد لجنة البت العطاءات المتأخرة ويتم ردها والتأمينات المقدمة عنها إلى أصحابها بمعرفة إدارة التعاقدات خلال مدة لا تتجاوز يومين من قرار اللجنة .

#### **مادة (٦٢)**

##### **العامل مع العينات**

تتولى إدارة التعاقدات بالتنسيق مع إدارة المخازن فرز عينات كل صنف وفيديها بالسجل الخاص بالعينات ويجب أن يبين بهذا السجل تاريخ العملية ونوعها وعلى مدير إدارة التعاقدات أن يرسل فوراً أو في خلال اليومين التاليين على الأكثر من تاريخ قيام لجنة البت بالفحص الشكلي ما يقتضي إرساله منها إلى الجهة الفنية المختصة حتى يتضمن إجراء الفحص الفني المطلوب على وجه السرعة ومراقبة مدة صلاحية العطاءات والوقت المطلوب لإنقاص إجراءات البت والإخطار بالترسية ، وعند ورود التقارير الخاصة بها .  
تدون جميع البيانات بالسجل المذكور أمام كل عينة ليعرض على لجنة البت .

يجب التتحقق من مطابقة العينات المقدمة مع العطاءات للمواصفات ومدى ملائمتها للغرض المطلوب من أجله وذلك بالفحص النظري أو الفنى أو بالتحليل المعملى أو بالتجربة العملية بحسب الأحوال وذلك بمعرفة الهيئة وعلى مدير إدارة التعاقدات أن يتضاع على العينات أرقاماً سرية (مع مراعاة تعليمات الجهة الفاحصة) ويرسل معها كشفاً تفصيلياً ببيان مفرداتها والغرض الذى من أجله يراد توريد الصنف ومقدار الكمية المطلوبة منه .

ويجب توضيح ما قد يوضع عليها من أرقام سرية وأختام وتوفيقات لتميزها ولضمان عدم استبدال غيرها بها مع ذكر التاريخ المعين للبت فى العملية وذلك لكي تقوم الجهة الفاحصة بفحصها وموافاة إدارة التعاقدات بالنتيجة قبل التاريخ المذكور بوقت كاف يسمح بدراسة العطاءات على ضوء نتائج فحص العينات ورفع التوصيات اللازمة للجنة البت فى العملية فى الميعاد المحدد . وعلى جهة الفحص الفنى أن تقوم بفحص العينات واختبارها بالتتابع وأن تختمها وتضع عليها أرقاماً سرية أخرى لتميزها وترسل عنها تقريراً وافياً بالنتيجة من حيث مطابقتها للمواصفات من عدمه ويبين به نسبة الجودة المئوية لكل عينة تم تحليلها وعلى مدير إدارة التعاقدات أن يتحقق من حفظ تقارير العمل الفنى التى ترد تباعاً بملفات العمليات بعد إثباتها فى السجل الخاص بذلك وقبل عرضها على لجنة البت وكذلك التأشير أمام كل تقرير برقم الملف المحفوظة فيه .

#### مادة (٦٢)

##### التأكيد من شروط الكفاءة الفنية والملاعة المالية

يتعين على الهيئة التتحقق من توافر شروط الكفاءة الفنية والملاعة المالية وحسن السمعة فيما يتم التعامل معهم وغيرها من العبارات الموضوعية التي تحددها الهيئة ضمن شروط الطرح ، وبما يتفق مع الأحكام المنصوص عليها فى هذه اللائحة .

### مادة (٦٤)

#### الفحص الشكلي وتفريغ العروض الفنية

يقوم مدير إدارة التعاقدات بتسليم رئيس لجنة البت العطاءات المحفوظة لديه ومحضر فتح المظاريف الفنية ، وعلى اللجنة اتخاذ الإجراءات الآتية :

١ - الفحص الشكلي للعطاءات والتأكد من أنها قد استوفت الشكل القانوني وفقاً لمتطلبات شروط الطرح .

٢ - يتم استبعاد العطاءات المتأخرة وغيرها من عطاءات غير الصالحة للنظر فيها ، ومنها العطاءات غير المعقولة من أصحابها ، أو غير المكتملة وفقاً للشروط ، أو العطاءات غير المستوفاة للتأمين المؤقت ، أو العطاءات التي يتبين أن أصحابها من غير المسجلين على بوابة التعاقدات العامة ، أو أنهم من المسجلين يسجل قيد أسماء المتنوعين من التعامل الذي تمسكه الهيئة العامة للخدمات الحكومية ، أو العطاءات التي لم تضمن معاملات تغير الأسعار في مقاولات الأعمال طبقاً لشروط الكراسة أو العطاءات المقدمة بالمخالفة للحظر المنصوص عليه المادة (٧٤) من هذه اللائحة .

وتعود لجنة البت محضراً بنتيجة الفحص الشكلي ، متضمناً أسباب استبعاد العطاءات ، يتم حفظه لدى مدير إدارة التعاقدات بعد ترقيعه من رئيس اللجنة وأعضائها لإيداعه في ملف العملية .

### مادة (٦٥)

#### دراسة العروض الفنية

للجان البت أن تعهد إلى لجان فرعية تشكلها من بين أعضائها أو غيرهم بدراسة النواحي الفنية والمالية للعطاءات المقدمة ومدى مطابقتها للشروط ، وعلى اللجان الفرعية التتحقق من توافر شروط الكفاية الفنية والملاوة المالية وحسن السمعة في تقديم العطاءات ، وذلك كله وفقاً للشروط والمواصفات الواردة بكراسة الشروط ، وللجان الفرعية أن تضم لعضويتها من ترى الاستعانة برأيهما من أهل الخبرة وتقدم اللجان الفرعية تقارير بنتائج أعمالها وترصيدها إلى لجنة البت .

- على لجنة البت النظر في التقرير الفني لفحص ودراسة العروض الفنية للعطاءات المستوفاة للشكل القانوني الذي يشمل على الجوانب التالية :
- ١ - التأكيد من توافر الكفاءة الفنية وفقاً للمعايير المحددة بكراسته الشروط والمواصفات ، من خلال الاطلاع على سابقة الأعمال ، ومعدلات الأداء ، فيما تم توريده أو تنفيذه ، وعدد العمليات المشتركة فيها حالياً صاحب العطاء .
  - ٢ - التتحقق من توافر الملاوة المالية لصاحب العطاء ، وما إذا كان لديه المقدرة المالية من سيولة وغيرها من عدمه لتنفيذ العملية من خلال دراسة ميزانيته وقائمة المركز المالى ، والتدفقات النقدية بحسب طبيعة محل التعاقد وغيرها من أمور ذات صلة .
  - ٣ - مدى قدرة صاحب العطاء على الالتزام بالثوريد أو التنفيذ بالمعايير المحددة بشروط الطرح .
  - ٤ - الالتزام بعدة سريان العطاءات المنصوص عليها بشروط الطرح .
  - ٥ - مدى تلبية العطاءات للمواصفات الفنية الجوهرية أو معايير الأداء المحددة بشروط الطرح .
  - ٦ - الالتزام بالبنود التي يجوز لصاحب العطاء أن يعهد بها إلى غيره من الباطن وكذلك المحددات والاشتراطات الأخرى ذات الصلة .
- وفي جميع الحالات يتعين على اللجنة الوقوف على قدرات وكفاءة أصحاب العطاءات بما لا يخل بمبرأة تكافؤ الفرص ولها أن تستطلع رأي الجهات الإدارية السابق تعاملهم معها ، وإجراءات الزيارات الميدانية إذا تطلب الأمر ذلك .
- وبالنسبة للمناقصات تعد إدارة التعاقدات مذكرة العرض على لجنة البت العليا بكل مرحلة من مراحل البت للعملية وذلك لإعمال شئونها وترفع لجنة البت العليا توصياتها بكل مرحلة للاعتماد من السلطة المختصة .

**مادة (٦٦)****استيفاء واستيضاح العروض الفنية**

يجوز للجان الفحص الفني بناً على طلب لجنة البت أن تستوفى البيانات أو المستندات التي تساعد اللجنة على استيضاح ما غمض من أمور فنية من أصحاب العطاءات بما يعتيها في إعداد التقرير الفني اللازم وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ إخطارهم ودون أن يخل ذلك بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين جميع أصحاب العطاءات .

لا يعتد بأى توضيح يقدم من صاحب العطا، إذا لم تطلب اللجنة ، ويجب أن يكون طلب استيفاء البيانات أو المستندات أو استيضاح الأمور الفنية والرد عليه كتابة ، وأن لا يزددي أو يوحى أو يسمح بذلك بأى تغيير في العطا، المقدم أو طبيعته . وفي حالة عدم استجابة صاحب العطا، لطلب استيفاء البيانات أو المستندات أو استيضاح الأمور الفنية بعطائه خلال المدة المحددة من اللجنة والموضحة بطلبه إليه ، يتم استبعاد عطائه باعتباره غير واضح أو غير قابل للمقارنة مع العطاءات الأخرى .

**مادة (٦٧)****البت الفني**

تقوم لجنة البت بإعداد محضرًا يتضمن ما انتهت إليه توصياتها بناً على دراستها من قبول أو استبعاد للعطاءات مع ذكر أسباب عدم القبول تفصيلًا وترفع محضرها للسلطة المختصة للاعتماد .

**مادة (٦٨)****إعلان نتائج البت الفني**

على إدارة التعاقدات فور اعتماد السلطة المختصة لتوصيات لجنة البت إخطار أصحاب العطاءات بنتائج قرارات اللجان بالقبول أو أسباب الاستبعاد أو الإلغاء، بخطابات ترسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال وفقًا لعناوينهم وبياناتهم الواردة بالعطاء، ويكون لهم الحق

في التقدم بشكواهم كتابة خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي لإخطارهم بالقرار فور إرسال الإخطارات يتم نشر النتيجة في لوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض ولمدة سبعة أيام كما يتم النشر على بوابة التعاقدات العامة وبعد انتصاف هذه المدة يتم إخطار أصحاب العطاءات المقبولة فنياً بموعد ومكان جلسة فتح المظاريف المالية ما لم يكن هناك شكوى محل دراسة .

#### مادة (٦٩)

##### إجراءات البت المالي فتح المظاريف المالية

تحجسج لجنة فتح المظاريف بذات تشكيلها السابق في الموعد والمكان المحددين لفتح المظاريف المالية للعرض المقبول فنياً فقط ، وتتولى اللجنة مباشرة إجراءاتها في جلسة علنية عامة بحضور من يرغب من أصحاب العطاءات المقبولة عروضهم الفنية ، ويجوز لهم تفويض من يرون أنه حضور الجلسة شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك .

يقوم مدير إدارة التعاقدات بتسلیم رئيس اللجنة المظاريف المالية بعد التحقق من سلامتها وجود رقم العطاء، وتوقيع أعضاء اللجنة السابق إثباته على كل مظروف  
بحلسة فتح المظاريف الفنية وعلى اللجنة اتخاذ الإجراءات الآتية :

- ١ - فتح المظاريف المالية بالتابع وكل مظروف يفتح بثبت رئيس اللجنة عدد الأوراق التي بداخله .
- ٢ - التوقيع من رئيس اللجنة وأعضائها على كل ورقة بداخل المظروف المالى .
- ٣ - التأشير بدائرة حمرا ، حول كل كشط أو تصحيح أو تحشير في الأرقام أو الإحصالات الواردة بالمظروف والتوكيل بجانبه من رئيس اللجنة وأعضائها على هذه التأشيرات .
- ٤ - قراءة اسم صاحب العطاء، ومحتريات المظروف المالى على الحاضرين من أصحاب العطاءات أو من يفرضونهم .

- ٥ - التوقيع من رئيس اللجنة وجميع أعضائها على محضر اللجنة بعد إثبات كافة المطروقات المتقدمة .
- ٦ - إرفاق المظاريف المالية وجميع الأوراق المقدمة بها بمحضر اللجنة وتسليمها لمدير إدارة التعاقدات ، وذلك لحفظها لديه .
- يجب أن تتم لجنة فتح المظاريف المالية عملها بأكمله في الجلسة ذاتها ولا يحق لها أن تستبعد أي عطاء أو أن تطلب من أصحاب العطاءات تصحيح الأخطاء أو تلافي الملاحظات الواردة في عطاءاتهم أو اتخاذ أية قرارات تتعلق بالعطاءات المقدمة وينحصر دورها في توثيق محتويات المظاريف .

#### مادة (٧٠)

##### تفريغ ومراجعة العروض المالية

- تحرى عملية تفريغ العروض المالية وفقاً للشروط والضوابط المنصوص عليها بهذه اللائحة بالنسبة لتفريغ العروض الفنية .
- وإذا ثبت وجود أخطاء حسابية فيجب تصحيحها وفقاً لأى من الحالات الآتية :
- ١ - اختلاف بين سعر الوحدة وإجمالي سعر الوحدات يعود على سعر الوحدة .
  - ٢ - اختلاف بين السعر المبين بالتفصيط وبين السعر المبين بالأرقام يعود على السعر المبين بالتفصيط .

- ٣ - تقديم أكثر من نسخة للعطاء، طبقاً للكراهة وتبين وجود اختلاف في السعر بين النسخ المقدمة يعود على ما جاء بالنسخة الأصلية .

#### مادة (٧١)

##### دراسة وتقدير العروض المالية

- تقوم لجنة البت بأعمال شئونها ويجوز لها أن تعهد إلى لجنة مالية فرعية متخصصة من بين أعضائها أو غيرهم لدراسة وتحليل وتقدير العروض المالية ، وإعداد تقرير بنتيجة أعمالها يقدم إلى لجنة البت ، وعليها القيام بإجرا ، المقارنة والمقاضلة بين العروض بعد

توحيد أسس المقارنة من جميع النواحي الفنية والمالية وأية اشتراطات أخرى وردت بكراسة الشروط والمواصفات ويحسب ظروف وطبيعة موضوع التعاقد مع الأخذ في الاعتبار الآتي :

- ١ - شروط السداد والاستلام ، والضمان ، والصيانة وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل ، وغيرها من العناصر التي تؤثر في تحديد القيمة المالية المقارنة للعطاءات .
- ٢ - تقييم العناصر غير السعرية وتحويلها إلى قيمة مالية مثل تكاليف التشغيل ، القدرات ، الكفاءة ، وفقاً لما هو وارد بكراسة الشروط والمواصفات .
- ٣ - حساب نسبة الدفعية المقدمة وذلك بغرض المقارنة والمقابلة بإضافة فائدة تعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية إلى قيمة العطاءات المقترنة بالدفع المقدم إذا أقرت كراسة الشروط والمواصفات الدفع المقدم ، وذلك عن المبالغ المطلوب دفعها مقدماً ومحسب الفائدة عن المدة من تاريخ أداء هذه المبالغ حتى تاريخ استحقاقها الفعلى .
- ٤ - حساب نسبة الأفضلية الممنوحة للمتنج المستوفى لنسبة المكون الصناعي المصري .
- ٥ - حساب نسبة الأفضلية الممنوحة للخدمات أو الأعمال الفنية التي تقوم بها جهات مصرية .
- ٦ - في حالة تقديم العطا - بعملات أجنبية يتم معادلتها بالعملة المصرية بالسعر المعلن من البنك المركزي في تاريخ فتح المظاريف الفنية .
- ٧ - إذا سكت صاحب العطا ، في عرضه المالي عن تحديد سعر صنف من الأصناف المطلوب توريدها بقائمة الأسعار المقدمة منه فيعتبر ذلك امتناعاً منه عن الدخول في هذا الصنف ، أما في مقاولات الأعمال فللهمبة مع الاحتفاظ بالحق في استبعاد العطا ، أن تضع للبند الذي سكت صاحب العطا ، عن تحديد فئته أعلى فئة لهذا البند في العطاءات المقبولة وذلك للمقارنة بينه وبين سائر العطاءات فإذا أرسىت عليه العملية فيعتبر أنه ارتكب المحاسبة على أسس أقل فئة لهذا البند في العطاءات المقبولة دون أن يكون له حق المنازعة في ذلك .

٨ - لا يعتد بالعطاء المبني على خفض نسبة مئوية عن قيمة أقل عطاً مقدم في العملية .

٩ - أفضلية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمناهضة الصغر عند التساوى في الأسعار مع غيرهم .

في حالة تساوى الأسعار بين عطاءين أو أكثر من المقبولين مالياً فيحق للجنة البت ترجح إحداها وفقاً لمبررات تبديها بحضورها بناءً على ما اشتمل عليه كل عطاً ، ويجوز تجزئة المقادير المعلن عنها بين مقدميها إذا كان ذلك في صالح العمل .

وغيرها من العناصر التي تؤثر في تحديد القيمة المقارنة للعطاءات بحسب ظروف وطبيعة موضوع التعاقد وفقاً لما هو وارد بكراسة الشروط والمواصفات .

#### مادة (٢٢)

##### استيفاء واستيضاح العروض المالية

يجوز للجنة الفنية المالية بناءً على طلب لجنة البت أن تستوفى البيانات أو المستندات التي تساعد اللجنة على استيضاح ما غمض من أمور مالية من أصحاب العطاءات المقبولة عروضهم فيما يعينها في إعداد التقرير المالي اللازم وذلك خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أيام من تاريخ إخطارهم ودون أن يخل ذلك بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين جميع أصحاب العطاءات .

لا يعتد بأى توضيح يقدم من صاحب العطا، إذا لم تطلب اللجنة ، ويجب أن يكون طلب استيفاء البيانات أو المستندات أو استيضاح الأمور المالية والرد عليه كتابةً ، وأن لا يؤذى أو يوحى أو يسخن ذلك بأى تغيير في الأرقام والمبالغ وشكل العطا، المقدم أو طبيعته .

وفي حالة عدم استجابة صاحب العطا، لطلب استيفاء البيانات أو المستندات أو استيضاح الأمور المالية بعطائه خلال المدة المحددة من اللجنة والموضحة بطلبه إليها ، يتم استبعاد عطائه باعتباره غير واضح أو غير قابل للمقارنة مع العطاءات الأخرى .

### مادة (٦٣)

#### التقييم بنظام النقاط

في حالات التعاقد التي تتطلب الطبيعة الفنية فيها تقييم العروض بنظام النقاط فيتم تضمين شروط الطرح أساس وعناصر التقييم والوزن النسبي والحد الأدنى للقبول ومنها على سبيل المثال ويحسب طبيعة العملية الآتية :

- ١ - المواصفات الفنية .
  - ٢ - خدمة ما بعد البيع .
  - ٣ - مدة الخبرة في المجال المطلوب تنفيذه .
  - ٤ - الكوادر الفنية والإدارية العاملة لدى صاحب العطاء ، بشكل دائم .
  - ٥ - المشروعات التي تم تنفيذها بنجاح ، وقيمة أعلى مشروع .
  - ٦ - المقدرة المالية لصاحب العطاء ، من خلال ميزانية مدققة .
  - ٧ - المعدات والألات والأجهزة المتوفرة لدى صاحب العطاء ، والضرورية لإنجاز العمل المطلوب .
  - ٨ - أية بيانات أو معلومات ترى الهيئة أنها ضرورية وتكون محل تقييم ، وغيرها من أسس وعناصر تراها الهيئة وفقاً لطبيعة كل عقد .
- ويكون البث المالي وفقاً لآلية التقييم المحددة بشروط الطرح ومنها ترتيب أولوية العطاءات بقسمة القيمة المالية المقارنة لكل عطاء على مجموع النقاط الفنية الحاصل عليها وذلك للحصول على تكلفة الدرجة الفنية لكل عطاء ويتم الترسية على العطاء الذي حصل على أقل قيمة مقارنة .

### مادة (٦٤)

#### حظر القدم بأكثر من عطاء

يحظر على مقدمي العطاءات التقدم بالذات أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء ، لعملية واحدة ، ما لم يكن المتقدم شريكاً مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة بالعطاء .

وستبعد العطاءات المخالفة ، وأي لولة التأمين المؤقت إلى الهيئة ، أو فسخ العقد أو التنفيذ على الحساب ، وأي لولة التأمين النهائي ، وتحميل التعاقد بأى خسارة تلحق بها إذا تبين لها مخالفة المخظر بعد التعاقد .

كما يجب على الهيئة إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بأى مخالفة لأحكام هذه اللائحة وتكون ذات صلة بأحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥

#### مادة (٧٥)

##### مقارنة العطاءات بالقيمة التقديرية

على مدير إدارة التعاقدات تسلیم رئيس لجنة البت مظروف القيمة التقديرية المحفوظ لديه ، ويلتزم أعضاء اللجنة بالاطلاع عليه قبل بدء أعمالها للتحقق من غلقه بطريقة محكمة ، والتأكد من توقيع أعضاء لجنة وضع القيمة التقديرية واعتماد السلطة المختصة لها . تتولى لجنة البت المقارنة بين قيمة العطاء ، الأقل سعراً أو الذي يتم ترجيحه وفقاً لنظام النقاط بما يناظره بالقيمة التقديرية ، وتشتبه اللجنة أعمالها في محضر يوقع عليه من رئيسها وأعضائها .

#### مادة (٧٦)

##### طريقة وآلية الترسية

على لجنة البت بحسب الأحوال باستبعاد العطاءات غير المطابقة للشروط والمواصفات وبيان ذلك ضمن محضرها ويجب أن يشتمل قرار الترسية على الأسباب التي بنى عليها ، ويتم إرساء العملية على صاحب العطاء ، الأفضل شروطًا والأقل سعراً ، أو الذي يتم ترجيحه وفقاً لنظام النقاط المحددة أسمه وعناصره بشروط الطرح .

مع الأخذ في الاعتبار العناصر التي تؤثر في تحديد القيمة المقارنة للعطاءات بحسب ظروف موضوع التعاقد وطبيعته .

وإذا تبين للجنة البت أن العطا ، الأقل سعر منخفض انخفاضاً غير عادي مقارنة بالعطاءات الأخرى والقيمة التقديرية ، وجب على اللجنة الطلب من مقدم العطا ، كتابة موافاة اللجنة بتفاصيل ومعلومات عطائه والأسس التي استند إليها في وضع أسعاره وغيرها من العناصر التي أثرت في إعداد عطائه .

وعلى صاحب العطا ، خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ إخطاره موافاة إدارة التعاقدات بكافة التفاصيل والمعلومات التي استند إليها في التسعير ، وعلى اللجنة دراسة ما ورد منه فإذا ما تبين لها أن الأسس التي استند إليها مقبولة يمكنها قبول العطا ، ولها طلب ضمان إضافي منه يتجاوز التأمين النهائي إذا ارتأت أهمية لذلك ، وإذا ما تبين للجنة من دراسة ما قدمه من تفاصيل ومعلومات أن العرض المقدم منه ما يزال يشير إلى الربوة وأن الأسس التي استند إليها غير واقعية ويتعذر التوريد أو التنفيذ بها وجوب عليها التوصية باستبعاد عطائه والترسية على العطا ، التالي في الترتيب مقارنة بالقيمة التقديرية ، ويعتبر أن توثيق اللجنة كل ما يتخذ من إجراءات أدت إلى ذلك ، ووفقاً لما تنظمه هذه اللائحة .

وترفع اللجنة محضرها متحضراً قراراتها وتوصياتها للسلطة المختصة للاعتماد أو لتمرير ما تراه و يجب أن يشتمل قرار الاستبعاد أو الترسية على الأسباب التي بنى عليها .  
ومع مراعاة حكم المادة (٤) من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ في شأن تحضير المنتجات المصرية في العقود الحكومية ، بعد المنتج المقدم عن توريدات مستوفية لنسبة المكون الصناعي المصري أقل سعراً إذا لم تتجاوز نسبة الزيادة فيه (١٥٪) من قيمة أقل عطا ، غير مستوف .

وبعد العطا ، المقدم عن الخدمات أو الأعمال الفنية التي تقوم بها جهات مصرية أقل سعراً إذا لم تتجاوز نسبة الزيادة فيه (١٥٪) من قيمة أقل عطا ، أحنتى .

وفي جميع الأحوال ، يخطر صاحب العطا ، الفائز بقبول عطائه بموجب خطاب يرسل بخدمة البريد السريع بالهيئة ، مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال ، كما يخطر باقي مقدمي العطاءات كتابة بما انتهت إليه الهيئة من قرارات مع وجوب إتاحة الفرصة لإيضاح أسباب عدم قبول العطا ، لمن يطلب من مقدمي العطاءات .

### مادة (٧٧)

#### إلغاء المناقصة

تلغى المناقصة أو الممارسة بجميع أنواعها قبل البت فيها بقرار مسبب من السلطة المختصة إذا استغنى عنها تهائياً ، أو اقتضت المصلحة العامة ذلك أو في حالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (١٢) من القانون رقم (٥١) لسنة ٢٠١٥ المشار إليه ، ويكون الإلغاء بقرار مسبب من السلطة المختصة سواء من تلقاً ذاتها أو بناء على توصية لجنة البت أو الممارسة أو إذا تبين وجود تواطؤ بين مقدمي العطاءات أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار ، أو إذا تبين وجود نقص أو خطأ في كراسة الشروط والمواصفات .

#### ويجوز الإلغاء في أي من الحالات الآتية :

- ١ - إذا لم يقدم سوى عطاً واحداً ، أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاً واحداً ما لم تكن حاجة العمل لا تسمح بإعادة الطرح ، ولا ترجد فإنده ترجى من إعادة الطرح وبشرط أن يكون العطاً مطابقاً للشروط ومناسباً للقيمة التقديرية .
- ٢ - إذا افترضت العطاءات كلها أو أغلبها بتحفظات .

- ٣ - إذا كانت قيمة العطاً الأقل تجاوز القيمة التقديرية ، ما لم تبين دراسة لجنة البت أو لجنة الممارسة عدم جدوى إعادة الطرح والأثار المترتبة عليه .

ويكون الإلغاء في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة بقرار من السلطة المختصة بناءً على توصية لجنة البت أو لجنة الممارسة ، ويجب أن يشتمل القرار على الأسباب التي يبني عليها ، ويخطر مقدمو العطاءات بذلك بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة ، مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس ، بحسب الأحوال .

وفي جميع حالات الإلغاء ، يجب رد ثمن كراسة الشروط والمواصفات والتأمين المزقت إلى أصحاب العطاءات عدا مقدمي العطاءات الذين تبين وجود تواطؤ بينهم أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار .

### مادة (٧٨)

#### دراسة الآثار المترتبة على الإلغاء

على لجنة البت قبل التوصية باتخاذ قرار إلغاء العملية دراسة الآثار المترتبة عليه أخيراً في الاعتبار جدوى إعادة الطرح واحتمالات الوصول إلى سعر أقل من عدمه وما يمكن أن تتكبده الهيئة من نفقات لإعادة الطرح وغير ذلك من اعتبارات تؤثر في قرار الإلغاء . على أن تضمن اللجنة محضرها ما اتخذه من إجراءات وتوصياتها أما بارسأء العملية أو الغانها ، وترفع اللجنة تقريرها للسلطة المختصة لاعتماد توصياتها أو تقرير ما تراه .

### مادة (٧٩)

#### ترسيمة المزايدة

تم ترسية المزايدة على مقدم أعلى سعر مستوف للشروط بشرط لا يقل السعر المقدم عن الشمن أو القيمة الأساسية ، وترفع اللجنة محضرها متضمناً توصياتها للسلطة المختصة للاعتماد أو تقرير ما تراه ، ويجب أن يشتمل قرار الترسية على الأسباب التي بني عليها .

### مادة (٨٠)

#### حالات إلغاء المزايدة

تلغى المزايدة قبل البت فيها إذا استغنى عنها تهائياً ، أو إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، أو لم تصل نسبتها إلى الشمن أو القيمة الأساسية ، أو إذا تبين للهيئة وجود تواطؤ بين المتزايدين أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار ، ويجوز الغاؤها إذا لم يقدم سوى عرض وحيد مستوف للشروط .

وعلى لجنة المزايدة قبل التوصية باتخاذ قرار إلغاء المزايدة دراسة الآثار المترتبة عليه أخيراً في الاعتبار جدوى إعادة الطرح واحتمالات الوصول إلى سعر أعلى من عدمه وما يمكن أن تتكبده الهيئة من نفقات لإعادة الطرح وغير ذلك من اعتبارات تؤثر في قرار الإلغاء . وترفع لجنة المزايدة محضرًا متضمناً قراراتها وتوصياتها للسلطة المختصة للاعتماد أو تقرير ما تراه ، ويجب أن يشتمل قرار إلغاء المزايدة على الأسباب التي بني عليها .

**مادة (٨١)**

**إعلان النتائج وأسباب القرارات**

على إدارة التعاقدات إخطار مقدمي العطاءات بنتائج قرارات اللجان بالقبول أو الاستبعاد أو الإلغاء، فور اعتماد السلطة المختصة لها بخطابات ترسل بخدمة البريد السريع بالهيئة ، مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس ، بحسب الأحوال ، وفقاً لعناوينهم وبياناتهم الواردة بالعطاء ، ويكون لهم حق التقدم بشكواهم كتابة خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي لإخطارهم بالقرار .

ويخطر صاحب العطا ، الفائز بقبول عطائه خلال مدة لا تجاوز يومين بعد انقضاء السبعة أيام المنصوص عليها في الفقرة الأولى على أن يتضمن الإخطار التأمين النهائي المطلوب سداده .

وفور إرسال خطابات الإخطار عن نتائج قرارات اللجان ، وكذلك عن نتيجة الترسية في لوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض والمحدد لها مكان ظاهر للكلافة ، كما يتم النشر على بوابة التعاقدات العامة نتائج قرارات اللجان .

وعلى صاحب العطا ، الفائز سداد قيمة التأمين النهائي خلال المدة المحددة لذلك ، وفور سداده يتم إخطاره بأمر التوريد أو أمر الإسداد بحسب الأحوال .

**مادة (٨٢)**

**التأمين النهائي**

على صاحب العطا ، الفائز أن يؤدي التأمين النهائي بالنسبة وخلال المدة بالأحكام  
المبينة قرين الحالات الآتية :

١ - في عمليات شراء أو استئجار المقولات والتعاقد على مقاولات الأعمال وتلقى الخدمات والأعمال الفنية والدراسات الاستشارية أن يؤدى التأمين النهائي خلال عشرة أيام عمل بنسبة (٥٪) من قيمة العقد تبدأ من اليوم التالي لإخطاره بقبول عطائه ، وبالنسبة للعقود التي تبرم مع متعاقد في الخارج يكون الأداء خلال عشرين يوم عمل ،

ويتم الإخطار بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع بالهيئة ، مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال ، ويجوز موافقة السلطة المختصة من مهلة إضافية لأداء التأمين النهائي بما لا يجاوز خمسة عشر يوم عمل .

٢ - وفي حالات التعاقد بالاتفاق المباشر والتي تتطلب بحسب طبيعتها ضمان التعاقد لسلامة محل التعاقد ، يحجز ما يعادل نسبة (٥٪) من مستحقاته .

ولا يحصل من صاحب العطاء الفائز التأمين النهائي إذا ورد من الأصناف التي رسا عليه توريدها ما يوازي قيمة التأمين النهائي قبلتها الهيئة بصفة نهاية خلال المهلة المحددة لأداء التأمين النهائي وذلك إذا لم يكن لهذه الأصناف مدة ضمان ، أما في الحالات التي تتطلب طبيعتها ضمان التعاقد لسلامة محل العقد فيتم خصم نسبة (٥٪) من مستحقات .

٣ - وفي عمليات شراء العقارات : تُحجز نسبة (٣٪) من الشحن ، وترد إلى البائع فور التسجيل أو مضى عام من تاريخ تسليم العقار للهيئة أيهما أبعد لمواجهة إصلاح أي عيوب قد تظهر خلال هذه المدة .

٤ - حال بيع المقولات ، يجب على من يرسو عليه المزايدة أن يسدد نسبة (٣٠٪) من قيمة ما تم ترميمته عليه فور الرسو .

٥ - عمليات بيع العقارات والمشروعات : يجب على من ترسو عليه المزايدة أن يسدد نسبة (١٠٪) من قيمة ما تم ترميمته عليه فور الرسو .

٦ - في حالة تأجير المقولات والعقارات والمشروعات والترخيص بالاتفاق أو باستغلال العقارات والمشروعات يجب على من يرسو عليه المزاد في العقود التي لا تزيد مدتتها على ثلاث سنوات أن يقدم تأميناً نهائياً بما يعادل (١٠٪) من القيمة الكلية الرأسية بها المزاد عن مدة العقد بالكامل وذلك فور رسو المزاد . ويجب أن يظل التأمين سارياً طوال مدة العقد ، فإذا زادت مدة العقد على ثلاث سنوات بحسب التأمين النهائي الواجب تقديمها بواقع (١٠٪) من العقد على الثلاث سنوات الأولى ، ويجدد هذا التأمين قبل بداية الثلاث سنوات التالية أو الفترة المتبقية من العقد أيهما أقل ، وذلك بمراجعة الزيادة السنوية في قيمة التعاقد المنصوص عليها بالعقد .

ويكون التأمين النهائي ضامناً لتنفيذ العقد ، ويجب رده أو ما تبقى منه فور انتهاء مدة الضمان المحددة بالعقد بغير طلب خلال عشرة أيام عمل ما لم تعدل مدة التعاقد ، وإلا تزمع الهيئة بأن تؤدي للمتعاقد قيمة المصاريف البنكية لتجديد خطاب الضمان وتكلفة التمويل أو الفائدة المستحقة عن فترة التأخير في الرد وفقاً لسعر الاتمام والخصم المعلن من البنك المركزي ، ويحال المتسبب للتحقيق مع تحميله بقيمة ذلك بعد العرض على السلطة المختصة .

وإذا تجاوزت قيمة التأمين المزقت النهائي وجوب رد الزيادة فوراً بغير طلب وفي جميع حالات عدم السداد يكون التأمين المؤقت من حق الهيئة .

#### مادة (٨٣)

##### صور التأمين النهائي وأدائه واستبداله

يجوز لصاحب العطا ، الفائز سداد التأمين النهائي خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف في الوقت المحدد للسداد .

ويكون التأمين النهائي سارياً لمدة تبدأ من وقت إصداره إلى ما بعد انتهاء مدة الضمان بثلاثة أشهر إلا إذا اتفق على غير ذلك وألا يقترن بأى قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الهيئة مبلغاً يوازي التأمين المطلوب .

كما يجوز موافقة السلطة المختصة وبناءً على طلب صاحب العطا ، استبدال التأمين النهائي بالسداد منه بإحدى صور السداد الأخرى المنصوص عليها بهذه اللائحة بشرط لا تقطع مدة سريان التأمين وعدم الإخلال بمسئوليته طبقاً للغرض المقدم عنه التأمين .

#### مادة (٨٤)

##### أثر عدم سداد التأمين النهائي

إذا لم يقم صاحب العطا ، الفائز بأداء التأمين النهائي خلال المهلة المحددة ، جاز للهيئة بموجب إخطار بكتاب يرسل له بخدمة البريد السريع مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال ودون حاجة لاتخاذ أي إجراء آخر إلغاء العقد أو تنفيذه براسته أحد مقدمي العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب أولوياتها .

ويصبح التأمين المؤقت في جميع الحالات من حق الهيئة ، كما يكون لها أن تخصم قيمة كل خسارة تلحق بها إذا ثبت أن المسئب فيها من أى مبالغ مستحقة أو تستحق لديها لصاحب هذا العطاء ، وفي حالة عدم كفايتها تلتجأ إلى خصتها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى ، أيًا كان سبب الاستحقاق ، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

#### (الفصل الرابع)

##### مرحلة تنفيذ العقد

##### مادة (٨٥)

##### القاعدة العامة في التنفيذ

يكون تنفيذ العقود طبقاً لما اشتملت عليه ، وطريقة تتلقن مع ما يوجهه حسن النية ، وفي الحدود ووفقاً للشروط والقواعد والإجراءات الواردة بهذه اللائحة .

##### مادة (٨٦)

##### تحرير العقود

على إدارة التعاقدات قبيل إبرام العقد التأكد من عدم وجود أية شكاوى لم يفصل فيها ، سواء عن طريق الهيئة أو مكتب شكاوى التعاقدات العمومية .

ويحرر العقد من أصل وأربع نسخ على الأقل بسلم الأصل للإدارة المالية مرافقاً به كاف المستندات ، ونسخة لإدارة التعاقدات لحفظها على الفعلية . ونسخة للمتعاقد (الطرف الثاني) ونسخة للإدارة الطالبة أو المستفيدة . ونسخة للإدارة المشرفة على التنفيذ بحسب الأحوال .

ويجب على إدارة التعاقدات إبلاغ مصلحة الضرائب المصرية بقيمة العقود التي تجريها

الهيئة مع المتعاقد . على أن يتضمن الإخطار الآتي :

١ - اسم المتعاقد ثلاثة وصفته وعنوانه بالكامل .

- ٢ - رقم بطاقة الرقم القومي .
  - ٣ - رقم السجل التجارى أو الصناعى أو سجل المستوردين أو بيانات القيد فى الاتحاد المصرى لقاولى التشييد والبناء .
  - ٤ - رقم التسجيل بمصلحة الضرائب المصرية - بحسب الأحوال .
  - ٥ - قيمة العملية التى تم إرهازها ونوعها .
- كما يجب إبلاغ مصلحة الضرائب بأية تعديلات تطرأ على القيمة الإجمالية للعقد أو على مدة تنفيذه وجميع المبالغ التى تصرف للمتعاقد مجرد صرفها كما يجب على إدارة التعاقدات إبلاغ مصلحة الجمارك بالبيانات المشار إليها بالنسبة للعقود التى يدخل فى مشمولها أصناف أو مهام مستوردة .

#### مادة (٨٧)

القواعد العامة فى الصرف والسداد

تحصيل مستحقات الخزانة العامة

يجب على ممثلى وزارة المالية بالوحدات الحسابية فى الهيئة قبل صرف مستحقات المتعاقدين مع الهيئة التحقق من تحصيل أو سداد جميع مستحقات الخزانة العامة من ضرائب ودمغات ورسوم جمركية وتأمينات اجتماعية ومقابل التأخير وغيرها من المستحقات الواجب سدادها وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لذلك .

#### مادة (٨٨)

ثبات أسعار العقود

يعتبر سعر العقد ثابتاً طوال مدة تنفيذه فيما عدا عقود المقاولات التى تكون مدة تنفيذها ستة أشهر فأكثر .

### مادة (٨٩)

اشتراطات الخاصة للتعاقدات على أصناف واردة من الخارج

إذا حدث تغيير في التعريفة الجمركية أو الرسوم أو الضرائب الأخرى التي تحصل عن الأصناف الموردة وفقاً للعقد في المدة الواقعه بين تقديم العطا، وآخر موعد للتوريد وكان التوريد قد تم في غضون المدة المحددة له فيسوى الفرق تبعاً لذلك بشرط أن يثبت المورد أنه أدى الرسوم والضرائب على الأصناف الموردة على أساس الفئات المعدلة بالزيادة أما في حالة ما إذا كان التعديل بالنقص فتخصم قيمة الفرق من العقد إلا إذا ثبت المورد أنه أدى الرسوم على أساس الفئات الأصلية قبل التعديل . وفي حالة التأخير في التوريد عن المواجه المحددة في العقد وكان تعديل فئات الضرائب والرسوم قد تم بعد هذه المواجه فإن المورد يتحمل عن الكمبات المتأخرة كل زيادة في الرسوم والضرائب المشار إليها إلا إذا ثبت أن التأخير يرجع إلى القوة القاهرة أما النقص فيها فتخصم قيمته من قيمة العقد .

### مادة (٩٠)

نسب واجراءات صرف الدفعة المقدمة

يجوز للهيئة وبموافقة السلطة المختصة صرف دفعة مقدمة من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان ينكي معتمد دون أي قيد أو شرط بالقيمة والعملة ذاتهما ويكون ساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلى لتلك المبالغ . بشرط تضمين كراسة الشروط والمواصفات نسبة الدفعة وطلب تحديد أوجه صرفها أو عند تمسك مقدم العطا بها .

ويتم استرداد قيمة الدفعة المقدمة مما يتم صرفه للمتعاقد مقابل تخفيض قيمة خطاب ضمان الدفعة المقدمة بالنسبة ذاتها . وتكون نسبة الدفعة المقدمة في حدود (٢٥٪) من قيمة العقد . ويجوز تجاوز تلك النسبة بموافقة السلطة المختصة .

وفي الحالات التي تكون فيها بداية العقد معلقة على تحقيق أكثر من واقعة من بينها صرف الدفعة المقدمة فيراعى ألا يتم صرفها إلا بعد تحقق جميع الواقع الأخرى .

في مقاولات الأعمال يجب أن تتضمن شروط الطرح التي يتقرر فيها صرف الدفعة المقدمة أن تستخدم في تزويد المشروع بالمعدات والمواد والتجهيزات المطلوبة لمباشرة العمل بصورة فعلية على أن يتضمن عطا ، المقاول تحديد تلك المعدات والمواد والتجهيزات مقابل الدفعة المقدمة لإنجاز المشروع . ويراعى في هذه الحالة عدم صرف فروق الأسعار لما يتم شراؤه من قيمة الدفعة المقدمة . وفي حالة إذا تبين للهيئة أنها التنفيذ عدم التزام المقاول بأوجه الصرف المحددة للدفعة المقدمة بعطاها : يتم تسبييل خطاب الضمان مقابل الدفعة المقدمة .

#### مادة (٩١)

##### السداد وصرف دفعات تحت الحساب

مع مراعاة شروط التعاقد تلتزم إدارة التعاقدات بمتابعة تنفيذ العقود للتتأكد من توريد أو تنفيذ محل التعاقد والتحقق من إجراءات الفحص والاستلام وتسجيل الفواتير والمستندات ومتابعة إرسالها إلى الإدارة المالية لاتخاذ إجراءات الصرف . يصرف ثمن الأصناف الموردة أو الخدمات الموزدة في أقرب وقت ممكن وما لا يجاوز ثلاثين يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد . وفي الحالات التي يتضمن فيها التعاقد أن يتم سداد الثمن مقابل استلام الأصناف - فيجب على الهيئة اتخاذ ما يلزم نحو إجراء فحص الأصناف والتحقق من مطابقتها للمواصفات المتعاقد على أساسها وذلك قبل الاستلام وسداد الثمن .

في مقاولات الأعمال تصرف دفعات تحت الحساب تبعاً لتقدم العمل وذلك خلال ستين يوماً تحسب من تاريخ تقديم المستخلص لها معززة بالمستندات على النحو الوارد بشروط التعاقد وقبيل هذه المستندات من الهيئة . وتلتزم خلالها براجعته والوفاء بقيمة ما يعتمد ويكون صرف الدفعات تحت الحساب على النحو التالي :

١ - ي الواقع نسبة (٩٥٪) من القيمة المقررة للأعمال التي تم تنفيذها فعلاً مطابقة للشروط والمواصفات وذلك من واقع الفئات الواردة بجدول الفئات الوارد من صاحب العطا ، ويتم احتياز نسبة (٥٪) الباقية لمواجهة آية عيوب أو ملاحظات في الأعمال بقصر المقاول في اصلاحها أو تلقيها بعد مرور ثلاثين يوماً من الاستلام الابتدائي .

كما يجوز صرف نسبة (٥٪) المشار إليها نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ حصول الاستلام الابتدائي .

٢ - يواقع نسبة (٧٥٪) من القيمة المقررة للمواد التي وردها المقاول لاستعمالها في العمل الدائم والتي يحتاجها العمل فعلاً وفقاً للبرنامج الزمني المتفق عليها بالعقد بشرط أن تكون مطابقة للشروط وموافق عليها وأن تكون مشونة بموقع العمل في حالة جيدة بعد إجراء الجرد الفعلى اللازم وذلك من واقع فتات العقد . وتعامل كالمشونات المواد التي تورد لموقع العمل صالحة للتركيب إلى أن يتم تركيبها .

٣ - بعد استلام الأعمال مؤقتاً تقوم اللجنة المختصة بالإشراف بتحرير الكشوف الختامية بقيمة جميع الأعمال التي تم فعلاً ويصرف للمقاول عقب ذلك مباشرة ما تستحقه بعد خصم المبالغ التي سبق صرفها على الحساب أو أية مبالغ أخرى مستحقة عليه . بعد استلام الأعمال نهائياً بعد مدة الضمان وتقديم المقاول المحضر الرسمي الدال على ذلك بسوى الحساب النهائي ويدفع للمقاول باقي حسابه بما في ذلك قيمة التأمين النهائي .

أما بالنسبة لباقي العقود يكون الصرف وفقاً لما اشتغلت عليه شروط التعاقد . ويجوز للمقاول في حالة رفض الهيئة استلام المستخلص المستوفى لشروط التعاقد إرساله مرفقاً به كافة المستندات المبينة بشروط التعاقد بكتاب برسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة . على أن يكون تاريخ استلام الهيئة للمستخلص بالبريد هو بداية المدة اللازمة للبدء في إجراءات الصرف .

وفي جميع الأحوال . إذا لم يتم الوفاء بالبالغ المستحقة للمتعاقد في المواعيد المحددة بالعقد تلزم الهيئة بأن تؤدى للمتعاقد ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة أو المستخلص المعتمد عن فترة التأخير وفقاً لسعر الاتساع والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم مستندات رسمية بالبليغ المطالب به . ويحال المتسبب للتحقيق مع تحصيله بقيمه ذلك .

مادة (٩٢)

تحصيل المستحقات في عقود البيع

في عقود بيع المنشآت يجب على من يرسو عليه المزاد أن يسدد (٣٠٪) من ثمن البيع بمجرد رسو المزاد وفي حالة عدم السداد يكون التأمين المؤقت من حق الهيئة ويسدد باقي الثمن خلال خمسة عشر يوماً من اليوم التالي لرسو المزاد عليه ويجوز بمعرفة السلطة المختصة منحه مدة إضافية مائلة بقائمة (١١٪) وبعد انتهاء هذه المدة يتم مصادرة التأمين المدفوع بالجلسة . فيما إذا الحالات التي تتطلب بحسب طبيعتها أن يتم تسليم المبيع على دفعات فيتم سداد قيمة كل دفعه بالكامل قبل الموعد المحدد لاستلامها ولا تسوى نسبة (٣٠٪) المشار إليها بالبند السابق إلا عند استلام آخر دفعه من المبيع على أن ينص على ذلك في شروط المزايدة .

وفي عقود بيع العقارات والمشروعات التي ليس لها الشخصية الاعتبارية يجب على من يرسو عليه المزاد سداد (١٠٪) من القيمة الرأسية بها عملية البيع فور الرسو عليه ويستكمل باقي الثمن خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره باعتماد البيع . ويجوز استثناء وبمعرفة السلطة المختصة بالنسبة للعقارات والمشروعات الكبرى على أن تتضمن شروط الطرح سداد باقي الثمن على دفعات يتم تحديدها وفي هذه الحالة يستحق عنها عائد يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي وقت السداد وذلك عن المدة من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد مع مراعاة عدم اتخاذ إجراءات نقل الملكية إلا بعد سداد كافة مستحقات الهيئة .

فيما إذا تأخر من رسا عليه المزاد عن أداء باقي الثمن خلال المدة المحددة بهذه المادة تصبح المبالغ المدفوعة منه حقاً للهيئة ويصبح العقد مفسوخاً دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية مع تحويله بمقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي في تاريخ السداد ودون إخلال بحق الهيئة في الرجوع على المشتري بالتعريض اللازم .

### مادة (٩٣)

#### تحصيل المستحقات في عقود تأجير أو الترخيص

في عقود تأجير المنشآت والعقارات والمشروعات التي ليس لها الشخصية الاعتبارية أو الترخيص بالانتفاع أو باستغلال العقارات والمشروعات يجب على من يرسو عليه المزاد في العقود التي لا تزيد مدتتها عن ثلاث سنوات أن يقدم تأميناً نهائياً يعادل (١٠٪) من القيمة الكلية الرأسية بها المزاد عن مدة العقد بالكامل وذلك فور رسو المزاد ، ويجب أن يظل التأمين سارياً طوال مدة العقد . فإذا زادت مدة العقد على ثلاث سنوات يحسب التأمين النهائي الواجب تقديمه بواقع (١٠٪) من قيمة العقد عن الثلاث سنوات الأولى . ويعدد هذا التأمين قبل بداية الثلاث سنوات التالية أو الفترة المتبقية من العقد أيهما أقل . وذلك ببراعة الزيادة السنوية في قيمة التعاقد المنصوص عليها بالعقد وبراعي تضمين شروط الطرح طريقة سداد القيمة الإيجارية أو مقابل الانتفاع أو الاستغلال ببراعة أن يتم السداد خلال ثلاثة أيام عمل على الأكثر من بداية المدة المحددة لذلك . وفي حالة تجاوز هذه المهلة تستحق الهيئة تعويضاً يعادل سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي المصري وذلك من الفترة من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد .

### مادة (٩٤)

#### تعديل حجم العقد أو قيمته

للهمة الحق في تعديل حجم التعاقد بالزيادة أو النقص فيما لا يجاوز (٢٥٪) من قيمة كل بند لعقود المقاولات والتوريدات والخدمات وبيانات الشروط والمواصفات والأسعار على أن تتضمن كراسة الشروط والمواصفات مضمن ذلك ، وبصدر التعديل موافقة السلطة المختصة ووجود الاعتماد المالي اللازم وخلال فترة سريان العقد . وألا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه وتعديل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص .

وفي مقاولات الأعمال التي تقتضى فيها الضرورة الفنية تنفيذ بند مستجدة بمعرفة المقاول القائم بالعمل دون غيره . فيتم التعاقد معه على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة مع مراعاة أحكام وحدود الأمر بالاتفاق المباشر وبشرط مناسبة أسعار البند لسعر السوق .

#### مادة (٩٥)

##### تعديل قيمة عقود المقاولات

في عقود مقاولات الأعمال التي تكون مدة تنفيذها ستة أشهر فأكثر . تلتزم الهيئة في نهاية كل ثلاثة أشهر تعاقدية من التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية أو تاريخ التعاقد المبني على أمر الإسناد بالاتفاق المباشر بحسب الأحوال . بتعديل قيمة العقد وفقاً للزيادة أو النقص في تكاليف بند العقد التي طرأت بعد التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية أو بعد تاريخ التعاقد المبني على أمر الإسناد بالاتفاق المباشر ومراعاة البرنامـج الزمني للتنفيذ من واقع نشرة الأرقام القياسية للمـتـجـين الصـادـرة منـ الجـهاـزـ المـركـزـيـ للـتـعـبـيـةـ الـعـامـةـ وـالـإـحـصـاءـ . ويكون هذا التعديل ملزماً لطرفـيـ التعاـقـدـ . ويتـعـينـ تـضـمـنـ العـقـدـ مـضـمـونـ ذـلـكـ .

ويكون حساب التغير في الأسعار ومحاسبة المقاول على فروق الأسعار رفعاً أو خفضاً وفقاً للتعرفات والمعادلة والقواعد الآتية :

##### أولاً - التعرفات :

**مدة التنفيذ :** المدة المحددة لإنجاز الأعمال محسوبة من تاريخ تسليم الموقع خالياً من الموابع أو استلام المقاول الدفعة المقدمة أو الرسومات المعتمدة اللاحقة لبدء التنفيذ أيهما أبعد .

**البند المتغيرة :** البند أو مكوناته الخاضعة للتعديل التي تحدده إدارة التعاقدات بمستندات الطرح (عمالة - مواد خام ..... إلخ) من واقع القائمة التي تعدتها وزارة الإسكان .

**المعامل :** النسبة التي يحددها المقاول بعطائه لكل بند أو مكوناته من البند المتغيرة . مراعاة ألا تساوى (صفر) ويقل مجموعها عن (١٠٠٪) أو الواحد الصحيح بالنسبة لكل بند أو مشتملاته .

قيمة التعريض أو الخصم : المبلغ المستحق للمقاول أو المبلغ الواجب خصم من مستحقاته نتيجة احتساب التغير في أسعار البنود المتغيرة ارتفاعاً أو انخفاضاً . نسبة الزيادة أو الخفض في الأسعار : الرقم القياسي لسعر البند أو مكوناته عند المحاسبة مطروح منه الرقم القياسي للسعر عند تاريخ فتح المظاريف الفنية أو الإسناد المباشر . بحسب الأحوال . مقسوماً على الرقم القياسي للسعر عند فتح المظاريف الفنية أو الإسناد المباشر . بحسب الأحوال . وذلك من واقع نشرة الأرقام القياسية الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . وطبقاً للمعادلة الآتية :

قيمة التعريض أو الخصم = قيمة الأعمال الخاصة للتتعديل من واقع عطاء المقاول عند التعاقد × معاملاتها × نسبة الزيادة أو الخفض في الأسعار .

ويعتبر خلو كراسة الشروط والمواصفات والعطاءات من هذه المعاملات عيباً جسيماً وفي كل الأحوال يعتبر باطلًا كل اتفاق يخالف ذلك .

#### ثانياً - قواعد المحاسبة على فروق الأسعار :

١ - تقوم الإدارة الطالبة بتحديد البنود المتغيرة أو مكوناتها ضمن شروط الطرح من واقع القائمة التي تصدرها وزارة الإسكان . وفي حالة عدم تحديدها تلغى المعاقدة أو الممارسة أو أمر الإسناد المباشر قبل البيت فيها .

٢ - يجب أن يتضمن عطاء المقاول (المظروف الفني) معاملات مثل أوزان عناصر التكلفة للبنود المتغيرة أو مكوناتها والتي حددها إدارة التعاقدات ضمن شروط الطرح ويتم التعاقد على أساسها . وفي حالة عدم تضمين المقاول عطاً تلك المعاملات يتم استبعاد العطا .

٣ - تصرف قيمة المستخلص المعتمد في المواجه المحددة وفقاً لأسعار العقد دون انتظار لتطبيق معادلة فروق الأسعار .

٤ - يحاسب المقاول على التعديل في الأسعار رفعاً أو خفضاً بالنسبة للبنود المتغيرة أو مكوناتها كل ثلاثة أشهر تعاقدية من تاريخ فتح المظاريف الفنية أو الإسناد المباشر بحسب الأحوال مع مراعاة البرنامج الزمني للتنفيذ وتعديلاته الذي يتفق عليه الطرفان .

- ٥ - يحاسب المقاول على فروق الأسعار رفعاً أو خفضاً خلال سنتين يوماً على الأكثر من تاريخ تقديم المطالبة . يتم خلالها مراجعة وصرف تلك الفروق : ويجب احتساب أولوية التعاقد في ترتيب عطائه وذلك بعد تطبيق ذات المعادلة على باقي العطاءات الأخرى .
- ٦ - لا تسرى معادلة تغير الأسعار وقواعد تطبيقها في أي من الحالات الآتية :
- (أ) العقود التي تكون مدة تنفيذها أقل من ستة أشهر ويتأخر تنفيذها لسبب يرجع إلى المقاول ،
- (ب) العقود التي تكون مدة تنفيذها أقل من ستة أشهر ويتأخر تنفيذها لسبب يرجع إلى الهيئة : وفي هذه الحالة . تتم محاسبة المقاول على الكمبانس التي تم تنفيذها بعد الستة أشهر وفقاً لمعدلات التضخم الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

#### مادة (٩٦)

##### التأخير في تنفيذ العقد

يتعين على مستول إدارة التعاقدات يقدر الإمكان العمل على إزالة أية عقبات أو مشكلات قد تؤدي إلى التأخير في تنفيذ العقد سوا ، كان بسبب راجع للهيئة أو التعاقد . إذا تأخر التعاقد أثناء تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له بالجدول الزمني أو مدة التنفيذ المحددة بالعقد . جاز للسلطة المختصة لدواعي المصلحة العامة إعطاؤه مهلة لإتمام التنفيذ دون تحصيل مقابل للتأخير منه إذا كان التأخير راجعاً لسبب خارج عن إرادته . وفي حالة عدم الالتزام بالتنفيذ . لسبب راجع للمتعاقد . يحصل مقابل للتأخير ويحسب من بداية المهلة دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء آخر وفقاً للآتي :

##### أولاً - في مقاولات الأعمال :

إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة (١١٪) من المدة الكلية للتنفيذ يحصل مقابل تأخير بنسبة (١١٪) من قيمة الأعمال أو الختامي ، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .

وتزداد نسبة تحصيل مقابل التأخير من الأعمال أو الختامي ، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال يذات نسبة مدة التأخير وإلى أن تصل إلى (١٠١٪) من المدة الكلية للتنفيذ .  
إذا جاوزت مدة التأخير نسبة (١٠١٪) من المدة الكلية للتنفيذ يحصل مقابل التأخير بنسبة (١٥١٪) من قيمة الأعمال أو الختامي : أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .  
ويحسب مقابل التأخير من قيمة الأعمال المتأخرة فقط إذا رأت الهيئة أن الجزء المتأخر لا يمنع الانتفاع بما تم تنفيذه بشكل مباشر أو غير مباشر على الوجه الأكمل في المواعيد المحددة ، أما إذا رأت أن الجزء المتأخر يمنع الانتفاع بما تم تنفيذه فيكون حساب مقابل التأخير من قيمة ختامي العقلية .

و يتم تطبيق معادلة تغير الأسعار للكميات التي تفدت خلال المهلة بشرط أن يكون التأخير راجعاً لأسباب خارجة عن إرادة المتعاقد . على أن يعدل الجدول الزمني بما يتحقق عليه الظرفان إذا تطلب الأمر ذلك وبما يتناسب مع مدة التأخير .

#### ثانياً - في باقي العقود :

إذا لم تجاوز مدة التأخير نسبة (٣٪) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (١١٪) من قيمة العقد أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .

إذا لم تجاوز مدة التأخير نسبة (٦٪) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (٢١٪) من قيمة العقد أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .

إذا لم تجاوز مدة التأخير نسبة (١٠٪) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (٣٢٪) من قيمة العقد أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .

إذا جاوزت مدة التأخير نسبة (١٠٪) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل التأخير بنسبة (٥٪) من قيمة العقد أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .

وللهيئة أن تحدد تسب أخرى لغرامات التأخير تجاوز النسب المحددة بهذه اللائحة شرط تضمين هذه النسب كراسات الشروط والمواصفات للعمليات التي يتم طرحها .

وفي جميع حالات تحصيل مقابل التأخير . يكون الإعفاء منه بقرار من السلطة المختصة إذا تبين أن التأخير لأسباب خارجة عن إرادة المتعاقدين . وللسلطة المختصة في غير هذه الحالة إعفاء المتعاقدين مقابل التأخير جزئياً أو كلياً إذا لم ينبع عن التأخير ضرر . ويجوز للسلطة المختصة استطلاع رأى إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة إذا ارتأت ذلك .  
ولا يخل تحصيل مقابل التأخير بحق الهيئة في الرجوع على المتعاقدين بكمال التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير .

#### **ماددة (٩٧)**

##### **التأخير في استلام الأصناف**

إذا تأخر من رسا عليه المزيد في استلام الأصناف عن عشرين يوماً من تاريخ إخطاره بالموعد المحدد لذلك فيحصل منه مصروفات تخزين بواقع ٥٪ عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وبعد أقصى أربعة أسابيع . يحق للهيئة بعدها أن تتخذ إجراءات بيع الأصناف لحسابه في أقرب فرصة ويكون البيع وفقاً لأحكام هذه اللائحة . وفي هذه الحالة يحاسب على النقص في الثمن ومصروفات التخزين المشار إليها ومصروفات إدارية بواقع ١٠٪ من ثمن البيع الجديد ولا يرد إليه أية زيادة تكون قد تحققت في ثمن البيع .

#### **ماددة (٩٨)**

##### **التقاعس عن الاستلام**

يجب على الهيئة استلام محل التعاقد في المواعيد المحددة بالعقد حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها بالعقد . وللمتعاقدين حال تقاعس الهيئة المتعاقدة عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس . وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة .

للسلطة المختصة تشكيل لجنة ثلاثة متخصصة من جهات محايدة تكون الجهة المتعاقدة طرفاً فيها على أن تبدأ أعمالها فور صدور قرار تشكيلها وسداد المتعاقدين أتعاب الجهات الخارجية المشاركة فيها . وتقدم اللجنة تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها ثلاثون يوماً ما لم تتطلب طبيعة العملية وحجمها مدة تتجاوز ذلك ولها في سبيل أداه عملها طلب أية

بيانات أو معلومات أو الإطلاع على مستندات واستيفاض ما تراه من طرفى التعاقد .  
كما يجوز لها أن تقوم بمعاينة محل العقد إذا تطلب الأمر ذلك . ويكون تقريرها ملزماً للطرفين .  
وحال تبين تفاسخ الجهة المتعاقدة عن الاستلام يتم رد أتعاب اللجنة للمتعاقد .  
وإحالة المتسبب للتحقيق وتحميله بأتعاب اللجنة .

تعرض اللجنة تقريرها بنتيجة عملها على السلطة المختصة لاعتماده وإصدار القرار  
في ضوء ما انتهى إليه . وتتولى إدارة التعاقدات فور صدور القرار إخطار المتعاقد بكتاب  
يرسل بالبريد السريع عن طريق الهيئة ، وتعزز في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو  
الفاكس بحسب الأحوال ومتابعة الإجراءات الازمة لتنفيذ قرار السلطة المختصة وإنها ،  
إجراءات الاستلام في مدة زمنية لا تجاوز مدة الفحص والاستلام المتفق عليها مسبقاً  
بشروط الطرح والتعاقد . على أن يُرد للمتعاقد أتعاب اللجنة حال تبين تفاسخ الهيئة :  
مع إحالة المتسبب للتحقيق وتحميله بأتعاب اللجنة .

وإذا تبين للجنة عدم التزام المتعاقد . تتخذ الهيئة حياله الإجراءات ذات الصلة  
الواردة بهذه اللائحة .

#### مادة (٩٩)

##### فسخ العقد تلقائياً وشطب المتعاقد من سجل المتعاقدين

يعتبر العقد مفسحاً في الحالات الآتية :

- ١ - إذا تبين أن المتعاقد استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الهيئة أو في حصوله على العقد .
- ٢ - إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار .
- ٣ - إذا أفلس المتعاقد أو أسر .

ويشطب اسم المتعاقد في الحالتين المخصوص عليهما في البندين (١١، ٢) من سجل المتعاملين  
بعدأخذ رأى إدارة الفقري المختصة بمجلس الدولة . وتخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية  
بذلك لنشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية وعلى بوابة التعاقدات العامة .

وبعد قيد المتعاقد الذى شطب اسمه فى سجل المتعاملين بناً على طلبه إذا انتفى سبب الشطب بصدور قرار من النيابة العامة بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضده أو بحفظها إدارياً أو بصدور حكم نهائى ببراءته ما نسب إليه . على أن تخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بقرار إعادة القيد لنشره بطرق النشرات المصلحية وعلى بوابة التعاقدات العامة .

#### مادة (١٠٠)

##### الفسخ الجوازى للعقد أو التنفيذ على الحساب

يعوز للهيئة فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد ، إذا أخل بأى شرط جوهري من شروطه .

ويكون الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد بقرار مسبب من السلطة المختصة . يخطر به المتعاقد بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة مع تعزيزه فى الوقت ذاته بالبريد الإلكترونى أو الفاكس بحسب الأحوال على عنوانه المبين فى العقد . ولا يجوز للهيئة الجمع بين كل من الإجراتين المنصوص عليهما فى الفقرة السابقة لأى سبب .

وفى جميع حالات الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد يكون التأمين النهائى من حق الهيئة . كما يكون لها أن تخصم ما تستحقه من مقابل التأخير وقيمة كل خسارة تلحق بها - بما فى ذلك فروق الأسعار والمصاريف الإدارية - من أى مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها . وفي حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق . دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية ، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها فى الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

### مادة (١٠١)

#### حالة إخلال المتعاقد لشروط البيع

إذا أخل المتعاقد بأى شرط من شروط البيع فيكون للهيئة دون حاجة إلى إنذاره أو اللجوء للقضاء، أن تفسخ العقد وتقوم باتخاذ إجراءات البيع من جديد على حسابه مع حفظ حقها في الحصول على ما يكون مستحقاً لها من مبالغ نظير فروق الأسعار والمصروفات الإدارية والتعويضات المستحقة ولا ترد إليه أية زيادة تكون قد تحققت في ثمن البيع.

### مادة (١٠٢)

#### وفاة المتعاقد

في حالة وفاة المتعاقد أثنا، تنفيذ العقد يتم إنها، العقد ورد التأمين النهائي للورثة ما لم يكن هناك للهيئة التزامات قبل المتعاقد.

تشكل بقرار من السلطة المختصة لجنة لحصر الأعمال المنجزة وتكلفتها وتحديد المبالغ المنصرفة حتى تاريخ الوفاة والمبالغ المتبقية له والأعمال المتبقية في العقد. ويدعى لحضور أعمال اللجنة مثل عن ورثة المتوفى.

ويجوز السماح للورثة أو مثلهم حال تقديم طلب بذلك وتوافق المقدرة الفنية والمالية للاستمرار في تنفيذ العقد بناءً على الشروط والمواصفات المحددة به. شريطة أن يعينوا عنهم وكيل خلال فترة لا تتجاوز شهر من تاريخ الوفاة وتوافق عليه السلطة المختصة لإنعام الجزء غير المنفذ من العقد. وفي حالة عدم مقدرتهم أو عدم رغبتهم في إقام العقد يتم محاسبتهم وتنفيذ الجزء المتبقى عن طريق طرح عملية أخرى وفقاً لأحكام هذه اللائحة.

أما إذا كان العقد مبرماً مع أكثر من متعاقدين كشريك وتوفى أحدهم وكانت له حصة تسمح بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة بتنفيذ العقد جاز للهيئة إنها، العقد مع رده التأمين النهائي ما لم يكن هناك التزامات لصالح الهيئة أو السماح لبقية الشركاء بتنفيذ العقد.

ويحصل الإنها، دون الحاجة إلى اتخاذ أية إجراءات أخرى أو الالتجاء إلى القضاء.

**مادة (١٠٣)**

**الشروط العامة لتنفيذ العقود**

**المدة المحددة للتوريد أو التنفيذ**

في عقود التوريدات تبدأ المدة المحددة للتوريد من اليوم التالي لإخبار المورد سواه بالداخل أو بالخارج بأمر التوريد إلا إذا اتفق على خلاف ذلك - على أن يتضمن أمر التوريد الأصناف والكميات والفنان ومكان التسلیم ومواعيد بدء التوريد وانتهائه .

وتبدأ المدة المحددة لتنفيذ عقود الأعمال من التاريخ الذي يسلم فيه الموقع للمقاول حاليا من المواقع إلا إذا اتفق على خلاف ذلك - ويكون التسلیم بموجب محضر يوقع من الطرفين بحرر من أصل وأربع نسخ يسلم الأصل للإدارة المالية . ونسخة لإدارة التعاقدات لحفظها بلف العملية ، ونسخة للمقاول : ونسخة للإدارة الطالبة أو المستفيدة ، ونسخة للإدارة المشرفة على التنفيذ بحسب الأحوال وإذا لم يحضر المقاول أو من يفوضه لتسلیم الموقع في التاريخ الذي تحدد له في أمر الإسناد فيحرر محضر بذلك ويعتبر هذا التاريخ موعداً ليبدء تنفيذ العمل .

أما بالنسبة لباقي العقود فتبدأ المدة المحددة لتنفيذ العقد وفقا لما تضمنته كراسة الشروط والمواقف ، والعقد .

**مادة (١٠٤)**

**الالتزامات التعاقد**

يلتزم المتعاقد بتنفيذ محل العقد - بحسب الأحوال - في الميعاد أو الموعيد المحددة بأمر التوريد أو الإسناد وعليه اتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بتنفيذ موضوع التعاقد كما يكون مستنولاً عن حفظ النظام موقع العمل وتنفيذ أوامر الهيئة بأبعاد كل من بهمل أو برفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط .

كما يلتزم المتعاقد باتخاذ كل ما يكفل منع الإصابات أو حوادث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل للهيئة؛ وعليه أن يتحرى بنفسه طبيعة الأعمال وعمل كل ما يلزم لذلك من اختبارات وغيرها للتأكد من صلاحية المواقف والرسومات والتصميمات المعتمدة وعليه إخطار الهيئة في الوقت المناسب بلاحظاته عليها ويكون مسؤولاً تبعاً لذلك عن صحة وسلامة جميع ما ورد بها كما لو كانت مقدمة منه.

وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للهيئة الحق في اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بهذه اللائحة.

#### مادة (١٠٥)

##### التعامل مع المواد والمشونات

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية، فإن جميع المواد والمشونات المعتمدة والقطع والأدوات والآلات التي تكون قد استحضرت بمعرفة المتعاقد لنطقة العمل أو على الأرض المشغولة بمعرفته بقصد استعمالها في تنفيذ محل العقد وكذلك جميع الأعمال والمنشآت الرقية الأخرى تظل كما هي ولا يجوز نقلها أو التصرف فيها إلا بإذن الهيئة إلى أن يتم الاستلام المزckt على أن تبقى في عهدة المتعاقد تحت حراسته ومسؤوليته وحده ولا تحمل الهيئة في شأنها أية مسؤولية بسبب الضياع أو التلف أو السرقة أو غير ذلك.

ويجب على المتعاقد أن يهيئ مكاناً صالحاً لتشرين المواد القابلة للتلف بسبب العوامل الجوية وذلك لوقايتها منها بطريقة توافق عليها الهيئة.

#### مادة (١٠٦)

##### جريدة الأعمال

في حالة سحب العمل كله أو بعضه من المتعاقد يحرر كشف بالأعمال التي قمت وبالآلات والأدوات التي استحضرت والمهام التي لم تستعمل والتي يكون قد وردها المتعاقد بمكان العمل ويحصل بذلك الجرد خلال شهر من تاريخ سحب العمل بمعرفة مندوب الهيئة وبحضور المتعاقد بعد إخطاره بالحضور هو أو من يقرضه؛ ويثبت هذا الجرد بموجب محضر يوقعه كل

من مندوب الهيئة والتعاقد أو من يفوضه فإذا لم يحضر أو لم يرسل مندوباً عنه فيجري الجرد في غيابه ، وفي هذه الحالة يخطر التعاقد بنتيجة الجرد فإذا لم يجد ملاحظاته خلال أسبوع من تاريخ إخطاره كان ذلك بمثابة إقرار منه بصحة البيانات الواردة في محضر الجرد والهيئة غير ملزمة بأخذ شيء من هذه المهمات إلا بالقدر الذي يلزم لإنفاذ الأعمال فقط شرط أن تكون صالحة للاستعمال أما ما يزيد على ذلك فيكلف التعاقد بنقله من محل العمل .

#### مادّة (١٠٧)

##### تشكيل لجنة الفحص

تصدر السلطة المختصة قرار بتشكيل لجنة لفحص الأصناف الموردة برئاسة مدير المخازن أو غيره من المختصين على أن تضم عضواً فنياً أو أكثر وعضو(ا) عن الإدارة الطالبة أو المستفيدة وأمين المخزن المختص . ويجوز للجنة الفحص الاستعانة بفنى أو أكثر من الجهات الفنية المختصة إذا رأت ضرورة لذلك ولا يجوز أن يشارك في أعمال الفحص من سبق وشارك في إعداد الشروط أو المواصفات الفنية أو إجراءات لجان البت ويمكن الاستعانة برأسهم إذا تطلب الأمر ذلك .

يكون الفحص وفقاً للمتطلبات ذات الصلة الواردة بشروط الطرح والعقد .

ونفصل السلطة المختصة في الحالات التي تنشأ بين التعاقد ولجنة الفحص أو بين أعضاء اللجنة أنفسهم . وللسلطة المختصة أن تسترشد في ذلك برأى لجنة فحص أخرى أو الرجوع إلى الجهة التابع لها العضو الفني .

#### مادّة (١٠٨)

##### متابعة ورود الأصناف

يلتزم مدير المخازن طبقاً لأحكام العقد بمتابعة ورود الأصناف واستلامها وإجراءات الفحص وتسجيل الفواتير والمستندات المخزنية ومتابعة إرسال المستندات إلى الإدارة المالية لاتخاذ إجراءات الصرف ومراعاة أحكام هذه اللائحة .

على أنه في حالة إخلال المورد بأى شرط من شروط التوريد فعلى مدير المخازن إخطار إدارة التعاقدات فوراً بذلك لاتخاذ الإجراءات الالزامية وفقاً لأحكام هذه اللائحة .

### مادة (١٠٩)

#### استلام الأصناف

يلتزم المورد بتوريد الأصناف التعاقد عليها في الميعاد أو المواعيد المحددة بالعقد خالصة جميع المصاريف والرسوم ومطابقة لأمر التوريد وللمواصفات أو العينات المعتمدة ويسلم أمين المخزن المختص ما يتم توريده بالعدد أو الوزن أو المقاس بحضور المورد أو من يفوضه ويعطي عنه إيقاعاً مؤقتاً مختوماً بخاتم الهيئة موضحاً به اليوم والساعة التي تم فيها التوريد ويقرر فيه حالة الأصناف من حيث سلامتها وعلى أمين المخزن المختص فور تسلمه الأصناف الموردة إخطار رئيس لجنة الفحص بذلك لاتخاذ اللازم وتحجس لجنة الفحص في موعد أقصاه سبعة أيام من يوم العمل التالي لاستلام الأصناف . ويلتزم المورد بأن يقدم فاتورة الأصناف الموردة .

كما يلتزم المورد على حسابه بإحضار العمال اللازمين لفتح الطرود وتسليمها إلى أمين المخزن أو لجنة الفحص بحضوره أو بحضور من يفوضه في الموعد المحدد وفي حالة تخلفه فيكون لمدير المخازن أو لجنة الفحص الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمية على حساب المورد لتسلم الأصناف وتسليمها إلى المخازن وتصحيح الفاتورة إذا اقتضى الأمر ذلك دون أن يكون للمورد حق الاعتراض .

### مادة (١١٠)

#### فحص الأصناف

تقوم لجنة الفحص بفحص نسب منوية مختلفة تحدد بمعرفتها وتحت كامل مسؤوليتها حسب أهمية الصنف وبحيث تكون العينة ممثلة له وتعتبر اللجنة مسؤولة عن مطابقتها من جميع الوجوه للمواصفات وللعينة المختومة (حال الاستلام طبقاً للعينة) وتحرر محضر الفحص على النموذج المعهود لذلك وتبين فيه النسب المئوية لمقادير الفحص التي فحصتها وأسماء ومواصفات ومقدادي الأصناف وأسباب التوصية بالقبول أو الرفض ثم يقدم المحضر إلى إدارة التعاقدات لتقرير ما تراه .

يجب على الجهات التي تقوم بفحص الأصناف أن تبين في تقارير الفحص ما أفسر عنه عملها مقارنا بما هو مدون بالشروط والمواصفات المتعاقد على أساسها وتلتزم الهيئة بالأخذ دائماً بهذه النتائج ورفض الأصناف التي لا تطابق المواصفات أو العينات المتعاقدة على أساسها .

وفي حالة اعتماد قبول الصنف يرسل أصل محضر الفحص وفاتورة المورد وصورة أمر التوريد مع إذن الإضافة على التسويق المعهود لذلك إلى الإدارة المالية وتحفظ صورة من محضر الفحص مع صورة الفاتورة في ملف خاص بإدارة المخازن وترسل الصورة الثانية مع صورة إذن الإضافة إلى وحدة رقابة المخزون .

#### مادة (١١١)

##### فحص العينات

عند ورود أصناف للمخازن ويكون قد سبق إرسال عينات عنها عند تقديم العطاءات للفحص بالجهات المختصة فتؤخذ عينة منها وتقسم - إن أمكن قسمتها - إلى قسمين وإلا فتختار عينتين من هذه الأصناف بحضور لجنة الفحص والمورد أو مندوبيه . وبحافظ بإلحادها لدى رئيس لجنة الفحص بعد ختمها بخاتم الهيئة وخاتم المورد ، أما العينة الأخرى فتشتم بخاتم الهيئة ويعقدها عضوان من أعضاء لجنة الفحص ويحرر محضر توقعه للجنة والمورد أو مندوبيه بأن هذه العينة مطابقة للعينة المحفوظة لدى رئيس لجنة الفحص ثم ترسل إلى الجهة الفنية المختصة بعد إعطائها رقمًا سارياً مع ذكر رقم وتاريخ نتيجة الفحص للعينة الأصلية للاسترشاد بها عند الفحص وعند ورود نتيجة الفحص لعينة التوريد ترقى مع مستندات الصرف .

فإذا تلقت العينة نتيجة الفحص فتتحمل الهيئة قيمتها متى كانت مطابقة للمواصفات ، أما إذا ثبت عدم مطابقتها قليلاً للمورد أن يطالب الهيئة بقيمتها .

## مادة (١١٢)

### التبابن في مواصفات الأصناف

يجوز قبول الأصناف إذا كانت نسبة التبابن لا تزيد على (١٠٪) عما هو مطلوب بالمواصفات المتعاقد على أساسها بشرط أن تكون الحاجة ماسة لقبول الصنف أو الأصناف رغم ما بها من تباين ويجب أن تقرر لجنة الفحص صلاحية الأصناف للأغراض المطلوبة من أجلها وأنه لن يترتب على قبولها ضرر بالهيئة ولا تكون قد سبق رفض عطاءات لذات السبب - كما تحدد اللجنة مقدار الخفض في الشمن المقابل للتبابن وأن يكون السعر بعد الخفض مناسباً لشيشه في السوق .

ويجوز للجنة الفحص الاستعانته بفنى أو أكثر من الجهات الفنية المختصة إذا رأت ضرورة لذلك ويراعى الآتى :

١ - الأصناف التي تكون نسبة التبابن في مواصفاتها لغاية (٢١٪) يمكن قبولها بخصم مقدار الخفض في الشمن الذي قدرته اللجنة .

٢ - الأصناف التي تكون نسبة التبابن في مواصفاتها أكثر من (٢١٪) لغاية (٥٪) يمكن قبولها بخصم مقدار الخفض في الشمن الذي قدرته اللجنة مضانى إليه مقابل تبابن مقداره (٥٪) من هذا المقدر .

٣ - الأصناف التي تكون نسبة التبابن في مواصفاتها أكثر من (٥٪) لغاية (١٠٪) يمكن قبولها بخصم مقدار الخفض في الشمن الذي قدرته اللجنة مضانى إليه مقابل تبابن مقداره (١٠٪) من هذا المقدار .

على أن يكون القبول بموافقة لجنة البت والسلطة المختصة ويشرط أن يقبل المورد كتابة هذا الخصم وإلا فيرفض الصنف وتطبق أحكام هذه اللائحة .

**مادة (١١٣)****رفض الأصناف**

إذا رفضت لجنة الفحص صنفًا أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجد فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو العينات المعتمدة يخطر المتعاقد بذلك كتابة بأسباب الرفض ويوجوب سحب الأصناف المرفوضة وتوريده بدلاً عنها ويجب أن يتم ذلك الإخطار فور صدور قرار اللجنة في ذات اليوم أو اليوم التالي على الأكثري ويلتزم المتعاقد بسحب الأصناف المفوضة خلال سبعة أيام على الأكثري من تاريخ اليوم التالي لإخطاره - فإذا تأخر في سحبها فيكون للهيئة الحق في تحصيل مصروفات تخزين يواقع (٥٪) من قيمة الأصناف عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه لمدة أقصاها أربعة أسابيع وبعد انتهاء هذه المدة تتخذ إجراءات بيعها لحساب المورد وتخصم من الثمن ما يكون مستحقًا لها ويكون البيع وفقًا لأحكام هذه اللائحة .

**مادة (١١٤)****تورييد أصناف من الخارج**

عند ورود أصناف مباشرة من الخارج تقوم لجنة الفحص براجعتها على الوارد بالفاتورة بعد التأكد من سلامة الأختام والعلامات أو الصناديق الواردة بداخلها الأصناف ويحرر محضر فحص عن ذلك على النموذج المعهود لذلك ثبت فيه ما قد تجده من نقص أو كسر أو تلف ثم يحرر عنه محضر خاص على طلب خصم الأصناف التالفة أو المفقودة على النموذج المعهود لذلك لاتخاذ الإجراءات الالزامية نحوه مع مراعاة المواعيد التي تحدها شركات التأمين في حالة التأمين على البضاعة - حفظًا لحق الهيئة في استيفاء قيمة التأمين والا التزم به المتسبب في فوات هذه المواعيد .

وتضاف الأصناف بالمخزن حسب الوارد بالفاتورة بغض النظر عما تجده اللجنة فيها من نقص أو كسر أو تلف على أن يخصم مقدار النقص من العهدة بموجب طلب وإذن صرف على النموذج المعهود لذلك وتحرجى التسويات الحسابية الالزامية وفقًا للقواعد المالية المعمول بها .

وفي حالة تعذر فتح الصناديق وإضافتها حسب الوارد بالفاتورة لأسباب اضطرارية تقرها كتابة السلطة المختصة يتبع الآتي :

- ١ - تضاف تلك الصناديق بأذون إضافة مؤقتة بالحالة التي هي عليها إجمالاً بعهدة موظفين مستولين بعد ختمها بخاتم مدير المخازن بطريقة تضمن سلامة الأختام حتى يعاد فتحها .
- ٢ - عند استخراج أذون الإضافة المؤقتة السابق الإشارة إليها ترقق صورة منها بمستندات الصرف لإمكان إزالة المبالغ السابق الخصم بها من الحساب المختص .

#### مادة (١١٥)

#### استلام العقارات

تشكل لجنة متخصصة تضم العناصر الفنية لاستلام العقار محل التعاقد وعليها التأكد من مطابقته من جميع الوجوه لما تم التعاقد عليه .

#### مادة (١١٦)

#### شروط تفيد عقود المقاولات

#### الاختبارات والجسات

يلتزم المقاول بأن يتحرى بنفسه طبيعة الأعمال وعمل كل ما يلزم لذلك من اختبارات والجسات وغيرها للتأكد من صلاحية المواصفات الفنية والرسومات الهندسية والتصميمات المعتمدة وعليه إخطار إدارة التعاقدات في الوقت المناسب بلاحظاته عليها ويكون مسؤولاً تبعاً لذلك عن صحة وسلامة جميع ما ورد بها كما لو كانت مقدمة منه .

#### مادة (١١٧)

#### المقادير والأوزان

المقادير والأوزان الواردة بجدوال الفئات هي مقادير وأوزان تقريبية قابلة للزيادة أو النقص تتبعاً لطبيعة العملية والغرض منها هو بيان مقدار العمل بصفة عامة والبالغ التي تسدد للمقاول تكون على أساس الكميات التي تنفذ فعلًا سوا ، أكانت تلك الكميات أقل أم أكثر من الواردة بالمقاييس أو الرسومات وسواء نشأت الزيادة أو العجز عن خطأ في حساب المقاييس الابتدائية أو عن تغييرات أدخلت في العمل طبقاً لبند العقد .

ويجب في جميع الحالات ألا يؤثر ذلك على أولوية المقاول في ترتيب عطائه ويعتبر المقاول مسؤولاً عن التحرى بنفسه عن صحة المقادير والأوزان وتعتبر كل فئة من الفئات المدرجة بجدول الفئات ملزمة للمقاول أنها العقد وغير قابلة لإعادة النظر لأى سبب ولا يكون للمقاول حق طلب مبالغ زيادة أو تعويضات بشأنها .

ويقوم مهندس الهيئة بعملية القياس أو الوزن للأعمال أنها ، سير العمل بالاشتراك مع المقاول أو مهندسه أو من يفوضه ويتم التوقيع بصحبة المقاسات والأوزان من الاثنين فإذا تختلف المقاول أو من يفوضه بعد إخطاره يلزم بالمقاسات والأوزان التي يجريها مهندس الهيئة .

#### مادة (١١٨)

##### الاستلام المؤقت

على المقاول مجرد إقامة العمل أن يخلِّي المواقع من جميع المواد والأثرياء والبقايا وأن يمهده ولا كأن للهيئة الحق بعد إخطاره - في تنفيذ ذلك على حسابه . وبخظر عندئذ بالموعد الذي حدد لإجراء المعاينة ويحرر محضر الاستلام المؤقت بعد إتمام المعاينة ويوقعه كل من التعاقد أو من يفوضه بذلك بشرط مصدق عليه ومتذوب الهيئة الذين يخطر المقاول بأسمائهم ويكون هذا المحضر من أصل وأربع نسخ يسلم الأصل للإدارة المالية .

ونسخة للإدارة التعاقدات لحفظها بملف العملية ، ونسخة للإدارة الطالية أو المستفيدة ، ونسخة للإدارة المشرفة على التنفيذ وتسلم نسخة للمتعاقد وفي حالة عدم حضوره هو أو من يفوضه في الميعاد المحدد تم المعاينة ويوقع المحضر من مندوبي الهيئة وخدم وإذا تبين من المعاينة أن العمل قد تم على الوجه المطلوب اعتبار تاريخ إخطار المتعاقد للهيئة باستعداده للتسليم المؤقت موعد إنها ، العمل ويد ، مدة الضمان وإذا ظهر من المعاينة أن العمل لم ينفذ على الوجه الأكمل فيثبت هذا في المحضر ويؤجل الاستلام إلى أن يتضح أن الأعمال قد تمت بما يطابق الشروط (هذا مع عدم الإخلال بمسئوليَّة المتعاقد طبقاً لأحكام القانون المدني) وتبداً من تاريخ المعاينة الأخيرة مدة الضمان .

وبعد إقامة الاستلام المؤقت يرد للمتعاقد - إذا لم توجد قبله مطالبات للهيئة أو لأية جهة إدارية أخرى - ما زاد من قيمة التأمين النهائي على النسبة المحددة من قيمة الأعمال التي تمت فعلاً وتحتفظ الهيئة بهذه النسبة لحين انتهاء مدة الضمان وإقامة الاستلام النهائي .

#### مادة (١١٩)

##### ضمان الأعمال

يضمن المتعاقد الأعمال موضوع العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة من تاريخ الاستلام المؤقت وذلك دون إخلال مدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني ، والمتعاقد مستول عن بقا - جميع الأعمال سلبية أثنا ، مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته وإذا قصر في إجرا ، ذلك فللهيئة أن تجريه على نفقته وتحت مسؤوليته .

#### مادة (١٢٠)

##### الاستلام النهائي

قبل انتهاء مدة الضمان بوقت مناسب يخطر المتعاقد الهيئة كتابة لقيام بتحديد موعد للمعاينة .

ومتى تبين أن الأعمال قد نفذت مطابقة للمواصفات بحالة جيدة فيتم تسليمها نهائياً بموجب محضر يحرر من أصل وأربع نسخ يوقعه كل من مندوبي الهيئة والمتعاقد أو من يفوضه وسلم الأصل لإدارة المالية ، ونسخة تعطى للمتعاقد ، ونسخة لإدارة التعاقدات لحفظها بملف العملية ، ونسخة لإدارة الطالية أو المستفيدة ، ونسخة لإدارة المشرفة على التنفيذ وإذا ظهر من المعاينة أن المتعاقد لم يقم ببعض الالتزامات فيؤجل الاستلام النهائي لحين قيامه باستكمال التزاماته ، هذا مع عدم الإخلال بمسؤوليته طبقاً لأحكام القانون المدني .

وعند إقامة الاستلام النهائي يدفع للمتعاقد ما قد يكون مستحقاً له من مبالغ وبرد إليه التأمين النهائي أو ما تبقى منه .

(الباب الثالث)

شراء أو استئجار المقولات والعقارات والتعاقد  
على مقاولات الأعمال وتلقي الخدمات والأعمال الفنية

(الفصل الأول)

شراء أو استئجار المقولات والعقارات  
على مقاولات الأعمال وتلقي الخدمات والأعمال الفنية

مادة (١٢١)

الممارسة المحددة

يكون التعاقد بطريق الممارسة المحددة بقرار مسبب من السلطة المختصة بناءً على  
مذكرة تُعدّها إدارة التعاقدات مبيناً فيها أسماء الشركات المؤهلة لتنفيذ موضوع التعاقد  
من واقع سجل المتعاملين مع الهيئة أو غيرهم من توافر ب شأنهم شروط الكفاية الفنية  
والمالية وحسن السمعة في أي الحالات التالية :

- ١ - الأصناف التي يتم تصنيعها أو استيرادها أو تقديمها من قبل أشخاص أو كيانات  
بذاتها ، أو الأصناف التي تفتضي طبيعتها أو الغرض من الحصول عليها أن يكون اختيارها  
أو شراؤها من أماكن إنتاجها .
- ٢ - التوريدات ومقاولات الأعمال والتقليل والخدمات والأعمال الاستشارية والفنية  
التي تتطلب بحسب طبيعتها أن يقوم بها فنيون أو إخصائيون أو خبراء بذواتهم .
- ٣ - التعاقدات المرتبطة باعتبارات الأمان القومي .
- ٤ - إذا كان الوقت أو التكلفة اللازمان للطرح بطريقة المناقصة أو الممارسة العامة  
لا يتناسبان مع العملية المطروحة .
- ٥ - عزوف مقدمي العطاءات عن المشاركة في المناقصات أو الممارسات العامة  
التي تم طرحها مرة أو أكثر وانتهت الدراسة إلى مناسبة تغيير طريقة الطرح .
- ٦ - العمليات التي اتخذت الهيئة إجراءات تأهيل مسبق في شأنها بحيث يتم دعوة  
من تم تأهيلهم للاشتراك فيها .

٧ - الأصناف أو الأعمال أو الخدمات التي تتطلب أن تكون متوافقة مع ما هو موجود حالياً بسبب عدم وجود بديل لها وتكون متوافرة لدى أكثر من مصدر .  
ويجب النشر عن الممارسة المحددة على بوابة التعاقدات العامة وتوجيه الدعوة لاكبير عدد مكن من المسجلين عليها المتخصصين أو المؤهلين المشتغلين بالشاطئ موضوع الطرح ، وذلك بعدة لا تقل عن سبعة أيام قبل الموعد المحدد لفتح المطاريف الفنية ، ويجوز موافقة السلطة المختصة في حالة الاستعجال تقصير مدة توجيه الدعوة بحيث لا تقل عن خمسة أيام وتحسب المدة من تاريخ توجيه الدعوة .

#### مادة (١٢٢)

##### آلية الممارس

تتولى لجنة الممارسة بنوعيها المشكلة بقرار من السلطة المختصة فتح المطاريف المالية للعروض المقبلة فنياً فقط ومارسة مقدمها أو من يفرضونهم في جولة أو عدة جولات في الجلسة المحددة للوصول لأفضل الشروط وأقل الأسعار أو الذي يتم ترجيحه وفقاً لنظام النقاط المحددة أسمه وعناصره والوزن النسبي بشرط الطرح والحد الأدنى للقبول وذلك بعد توحيد أسس المقارنة بين العروض من جميع التواحي الفنية والمالية للوصول إلى أقل قيمة مقارنة مع الأخذ في الاعتبار العناصر التي تؤثر في تحديد القيمة المالية المقارنة للعطاءات بحسب ظروف موضوع التعاقد وطبيعته .

وفي جميع الحالات يقبل كل تخفيض في الأسعار أو تعديل في الشروط لصالح الهيئة يرد من صاحب العطاء الأقل .

#### مادة (١٢٣)

##### المناقصة المحدودة

يكون التعاقد بطريق المناقصة المحدودة ووفقاً للحالات المشار إليها بالمادة (١٢١) .  
فيما عدا ما تقدم تخصيص المناقصة المحدودة لكافحة القواعد والأحكام والإجراءات والشروط المنصوص عليها بهذه اللائحة بالنسبة للمناقصة العامة .

مادة (١٢٤)

المناقصة ذات المرحلتين

يجوز التعاقد بطريق المناقصة ذات المرحلتين بما يسكن الهيئة من تحديد الجوانب الفنية أو التعاقدية بشكل متكمال للحصول على عطاءات تنافسية في أي من الحالات التالية :

- ١ - التعاقدات ذات المعاصفات الفنية المركبة .
- ٢ - رغبة الهيئة أن تأخذ في الاعتبار مختلف الحلول الفنية أو التعاقدية والمزايا النسبية لتلك الحلول قبل اتخاذ قرار في شأن المعاصفات الفنية النهائية والشروط التعاقدية .
- ٣ - عندما لا تتوافق تفاصيل المعاصفات الفنية الدقيقة أو خصائص الموضوع محل التعاقد عند البد، في إجراءات الطرح .

ويتم الإعلان عن المناقصة ذات المرحلتين بإحدى الصحف اليومية واسعة الانتشار أو بدعوة المسجلين أو المزهليين من المستقلين بالنشاط ، ويجب أن تتضمن كراسة الشروط والمعايير في المرحلة الأولى الغرض من التعاقد ، والأداء المتوقع ، والخطوط العريضة للمعاصفات الفنية والميزات والمعايير التي ترغب الهيئة في التعاقد عليها . والمؤهلات المطلوبة لتنفيذ العقد ، وبطلب من مقدمي العطاءات تقديم عروضهم الفنية الأولية بدون أسعار ، وكذلك تقديم ملاحظاتهم على شروط العقد المقترحة ، وأى شروط أخرى .

ويجوز للهيئة الدخول في مناقشات فنية خلال المرحلة الأولى مع أي من أصحاب العروض المستجيبة للحد الأدنى من المتطلبات الأساسية الواردة بكراسة الشروط والمعايير ، وذلك للوصول إلى إطار أعمال ومتطلبات فنية وتعاقدية مدققة تحقق احتياجات الهيئة وللوصول إلى أكبر قدر من المنافسة ، ويختبر مقدمي العروض بنتيجة المرحلة الأولى .

وتقوم الهيئة في المرحلة الثانية بإخطار مقدمي العروض المقبولة لتقديم عطاءاتهم متناسبة العرض الفني والعرض المالي وفقاً للشروط والمعايير المدققة .

وفيما عدا إجراءات المرحلة الأولى تسرى على إجراءات المناقصة ذات المرحلتين نفس القواعد والإجراءات المنظمة للتعاقد بطريق المناقصة بحسب الأحوال .

عند الطرح بالمناقصة ذات المرحلتين تشكل بقرار من السلطة المختصة لجنة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية تكون مهمتها إعداد كراسة شروط ومواصفات أولية على أن تتضمن بحسب طبيعة العملية الآتى :

- ١ - الغرض من التعاقد .
- ٢ - الأداء المتوقع .
- ٣ - الخطوط العريضة للمواصفات الفنية .
- ٤ - الميزات والمهام والمواصفات التي ترغب الهيئة في التعاقد عليها .
- ٥ - المزهالت المطلوبة لتنفيذ العقد .
- ٦ - محددات التعامل مع الأمور المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية .

وغير ذلك من بيانات ومعلومات قد تساعد مقدمي العروض على تقديم عروضهم الفنية الأولية بدون أسعار وملحوظاتهم على شروط العقد المقترحة وأية شروط أخرى قد يرون إضافتها .

تبعد في المرحلة الأولى من المناقصة ذات المرحلتين ذات الإجراءات المحددة في هذه اللائحة فيما يخص تشكيل لجنة إعداد القيمة التقديرية ولجنة الرد على الاستفسارات - إن وجدت - وللجنة فتح المظاريف الفنية ، وتحديد مبلغ التأمين المؤقت في الحدود المقررة قانوناً .

يجب النشر عن المناقصة ذات المرحلتين على بوابة التعاقدات العامة والإعلان عنها بإحدى الصحف اليومية واسعة الانتشار إذا ما كان النشاط محل الطرح يتسم بالشروع ، أو توجيه الدعوة للمسجلين على بوابة التعاقدات العامة المخصصين أو المزهلين المستغلين بالنشاط محل الطرح وفي هاتين الحالتين يجب ألا تقل مدتها عن عشرين يوماً قبل الميعود المحدد لفتح العروض الفنية الأولية وتتبع ذات الإجراءات المنصوص عليها بهذه اللائحة بشأن محتويات الإعلان أو الدعوة بما لا يتعارض مع طبيعة المناقصة ذات المرحلتين .

مادة (١٢٥)

إجراءات المرحلة الأولى للمناقصة ذات المرحلتين

يجوز في المرحلة الأولى تلقى الاستفسارات في الموعد المحدد إذا تضمنت شروط الطرح ذلك ، ومناقشة مقدمي العروض لتوضيح موضوع العملية والوقوف على مدى استجابة عروضهم للمتطلبات والشروط التعاقدية المطلوبة ، على أن يتم توثيق كافة الاستفسارات والمناقشات والرد عليها وحفظها في ملف العملية ، وعلى إدارة التعاقدات إخطار كافة مقدمي العروض المحتملين بالتغييرات التي تقرها الهيئة بناً على الاستفسارات .

تشكل بقرار من السلطة المختصة لجنة لتلقي العروض الفنية الأولية ودراستها وإعداد تقرير بنتائج أعمال الدراسة والمراجعة والمناقشات التي تم التوصل إليها مع مقدمي العروض المستجيبة للحد الأدنى من المتطلبات والشروط التعاقدية الواردة بكراسة الشروط وبما لا يخل بمبرأة الفرص بينهم ، وترفع اللجنة تقريرها للسلطة المختصة لاتخاذ أي من القرارات الآتية :

- ١ - تكليف اللجنة الفنية التي تولت إعداد كراسة الشروط والمواصفات الأولية بإعداد كراسة الشروط النهائية وفقاً للنتائج التي تم التوصل إليها وتدقيق المواصفات الفنية ومعايير التقييم وشروط العقد .
- ٢ - إلغاء إجراءات الطرح إذا كانت العروض المقدمة والتعديلات المقترحة تتطلب المزيد من التخطيط ودراسة السوق والمراجعة الفنية لموضوع الطرح على أن يتم إخطار مقدمي العروض بذلك في نهاية المرحلة الأولى يتم استبعاد العروض الفنية غير المستجيبة للمتطلبات الأساسية ، وتتبع ذات الإجراءات المنصوص عليها بهذه اللائحة بشأن الإعلان عن النتائج وتلقي الشكاوى .

### مادة (١٢٦)

إجراءات المرحلة الثانية للمناقصة ذات المرحلتين

بعد إعداد كراسة الشروط والمواصفات بصورة مدققة ومتكاملة وفقاً لنتائج

المرحلة الأولى يحب التأكيد من الآتي :

١ - توافر الاعتماد المالي للعملية .

٢ - تدقيق القيمة التقديرية ومبلغ التأمين المؤقت في ضوء الشروط النهائية

التي تم إعدادها .

٣ - أن كافة المتطلبات قد تم استيعابه وتقوم إدارة التعاقدات في المرحلة الثانية

بتوجيه إخطار لكافة المتقدمين المستجوبين للتقدم بعطاءات فنية ومالية نهائية طبقاً

لكراسة الشروط والمواصفات النهائية المدققة تتبع ذات الإجراءات المحددة في هذه اللائحة

فيما يخص فتح المظاريف ودراسة وتقسيم العطاءات والبت فيها ، وإعلان النتائج .

### مادة (١٢٧)

#### المناقصة المحلية

يكون التعاقد بطريق المناقصة المحلية فيما لا تزيد قيمته على أربعة ملايين جنيه ،

ويقتصر الاشتراك فيها على الموردين والمقاولين ومقدمي الخدمات والأعمال الفنية والاستشاريين

المحليين الذين يقع نشاطهم في نطاق المحافظة التي يتم بدارتها تنفيذ موضوع التعاقد

ومن بينهم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمناهية الصغر .

ويجوز قصر التعاقد بطريق المناقصة المحلية فيما لا تزيد قيمته على مليون جنيه

على المشروعات المتوسطة والصغيرة والمناهية الصغر التي يقع نشاطها في نطاق المحافظة

التي يتم بدارتها تنفيذ موضوع التعاقد ، ويجوز في هذه الحالة فقط وقرار من السلطة

المختصة الاكتفاء ب تقديم إقرار بديل عن التأمين المؤقت في العملية محل الطرح مفاده

الالتزام بالسير في الإجراءات ، كما يجوز للسلطة المختصة صرف دفعة مقدمة وفقاً لما

تعتمده على أن تتضمن شروط الطرح ذلك .

وفي حالة عدم تقديم أي منها للمناقصة يكون للهيئة حال إعادة الطرح توجيه الدعوة لهم ولغيرهم ، ولا يتم في هذه الحالة الاستثناء من شرط التأمين المؤقت للهيئة قبل الطرح إخطار جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمناهية الصغر لإعلام أصحاب تلك المشروعات بالمحافظة التي يتم بذريتها التنفيذ لشئهم على تسجيل بياناتهم وتحديثها على بوابة التعاقدات العامة .

يجب النشر عن المناقصة المحلية على بوابة التعاقدات العامة وتوجيه الدعوات لأكبر عدد ممكن من المسجلين عليها المتخصصين أو المؤهلين المشغلين بنوع النشاط المزمع طرحه ، والذين يقع نشاطهم داخل نطاق المحافظة التي يتم فيها تنفيذ موضوع التعاقد وذلك مدة لا تقل عن خمسة أيام قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية .

ويجوز موافقة السلطة المختصة في حالة الاستعجال تقصير مدة توجيه الدعوة بحيث لا تقل عن يومين وتحسب المدة من تاريخ توجيه الدعوة .

ويجوز موافقة السلطة المختصة حال قصر الطرح على المشروعات المتوسطة والصغرى والمناهية الصغر تضمين كراسة الشروط والمواصفات غذوج إقرار بديل عن التأمين المؤقت مقاده السير في الإجراءات ويقوم صاحب العطا ، بالتوقيع عليه وإرفاقه بمظروفه الفني ، وفي حالة تناقض صاحب العطا ، الفائز عن الوفاء بسداد نسبة التأمين النهائي فيتم خصم قيمة التأمين المؤقت من مستحقاته لدى الهيئة وفي حالة عدم كفايتها تلتجا إلى خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق . ودون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر - يجوز له إلغاء العقد أو تنفيذه بواسطة أحد أصحاب العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب أولوياتها كما يكون لها أن تخصم منه قيمة كل خسارة تلحق بها ، ويخطر جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغرى والمناهية الصغر بعدم الالتزام بسداد التأمين النهائي للأخذ بذلك في الاعتبار مستقبلاً .

كما يجوز موافقة السلطة المختصة صرف دفعه مقدمة للعطاء، الفائز من تلك المشروعات بنسبة لا تجاوز (٥٠٪) من قيمة التعاقد وذلك مقابل خطاب ضمان يشكي معتمد بذات القيمة والعملة وغير مقترن بأى قيد أو شرط ويكون ساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلى لتلك المبالغ على أن تتضمن شروط الطرح نسبة الدفع المقدمة وطلب تحديد أوجه صرفها .

على إدارة التعاقدات بالهيئة قبل عرض مذكرة الطرح على السلطة المختصة مخاطبة فرع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر الواقع بالمحافظة التي يتم بدارتها تنفيذ التعاقد لإعمال شئونه وإخطار أصحاب تلك المشروعات لتسجيل بياناتهم ولتحديثها على بوابة التعاقدات العامة على أن يقوم فرع الجهاز بموافاة الهيئة بأسماء وبيانات المهتمين منهم بالدخول في العملية محل الطرح لدعوتهم وذلك خلال موعد أقصاه خمسة أيام من تاريخ تسلمه إخطار الهيئة .

#### مادة (١٢٨)

##### حالات التعاقد بالاتفاق الماشر

يجوز في الحالات العاجلة وبموافقة السلطة المختصة التعاقد بطريق الاتفاق الماشر

في أي من الحالات الآتية :

- ١ - الحالات التي لا تحتمل اتباع إجراءات المناقصة أو الممارسة بتوعبيهما .
- ٢ - وجود مصدر واحد فقط لديه القدرة الفنية أو القدرة على تلبية متطلبات التعاقد أو لديه الحق الحصري أو الاحتكارى لموضوع التعاقد .
- ٣ - تحقيق أغراض التكامل مع ما هو موجود ، ولا يوجد له سوى مصدر واحد .
- ٤ - عندما يكون موضوع التعاقد غير مشمول في عقد قائم ، وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذه بمعرفة التعاقد القائم بالتنفيذ .
- ٥ - الحالات الطارئة الناجمة عن الظروف الفجائية التي لم يكن في الإمكان توقعها والتي تتطلب التعامل معها بشكل فوري ولا تحتمل إجراءات المناقصة أو الممارسة ويكتفى بالنسبة للحالات (٢١، ٢٢، ٣، ٤، ٥) بعرض واحد فقط يقدم من المصدر الوحيد .

مادة (١٢٩)

سلطة التعاقد بالاتفاق المباشر

يكون التعاقد بطريق الاتفاق المباشر بناءً على ترخيص من :

(أ) السلطة المختصة فيما لا يتجاوز قيمته خمسة ملايين جنيه بالنسبة لشراء ، أو استئجار المقولات أو تلقى الخدمات أو الدراسات الاستشارية أو الأعمال الفنية أو مقاولات النقل وعشرة ملايين جنيه بالنسبة لمقاولات الأعمال ، فيما لا يتجاوز قيمته مليون جنيه بالنسبة لاستئجار الوحدات وخمسة ملايين جنيه بالنسبة لشراء الوحدات .

(ب) مجلس الإدارة فيما لا يتجاوز قيمته عشرة ملايين جنيه بالنسبة لشراء ، أو استئجار المقولات أو تلقى الخدمات أو الدراسات الاستشارية أو الأعمال الفنية أو مقاولات النقل وعشرون مليون جنيه بالنسبة لمقاولات الأعمال ، وفيما لا يتجاوز قيمته خمسة ملايين جنيه بالنسبة لاستئجار الوحدات ، وعشرة ملايين جنيه بالنسبة لشراء الوحدات خلال العام المالى .

(ج) الوزير المختص فيما يجاوز الحدود المنصوص عليها في البند (ب) من الفقرة السابقة .

وتحدد السلطة المختصة من بساطتهم مباشرة إجراءات التعاقد من أهل الخبرة في العملية المطروحة والذين يقع على عاتقهم مسؤولية التحقق من مطابقة الأصناف أو الأعمال من حيث النوع والمواصفات للغرض المطلوب من أجله ، وأن الأسعار مناسبة لسعر السوق من واقع ما يتم الحصول عليه من عروض يتم إرفاقها بأوراق العملية ، ويحوز للسلطة المختصة التفويض في أي من اختصاصاتها الواردة في هذه المادة للتعاقد بالاتفاق المباشر .

**مادة (١٢٠)**

**الاتفاق المباشر**

تسلى إجراءات التعاقد بالاتفاق المباشر لجنة تشكل بقرار من السلطة المختصة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية وعضوًا من إدارة التعاقدات ، ويكون اعتماد أعمالها من السلطة المختصة ، ويقع على عاتقها مسؤولية التحقق من تنفيذ البنود الواردة بهذه المادة وتحديد أقل العروض سعرًا ، والذي يلبي جميع الشروط والمتطلبات التي حددتها الهيئة وذلك من واقع ما يتم الحصول عليه من عرض أو عروض أسعار .

**مادة (١٢١)**

**الاتفاقية الإطارية**

للهيئه إبرام اتفاق إطارى مع من يقع عليه الاختيار لتلبية احتياجاتها وذلك باتباع طريق المناقضة أو الممارسة بنوعيهما أو طريق الاتفاق المباشر وما يتفق وطبيعة العملية محل الطرح ويتضمن القواعد والشروط التي سيجري من خلالها إصدار أوامر التوريد أو الإسناد ، وذلك في أي من الحالات الآتية :

- ١ - الحاجة للتعاقد المتكرر على الأصناف أو لتنفيذ الأعمال أو الخدمات أو تقديم الدراسات الاستشارية ، والتي تسمى أي منها بالعمومية أو شيوخ الاستخدام .
- ٢ - توقع الهيئة وفقاً للمجرى العادي للأمور بسبب طبيعة الأصناف أو الأعمال أو الخدمات أو الدراسات الاستشارية المطلوبة أن الحاجة ستنشأ إليها مستقبلاً بصورة عاجلة ، دون أن يكون لديه على وجه الدقة توقيت توريدها أو تنفيذها أو كمياتها .
- ٣ - الحالات الأخرى التي ترى الهيئة مناسبة اتباع هذا النمط من التعاقدات بما في ذلك استهداف تنمية بعض الصناعات أو تيسير الاحتياجات وغيرها من الحالات المائمة . ويشترط أن تتضمن شروط الطرح المواصفات الفنية ، والبيانات الإحصائية لمعدلات الطلب ، ومعدلات الاستهلاك التاريخية ، والمؤشرات المستقبلية الاسترشادية ل محل الطرح والتعاقد أو أطر الأعمال أو الخدمات أو الدراسات الاستشارية ، بحسب الأحوال .

ويكون اتباع الاتفاقية الإطارية وفقاً للقواعد والإجراءات التي يصدر بها قرار من السلطة المختصة .

### مادة (١٣٢)

#### قواعد الاتفاقية الإطارية

يجب أن تتضمن كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بالمناقصة أو الممارسة بأنواعهما أو الاتفاق المباشر عند الحاجة إلى إبرام اتفاق إطارى بحسب الأحوال الآتية :

- ١ - الإشارة إلى أن الإجراءات سوف تنتهي بإبرام اتفاقية إطارية مع من يتم الترسية عليه أو عليهم .
- ٢ - تحديد نط الاتفاقية الإطارية إما مفتوحة أو مغلقة ، وفي حالة الاتفاقية الإطارية المفتوحة يجب تحديد الحد الأدنى والأقصى للمشترين فيها .
- ٣ - صبغة وأحكام وشروط ومدة الاتفاقية وما لا يقل عن عاشرين مالين واستثناء يجوز مدتها مدة أخرى ما لا يجاوز أربعة أعوام شريطة موافقة السلطة المختصة وتتضمن كراسة الشروط والمواصفات المدة المحددة وضوابطها .
- ٤ - البيانات الإحصائية لمعدلات الطلب ومعدلات الاستهلاك التاريخية ، والمؤشرات المستقبلية الاسترشادية ل محل الطرح والتعاقد .
- ٥ - أطر الأعمال أو الخدمات أو الدراسات الاستشارية ، بحسب الأحوال .
- ٦ - تحديد ما إذا كانت الاتفاقية سوف تبرم مع واحد أو أكثر من أصحاب العطاءات الفائزين وذلك إذا كانت العملية قابلة للتجزئة .
- ٧ - ما يفيد أن التأمين المؤقت سوف يتم تأديته وفقاً لما تحدده السلطة المختصة بما على البيانات الإحصائية لمعدلات الطلب ومعدلات الاستهلاك التاريخية ، والمؤشرات المستقبلية الاسترشادية التي سيتم تضمينها بشروط الطرح ، وأن التأمين النهائي سوف يتم تأديته بحسب الأحوال وفقاً للنسبة المنصوص عليها باللاتحة .

### مادة (١٣٣)

#### المسابقة للحصول على العمل الابتكاري

مع مراعاة أحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ،  
يجوز للهيئة دون التقييد بطرق التعاقد المنصوص عليها في هذه اللائحة أن تعلن عن  
مسابقة للحصول على عمل ابتكاري يتم اختياره من خلال لجنة تحكيم متخصصة ومحايدة  
تشكل بقرار من السلطة المختصة لهذا الغرض وفقاً لعناصر وأسس التقييم المعلنة لتحديد  
العمل الفائز وتحدد شروط المسابقة كيفية منح الجوائز أو المكافآت أو الامتيازات . وكذا كيفية  
التعامل مع ملكية الأعمال المقدمة من المتسابقين ويكون الإعلان عن المسابقة بإحدى الصحف  
اليومية واسعة الانتشار ، بالإضافة إلى النشر عنها على بوابة التعاقدات العامة .

تتولى إدارة التعاقدات رفع مذكرة للسلطة المختصة لموافقة على التعاقد على عمل  
ابتكاري بأسلوب المسابقة .

تشكل بقرار من السلطة المختصة لجنة فنية للتحكيم متخصصة ومحايدة ويجوز لها  
الاستعانة بذوي الخبرة من جهات إدارية أخرى لها خبرة بموضوع المسابقة وتتولى اللجنة  
إعداد مستندات المسابقة والمتضمنة توضيف دقيق لموضوعه والغرض منه والجوائز أو المكافآت  
أو الامتيازات المتوجة للفائزين وكيفية التعامل مع حقوق الملكية الفكرية للمتسابقين .  
وإعداد أسس ومعايير الاختيار وأسلوب التواصل مع المتسابقين .

تتولى إدارة التعاقدات الإعلان عن المسابقة مرة واحدة بإحدى الصحف اليومية واسعة  
الانتشار بالإضافة للنشر عنها على بوابة التعاقدات العامة ، على أن يتضمن الإعلان  
البيانات الآتية :

- ١ - موضوع المسابقة والغرض منها .
- ٢ - مكان وموعد الحصول على مستندات المسابقة والإشارة إلى إمكانية الاطلاع  
عليها على بوابة التعاقدات العامة .
- ٣ - موعد ومكان تقديم عروض المتسابقين .

- ٤ - معايير وأسس تقييم المتسابقين .
- ٥ - الجوائز أو المكافآت المترتبة للفائزين .
- وغيرها من البيانات التي تراها الهيئة ضرورية .

تتولى إدارة التعاقدات استلام وحصر العروض المقدمة من المتسابقين وإثبات عددها بموجب محضر بعد لذلك . تسلم العروض المقدمة من المتسابقين إلى لجنة التحكيم وذلك دون الإفصاح عن هوية المتسابقين . تتولى لجنة التحكيم دراسة العروض المقدمة من المتسابقين طبقاً للأسس والمعايير المحددة مسبقاً ، ولها في سبيل ذلك طلب أية إيضاحات من المتسابقين وذلك بمعرفة إدارة التعاقدات على أن تعد اللجنة تقريراً متضمناً نتائجة دراساتها للعروض المقدمة من قبول أو استبعاد على أن يكون قرارها نافذاً بعد اعتماد السلطة المختصة لها . تتولى إدارة التعاقدات نشر نتائج المسابقة على بوابة التعاقدات العامة فور اعتماد السلطة المختصة لتلك النتائج ويجب أن توثق كافة الإجراءات التي تمت .

### (الفصل الثاني)

#### شراء أو استئجار العقارات للهيئة

#### مادة (١٣٤)

#### الأحكام المنظمة لشراء أو استئجار العقارات

تسرى على شراء العقارات ذات الأحكام المنظمة لشراء المترولات ، وما لا يتعارض مع طبيعتها .

تقوم الإدارة المختصة بكل منطقة بإعداد حصر بالأماكن المطلوب استئجارها سنويًا في ضوء احتياجاتها .

ويعرض هذا البيان بموجب مذكرة تفصيلية يوضح بها الغرض من الاستئجار ومبراته ومدى حاجة المنطقة لاستئجار مقرات جديدة مع بيان مدى سماح بنـد ميزانية المنطقة لعمليات الاستئجار على (مدير المنطقة - نائب رئيس مجلس الإدارة المختص) للاعتماد بالموافقة .

يتم إرسال كافة الأوراق المتعلقة بالموضوع إلى إدارة التعاقدات للقيام بعرض مذكرة على السلطة المختصة للموافقة على البدء في اتخاذ إجراءات الطرح والتعاقد على أن تتضمن المذكرة قيمة التأمين المؤقت وبيان المكان محل الطرح تفصيلاً وطريقة التعاقد ومدة سريان العطاءات وفقاً للإجراءات المعروض بها في هذه اللائحة .

#### مادة (١٢٥)

##### لجنة معاينة العقارات

تشكل لجنة معاينة العقارات ولها أن تستعين من تراه لازماً لإتمام أعمالها ، وتولى اللجنة التتحقق من مطابقة محل التعاقد من النواحي الفنية المطلوبة والذي يلبى جميع الشروط والمتطلبات التي تحدها الهيئة مع بيان حالة الوحدة محل الاستئجار من الناحية الإنسانية ودرجة التشطيب بها ، والحصول على إقرار من مقدم العرض بموافقته مسبقاً على أحقيته الهيئة في إنجاز الأعمال والتعديلات الازمة لتجهيز الوحدة محل العرض حالياً ومستقبلأ بما يتوازى مع تطور العمل وأغراض الهيئة على الا تضرر هذه الأعمال والتعديلات بالسلامة الإنسانية للعقار .

#### مادة (١٣٦)

##### الاستمرار في شغل العين المؤجرة

إذا رغبت الهيئة في الاستمرار في شغل العين المؤجرة رغم صدور أحكام قضائية بالإخلاء أو تقادياً لأحكام قد تصدر بالإخلاء، أو لقرب انتهاء مدة العقد وطلب المؤجرين زيادة القيمة الإيجارية أو الإخلاء أو الشراء، فللهمة توافق أوضاعها مع المؤجرين على النحو التالي :

- ١ - تشكل لجان فرعية على مستوى القطاعات بالهيئة بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة على أن يرأس اللجنة الفرعية رئيس القطاع المختص وعضوية مدبرى المناطق المختصين وأعضاء ماليين وفنيين وقانونيين تتوافق وظائفهم مع أعمال هذه اللجنة والتي يكون لها الاستعانة من تراه لازماً لأداء أعمالها .

وتختص هذه اللجان بالآتي :

- (أ) دراسة الطلبات المقدمة من المؤجرين بالإخلاء، وكذا الإنذارات أو الدعاوى الموجهة للهيئة بطلبات الإخلاء، أو غيرها وذلك في ضوء ما تقوم به هذه اللجان من تقييم للوحدات المستأجرة من حيث الحالة الإنسانية ودرجة التشت琵 وثمن الوحدة وفقاً لسعر السوق أو أجرة المثل والعمر الافتراضي للعقارات الكائن بها هذه الوحدات وغير ذلك من البيانات والمواصفات ومدى حاجة الهيئة لها .
- (ب) إجرا، التفاوض اللازم مع المؤجرين للوصول إلى أفضل الشروط التعاقدية في حالة الشراء، أو إعادة الاستئجار أو أي شروط أخرى مع الحصول على إقرارات كتابية من المؤجرين بموافقتهم المبدئية على هذه الشروط ولا يمنع ذلك من اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بمعرفة المختصين بالقطاع القانوني .
- ٢ - تشكل لجنة عليا برئاسة السيد رئيس مجلس الإدارة وعضوية اثنين من أعضاء مجلس الإدارة والمستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة المختص ورئيس الإدارة المركزية للشئون القانونية ورئيس قطاع الشئون المالية ورئيس الإدارة المركزية للمشتريات والمخازن ولللجنة أن تستعين بمن تراه لازماً لأداء أعمالها .

وتختص اللجنة العليا بدراسة ما يعرض عليها من تقارير اللجان الفرعية لتقرير ما تراه مناسباً سوا، بالشراء، أو إعادة الاستئجار بالأمر المباشر بعقود جديدة وفقاً للإجراءات المعمول بها في هذه اللائحة .

#### مادة (١٣٧)

##### عقود الإيجار

مدة الإيجار سنة أو حسب ما يقضى به الاتفاق مع المؤجر في هذا الشأن وفي جميع الأحوال يجب أن تتضمن كراسة الشروط وعقد الإيجار بندًا يلزم المؤجر باستمرار سريان العقد في حق الخلف العام والخاص له مع تحمل المؤجر لكافة النتائج والتعويضات في حالة التعرض للهيئة من أي منها بطلب إخلاء العين المزجرة أو الطرد منها .

تبدأ مدة عقد الإيجار اعتباراً من تاريخ تسليم الهيئة الوحدة المستأجرة حالياً من آية عوائق بوجب محضر استلام يحرر في هذا الشأن تثبت فيه الحالة التي عليها الوحدة المستأجرة بعد استكمال إجراءات التعاقد المنصوص عليها في هذا الباب .

في حالة الاتفاق مع المؤجر على دفع الأجرة شهرياً أو ربع سنوياً تلتزم الهيئة بسدادها في الأسبوع الأول من الشهر المستحق عنده الأجرة أو خلال الشهر الأول من المدة الربع سنوية وعلى أن يتم صرف القيمة الإيجارية وفقاً لنظام السداد المالي المتبعة في الهيئة ومنها الدفع الإلكتروني أو غيره ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة الموافقة على دفع الأجرة مقدماً لمدة لا تزيد على ستين .

في حالة وفاة المؤجر يتم وقف صرف القيمة الإيجارية ويتم تعليتها على بند أمانات لحين البد، في صرفها لذوي الشأن بناءً على طلبهم وفي هذه الحالة يتم الصرف فوراً دون آية خصومات وفي حالة رفض استلام الأجرة من له الحق في استحقاقها لأى سبب من الأسباب يتم عرضها عرضاً قانونياً بوجب إنذار رسمي على يد محضر بالمحكمة المختصة .

يلتزم المستأجر بإجراه كافة أعمال الإصلاحات والترميمات التأجيرية الازمة طوال مدة الاستئجار وعلى أن يلتزم المؤجر بإجراه كافة أعمال الترميمات والإصلاحات الضرورية للعقارات وعلى أن ينص على ذلك في العقد .

عند الرغبة في إنهاء الإيجار بالنسبة لكل المكان المستأجر أو جزء منه لعدم الحاجة إليه أو لعدم صلاحيته إنسانياً أو فنياً يجب الرجوع إلى السلطة المختصة باعتماد الإيجار وأخذ موافقتها على إنهائه دون الإخلال بالنصوص التي تضمنها العقد ويراعي إخطار المؤجر بخطاب عن طريق البريد السريع ومطالبته بالحضور شخصياً أو من ينوب عنه لتسليم المكان ، وفي حالة تعذر تسليم المكان للمؤجر لأى سبب من الأسباب تقوم النطقه المختصة بتسليميه لجهة الإدارة مع مراعاة أن يكون التنبيه بالإخلاء في المواعيد المنصوص عليها في العقد مع وقف صرف القيمة الإيجارية من وقت التسليم أو من وقت الإخطار أيهما أقرب ، وفي هذه الحالة لا يعرض المؤجر عن المدة المتبقية من العقد ما لم يتضمن العقد شرطاً بخلاف ذلك .

**مادة (١٢٨)**

ينتهي عقد الإيجار في الحالات الآتية

- ١ - انتهاء المدة المتفق عليها في العقد وعدم رغبة طرف العقد على تجديده .
- ٢ - إذا أصبح العقار غير صالح للاستعمال بسبب عيوب في الإنشاء أو خطورته أو لهلاكه .

ولا يعرض المزجر في هذه الحالة عن المدة المتبقية من العقد عند إخلاء العين المؤجرة قبل نهاية المدة المتفق عليها وعلى أن ينص على ذلك في العقد .

**مادة (١٣٩)**

**أحكام عقد الإيجار**

تسري على عقود الإيجار أحكام عقد الإيجار الواردة بالقانون المدني فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة كما تسري أحكام هذه اللائحة والقرارات السارية ذات الصلة وعلى عقود الإيجار .

**الباب الرابع**

في بيع وتأجير المقولات والعقارات والمشروعات  
التي ليس لها الشخصية الإعتبارية والتاريخ  
بالاتفاق أو باستغلال العقارات والمشروعات

**مادة (١٤٠)**

**المزايدة العلنية العامة**

يكون التعاقد بطريق المزايدة العلنية العامة باتباع الإجراءات المنظمة لمرحلة ما قبل الطرح ومرحلة الطرح ومرحلة الترسية والتعاقد من هذه اللائحة .

### مادة (١٤١)

#### آلية المزايدة

على لجنة المزايدة أن تعلن للمتزايدين في بداية جلسة المزايدة العلنية العامة البيانات والمواصفات الكافية عن موضوع البيع أو التأجير أو الترخيص بالانتفاع بالاستغلال دون ذكر الشمن الأساسي . ثم تتولى إجراءات التزايد مع المتزايدين من خلال جولة أو جولة ثانية بذات الجلسة بعد نهاية الجولة الأولى للوصول لأعلى سعر مستوفى للشروط . ويجوز في الحالات الاستثنائية أن تكون جلسة المزايدة على أكثر من يوم لكل مجموعة أو أكثر على حدة شريطة أن تتضمن شروط الطرح ذلك وأن تكون لكل مجموعة ثمن أساسى منفصل في مظروف مغلق . وفي جميع الحالات يحظر إعادة فتح باب التزايد مرة أخرى لما تم الانتهاء من التزايد عليه .

يكون ترسيبه المزايدة على أعلى سعر مستوفى للشروط بشرط ألا يقل عن الشمن الأساسي أو مساوٍ له . وتحرر لجنة المزايدة محضراً بإجراءاتها تبين فيه قيمة التأمینات المزدوجة من المتزايدين وما تم رده وما تم مصدرته ويتم التوقيع من جميع أعضاء اللجنة ورئيسها على المحضر .

وتعتمد قرارات وتصيبات لجنة المزايدة من السلطة المختصة وتستخدم المنظومة الإلكترونية المخصصة للتعاقد فور اكتمالها «انتظاماً» وذلك فيما يتم ميكنته وإتاحته من إجراءات وفقاً للدليل الإجرائي الذي يصدر به قرار من وزير المالية .

### مادة (١٤٢)

#### المزايدة بالظاريف المغلقة

في حالة إجراء البيع أو التأجير أو الترخيص بطريق المزايدة بالظاريف المغلقة تطبق ذات الشروط والقواعد والإجراءات المخصوص عليها بهذه اللائحة بشأن التعاقد بطريق المناقصة العامة . وبما لا يتعارض مع طبيعة البيع أو التأجير أو الترخيص بالانتفاع أو بالاستغلال .

**مادة (١٤٢)**

**المزايدة المحدودة**

يكون التعاقد بطريق المزايدة المحدودة في أي من الحالات الآتية :

- ١ - الأصناف التي يخشى عليها من التلف ببقاء تخزينها .
- ٢ - الأصناف التي تتطلب طبيعتها قصر بيعها على المشخص لهم بالتعامل فيها .
- ٣ - الحالات العاجلة التي لا تحتمل انتشار إجراءات المزايدة العلنية العامة أو بالمظاريف المغلقة .
- ٤ - الحالات التي سبق عرضها في مزايدة علنية عامة أو مزايدة بالمظاريف المغلقة مرة أو أكثر . ولم يتقدم لها أحد أو لم يصل ثمنها إلى الشمن الأساس . وانتهت دراسة الهيئة إلى مناسبة تغيير طريقة الطرح .

النشر عن المزايدة المحددة على بوابة التعاقدات العامة وتوجيه الدعوات لأكبر عدد من المسجلين عليها التخصصين أو المؤهلين المشتغلين بنوع النشاط الزمع طرحه . وذلك بمدة لا تقل عن سبعة أيام قبل الموعد المحدد لجولة المزايدة . ويجوز موافقة السلطة المختصة في حالة الاستعجال تقصير مدة توجيه الدعوة بحيث لا تقل عن خمسة أيام وتحسب المدة من تاريخ توجيه الدعوة أو الإعلان ويجب أن تتضمن الدعوة كافة البيانات الواجب ذكرها في الإعلان عن المزايدة العلنية العامة .

**مادة (١٤٤)**

**المزايدة الخلية**

يجوز التعاقد بطريق المزايدة المحلية فيما لا يجاوز ثمنه الأساس مليون جنيه ويسمى قصر الاشتراك فيها على المتزايدين المحليين الذين يقع نشاطهم داخل نطاق المحافظة التي ينفذ بذاتها موضوع التعاقد والذين سبق لهم شراء النوعية المعروضة للبيع .

النشر عن المزايدة المحلية على بوابة التعاقدات العامة وتوجيه الدعوات لأكبر عدد ممكن من المسجلين عليه التخصصين أو المؤهلين المشغلين بنوع النشاط المزمع طرحه . وذلك بمنتهى لا تقل عن سبعة أيام قبل الموعد المحدد لجلسة البيع أو التأجير أو الترخيص أو المزايدة ويجوز موافقة السلطة المختصة في حالة الاستعجال تقصير مدة توجيه الدعوة بحيث لا تقل عن خمسة أيام وتحسب المدة من تاريخ توجيه الدعوة .

**مادة (١٤٥)**

**إجراءات المزايدة المحددة والخلية**

تسرى على المزايدة المحددة والمحلية ذات إجراءات المزايدة العلنية العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة .

**مادة (١٤٦)**

**سريان أحكام الشراء على البيع**

تسرى على بيع وتأجير المنشآت والعقارات والمشروعات التي ليس لها الشخصية الاعتبارية والترخيص بالانتفاع أو استغلال العقارات والمشروعات بما في ذلك المنشآت السياحية والمقاصف ذات القواعد والإجراءات المنظمة لشراء المنشآت أو استئجارها فيما لم يرد بشأنه نص خاص . وذلك كله بما لا يتعارض مع طبيعة البيع أو التأجير أو الترخيص بالانتفاع أو الاستغلال .

**مادة (١٤٧)**

**الاتفاق المباشر في بيع**

**وتأجير المنشآت والعقارات والمشروعات والترخيص بالانتفاع  
أو باستغلال العقارات والمشروعات**

يجوز في الحالات الطارئة أو العاجلة التي لا تتحمل إتباع إجراءات المزايدة بجميع أنواعها . أن يتم التعاقد على بيع أو تأجير المنشآت أو العقارات أو المشروعات التي ليس لها الشخصية الاعتبارية أو الترخيص بالانتفاع أو باستغلال العقارات والمشروعات بطريق الاتفاق المباشر من خلال لجنة تشكل لهذا الغرض بناه على ترخيص من :

- (أ) السلطة المختصة وذلك فيما لا تجاوز قيمته ثلاثة ملايين جنيه .

(ب) الوزير المختص : فيما لا تجاوز قيمته عشرة مليون جنيه .

(ج) مجلس الوزراء : فيما يجاوز الحدود المنصوص عليها في الفقرة (ب) .

وفي الحالات التي سبق عرضها في مزايدة علنية عامة أو بالمظاريف المغلقة مرة أو أكثر . ولم تقدم عنها عروض أو لم يصل ثمنها إلى الثمن الأساسي أن يتم البيع أو التأجير أو الترخيص بالانتفاع أو بالاستغلال بالاتفاق المباشر بعد موافقة السلطة المختصة وطبقاً للحدود المنصوص عليها . وذلك على النحو التالي :

- ١ - العقارات التي لا تتجاوز قيمتها خمسة مليون جنيه . يتم إعلان الثمن الأساسي . وبشرط ألا يقل سعر البيع أو التأجير أو الترخيص بالانتفاع أو الاستغلال عن هذا الثمن الأساسي .
- ٢ - بيع المنشآت أو المشروعات التي ليس لها الشخصية الاعتبارية أو تأجيرها أو الترخيص بالانتفاع بالمشروعات أو استغلالها بحسب الأحوال . التي لا تتجاوز قيمتها مليون جنيه بشرط ألا يقل ثمن البيع أو التأجير أو الترخيص بالانتفاع أو الاستغلال عن الثمن أو القيمة الأساسية .

وذلك كله بشرط أن يتم التعاقد مع مقدم العرض الأفضل شروطاً والأعلى سعراً ويحوز التفويض في الاختصاصات المترتبة للسلطة المختصة للتعاقد بهذا الطريق ويكون التعاقد بالاتفاق المباشر مسبباً وبناءً على مذكرة من إدارة التعاقدات وتعتمد من السلطة المختصة . وذلك على النحو المبين بهذه اللائحة .

#### مادة (١٤٨)

##### لجنة التسلیم

يكون تسلیم المنشآت المباعة بمعرفة لجنة تشكل بقرار من السلطة المختصة برأسها موظف مستول وعضوية أمين المخزن المختص وعضو ينديه مدير المخازن من غير أمانة المخازن بالإضافة لمن ترى السلطة المختصة أهمية حضورهم لعرضية اللجنة وعلى اللجنة مراعاة أن يكون التسلیم حسب التقسيم الذي أجرته لجنة التصنيف من حيث الكمية والمواصفات وما أسفرت عنه قرارات البيع .

ويكون تسليم محل البيع أو التأجير أو الشخص بالنسبة لغير المنشآت بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من السلطة المختصة برئاسة موظف مسؤول وتضم في عضويتها عناصر فنية ومالية وقانونية بحسب أهمية وطبيعة محل التسليم .

وعلى اللجنة أن تراعى عند التسليم التحقق من تنفيذ ما أسفرت عنه قرارات البعض أو الناجير أو الترخيص بالانتفاع أو بالاستغلال .

يتحمل المشتري مصاريف تخزين عند عدم رفع المهمات المتبقية من الكمية المباعة بواقع (١١٪) عن كل أسبوع أو جزء منه حتى (٣٪) على أن تزداد إلى (٥٪) في الأسبوع الرابع وذلك كحد أقصى .

( ١٤٩ ) مادة

ضوابط وأشتراطات التاجر أو الشخص

يجب في جميع الحالات ألا تتجاوز مدة التأجير أو الترخيص بالارتفاع أو بالاستغلال  
ثلاث سنوات واستثناءً من ذلك يجوز وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة أن يتم التعاقد  
لمدة تتجاوز ثلاث سنوات بناً على ترخيص من :

- ١ - رئيس مجلس الإدارة فيما يزيد على ثلاث سنوات ولا يجاوز خمساً وعشرين سنة .  
٢ - الوزير المختص فيما يزيد على خمس وعشرين سنة ولا يجاوز خمساً وسبعين سنة .  
بالنسبة إلى المشروعات ذات الطبيعة الخاصة التي تتطلب استثمارات ضخمة  
للاملاحة واستغلالها .

وفي هاتين الحالتين يراعى أن تتضمن شروط التعاقد زيادة المقابل ستويًا بنسبة مئوية من قيمة ويجوز أن تتضمن شروط الطرح تقديم تسهيلات وما يتفق مع محل العقد وتحقيقاً لاقتصاديات المشروع .

وفي جميع الأحوال يجب تضمين الشروط تحديد المدة التي يتم التعاقد على أساسها ، وطبيعة النشاط الذي يمكن مزاولته أو المصرح به بشكل محدد ومدد السداد وجراً عدم الالتزام بها . حظر التعاقد من الباطن أو التنازل عن حق الانتفاع للغير والنص على التزام التعاقد وعلى نفقة باءراً ما يلزم من تجهيزات وأعمال تطوير وصيانة مستمرة ل محل التعاقد ضماناً لعادته للهيئة بحالة جيدة في نهاية المدة .

ويتعين قبل نهاية مدة التأجير أو الترخيص بالانتفاع أو بالاستغلال اتخاذ إجراءات الطرح من جديد بإحدى الطرق المقررة قانوناً وفي حدود أحكام هذه اللائحة وأن تقوم الهيئة بحصر ما تم من تجهيزات وغيرها في نهاية كل مدة وقبل إعادة الطرح وأخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد القيمة الإيجارية أو مقابل الانتفاع .

#### مادة (١٥٠)

##### الأصناف الزائدة عن الحاجة

للهيئة لا تبقى أصناف زائدة عن حاجتها أو مستغنى عنها أو بطل استعمالها أو يخشى عليها من التلف أو غير صالحة للاستعمال بالمخازن ويتم تحديد المسئولية في حالة بقا، الأصناف التي يتقرر الاستغنا عنها لمدة تزيد على سنة من تاريخ تقرير الاستغنا عنها وبعد العرض على السلطة المختصة بذلك تجنبًا لتراتك الأصناف بالمخازن .

يتعين على إدارة التعاقدات التنسيق مع إدارة المخازن لإعداد حصر بالأصناف المستغنى عنها يتم عرضه على السلطة المختصة متضمناً مقترن التصرف وفي حالة إذا ما قررت السلطة المختصة التصرف بالبيع تولى إدارة التعاقدات إعداد توصيات للتصريف بالبيع أو التأجير والترخيص بالانتفاع أو بالاستغلال يتم نشرها على بوابة التعاقدات العامة . ويجوز للهيئة الاتفاق مع الهيئة العامة للخدمات الحكومية لقيامها بتناول الإجراءات نيابة عنها في حدود أحكام هذه اللائحة .

#### مادة (١٥١)

##### عملية البيع أو التأجير أو الترخيص بالانتفاع أو الاستغلال

وإذا كانت الهيئة متعاقدة مع مقدم خدمة للقيام بعملية البيع أو تأجير أو الترخيص بالانتفاع أو بالاستغلال فإنه يقوم بإجراءات الإعلان على حسابه طبقاً لشروط تعاقده مع الهيئة على أن يكون من المقيدين بسجل الخبراء، المشتبهين وتقتصر مهمته على القيام بأعمال الدلالة فقط دون الاشتراك في أعمال لجان وضع الثمن الأساسي . ويراعى أن يتم التعاقد مع مقدم الخدمة في حدود أحكام هذه اللائحة .

**مادة (١٥٢)**

**بيع الأصناف الجديدة**

يجوز موافقة السلطة المختصة بيع الأصناف الجديدة المستغنى عنها عن طريق المزايدة بأنواعها أو بالاتفاق المباشر طبقاً لحدود المنصوص عليها في حالة تعتذر بيعها في مزايدة بأنواعها وفي حالة تعتذر بيعها كرواكيد يتم بيعها بالوزن بعد موافقة السلطة المختصة بالطرق القانونية .

**(الباب الخامس)**

**العقود ذات الأحكام الخاصة**

**مادة (١٥٣)**

**العقد على الدراسات الاستشارية**

يكون التعاقد على الدراسات الاستشارية عن طريق المناقصة أو الممارسة بأنواعها ويكون تقييم العطاءات بنظام النقاط . على أن تتضمن شروط الطرح عناصر وأسس التقييم والحد الأدنى للقبول . وكيفية التقييم للوصول إلى أفضلها شرطًا وسعيًا . ويجوز للهيئة التعاقد عن طريق الاتفاق المباشر مع أحد الاستشاريين إذا قدرت أن المهام المطلوبة تعتمد بشكل كل على خبراته ومؤهلاته .

ويصدر باتباع أي من هذه الطرق قرار مسبب من السلطة المختصة وفقاً لظروف وطبيعة التعاقد . وبما لا يتعارض مع القوانين المنظمة للمهن الحرة . ويجوز للهيئة إجراء تأهيل مسبق قبل الطرح وإعداد قائمة مختصرة من تم تأهيلهم من لديهم القدرة على أداء المهمة المطلوبة .

على الهيئة أن تضمن متطلباتها واحتياطاتها وإطار أعمال الدراسات الاستشارية  
بحد أدنى البيانات الآتية :

- ١ - وصف عام للعملية والغرض منها وأهدافها مما يتلاءم . مع احتياجاتها .
- ٢ - نطاق الدراسة والمهام المطلوب من الاستشاري تنفيذها والعناصر الأساسية لها والاختلافات وغيرها من متطلبات .

- ٣ - المخرجات المطلوب تقديمها بما في ذلك التقارير أو البيانات أو المعلومات أو الخرائط أو الإحصائيات أو التصميمات وغيرها . والجدول الزمني لتقديم كل منها .
  - ٤ - وصف للتكنولوجيا أو الخبرات المطلوب استخدامها في تنفيذ موضوع التعاقد وكيفية تدريب العاملين بالهيئة عليها .
  - ٥ - بيان مفصل ببيانات الكوادر الفنية الأساسية المطلوبة ومهامهم ومؤهلاتهم وخبراتهم وحجم المهام المستندة لكل منهم في العملية .
  - ٦ - محل تنفيذ العملية موضوع التعاقد .
  - ٧ - المدخلات والتسهيلات الفنية التي ستقدمها الهيئة للاستشاري .
  - ٨ - المدد الزمنية لتنفيذ المهام محل العملية على أن تكون محددة بعدد الأيام أو الشهور أو السنوات بحسب طبيعة العملية . والتاريخ المقترن للبدء والانتهاء من كامل المهام .
  - ٩ - شكل التقارير المطلوب تقديمها وإجراءات وشروط تقديمها .
  - ١٠ - الإطار العام لمعايير التقييم .
- وغيرها من البيانات التي ترى الهيئة أهمية تضمينها في كراسة الشروط .

#### مادة (١٥٤)

##### أسس وضع القيمة التقديرية لعقود الدراسات الاستشارية

يكون تحديد القيمة التقديرية لعقود الدراسات الاستشارية على أساس تقدير التكاليف الكلية التي ستحملها الاستشاري في سبيل أداء المهمة المطلوبة ومنها تكاليف فريق العمل والكوادر والوقت المستغرق في تنفيذ العقد وغيرها وفقاً لطبيعة العملية . ويتم تحديدها على سبيل المثال وفقاً لأى من الأسس الآتية :

- ١ - التعاقد على أساس مبلغ مقطوع . وذلك في المهام التي يكون فيها مضمون ومدة الخدمات والنتائج المطلوبة من الاستشاريين محددة . ومن ذلك على سبيل المثال عمليات التخطيط البسيطة دراسات الجدوى . التصميمات الهندسية .

٢ - التعاقد المبني على الوقت . وذلك في المهام التي يكون من الصعب تحديد نطاق الخدمات وطول مدة التنفيذ بدقة . ومن ذلك الدراسات التي تتطلب أكثر من تخصص ، الإشراف على تنفيذ الأعمال . مهام التدريب . ويجب أن تتضمن هذه العقود حد أقصى لإجمالي قيمة العقد . وبصفة عامة يتطلب هذا النوع من العقود وجود فريق إشراف لديه القدرة والخبرة على تقييم الأداء .

٣ - التعاقد على أساس النسبة المئوية . وذلك في المهام التي منها الفحص والمراجعة والتدقيق . ويكون فيه احتساب النسبة وفقاً لما هو سائد ومتعارف عليه في السوق محل التعاقد .

#### مادة (١٥٥)

##### كراسات الشروط والمواصفات لعقود الدراسات الاستشارية

براعمة أحكام المادة (٣٠) من هذه اللائحة تلتزم إدارة التعاقدات بالهيئة بتحضير  
كراسات شروط عمليات التعاقد على الدراسات الاستشارية بحد أدنى البيانات الآتية :

١ - تحديد طريق التعاقد المناسب وفقاً لما تضمنته أحكام هذه اللائحة .  
٢ - وسيلة وأسلوب التواصل مع الهيئة بما في ذلك عنوان وتليفون ورقم فاكس وبريد إلكتروني واسم المخول له التواصل مع المتعاملين .  
٣ - البيانات الواجب توافرها في أصحاب العطاءات ومعايير التحقق من توافر شروط الكفاءة الفنية والملاوة المالية وحسن السمعة .

٤ - صور سداد التأمين المؤقت ومبلغه والتأمين النهائي ونسبة .  
٥ - المدة المناسبة لصلاحية سريان العطاءات .  
٦ - توصيف المهمة وإطار الأعمال الاستشارية والمتطلبات والاشتراطات .  
٧ - طلب بيان بأسماء، ووظائف وخبرات الكوادر التي ستقوم بالمهمة .  
٨ - شهادات ترخيص سارية للمكاتب الاستشارية .  
٩ - تحديد مراحل تنفيذ العمل للمهمة حسب طبيعة كل عملية (التصميم والإشراف ... إلخ) .

- ١٠ - تحديد التسهيلات التي ستقدم للاستشاريين . وإمكانية إتاحة الفرصة لهم للاطلاع على كافة البيانات والمعلومات الالزامية لتنفيذ المهمة .
- ١١ - تحديد أسلوب السداد وفقاً لطبيعة العملية وتورقياته .
- ١٢ - تحديد المدخلات والمستلزمات إلى توفرها الهيئة للاستشاري أثناء أدائه واجباته .
- ١٣ - تحديد المخرجات المطلوبة من تقارير أو بيانات أو خرائط أو دراسات استقصائية وغيرها من مخرجات مع تحديد الجدول الزمني لتسليمها وتقديم التقارير المطلوبة والتاريخ الذي يبدأ فيه الاستشاري الفائز بتقديم خدماته .
- ١٤ - أسس وعناصر التقييم والوزن النسبي والحد الأدنى للقبول .
- ١٥ - تقديم إقرار بعدم وجود تضارب محتمل في المصالح لأعمال الاستشاري
- ١٦ - تقديم إقرار بالمحافظة على سرية البيانات والمعلومات في الحالات التي تستلزم ذلك وغير ذلك من بيانات تراها الهيئة لازمة .

مع مراعاة أحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢  
وتعود هذه الدراسات ملكاً للهيئة ولها حق التصرف فيها دون غيرها .  
وفي حالة إذا ما تعذر على الهيئة توفير الكوادر الفنية من العاملين بها لإعداد  
كراسة الشروط والمواصفات يجوز لها الاستعانة بذوى الخبرة من العاملين بالجهات الإدارية  
الأخرى وإذا تعذر ذلك يجوز التعاقد مع استشاري بذاته لإعداده وفقاً لحكم المادة (١٥٣)  
من هذه اللائحة .

#### مادة (١٥٦)

##### تقديم العطاءات لعقود الدراسات الاستشارية

تقدم العطاءات وفقاً لأحكام هذه اللائحة . وطبقاً للمدد المنصوص عليها بهذه اللائحة  
والمحدة بكرامة الشروط والمواصفات .

### مادة (١٥٧)

#### محويات المظروف الفني لعقود الدراسات الاستشارية

في علبات الدراسات الاستشارية يجب أن يحتوى المظروف الفني كحد أدنى على الآتى :

- ١ - ما يفيد سداد التأمين المؤقت المطلوب طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات .
- ٢ - بيان الشكل القانوني للاستشاري والمستندات الدالة على ذلك .
- ٣ - بيانات القيد بالنقابات المهنية وفقاً لطبيعة العملية .
- ٤ - ما يفيد شراء كراسة الشروط والمواصفات .

٥ - الاشتراطات والمتطلبات الفنية الواردة بكراسة الشروط والمواصفات  
ووفقاً لما تضمنه أحكام هذه اللائحة .

٦ - سابقة خبرات الاستشاري .

٧ - في حالة التقدم لأول مرة يقدم الاستشاري ببيانات المركز المالى للشركة  
ومؤهلاته العلمية والعملية .

### مادة (١٥٨)

#### المظروف المالى لعقود الدراسات الاستشارية

يعنى أن يحتوى المظروف المالى للاستشارى على التكالفة التى سيتحملها فى سبيل  
أداء المهمة ومنها أتعاب فريق العمل والكوادر وتكليف الوقت المستغرق فى تنفيذ المهمة  
والخرجات من خرائط وتقارير وغيرها من عناصر التكالفة أو متطلبات . ووفقاً لما تضمنه  
كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بالهيئة .

### مادة (١٥٩)

#### تقييم العطاءات لعقود الدراسات الاستشارية

بمراجعة المادتين (١٥٣، ٧٣) من هذه اللائحة يكون تقييم العطاءات بنظام النقاط  
وذلك بعرض الوصول إلى معايير الجودة الفنية والسعر مجتمعين على أن تتضمن شروط الطرح  
أساس وعناصر التقييم والوزن النسبي والحد الأدنى للقبول ومنها على سبيل المثال الآتى :

- ١ - الاستجابة لشروط الطرح .

٢ - المزهالت العلمية والأكاديمية للاستشاري .

٣ - حجم الأعمال المائة .

٤ - عدد سنوات الخبرة .

٥ - الجدول الزمني لتسليم المخرجات المطلوبة .

وغيرها من أساس وعناصر التقييم التي تراها الهيئة ضرورية .

#### مادة (١٦٠)

##### تحبب تضارب المصالح في الدراسات الاستشارية

يعين على الاستشاري الالتزام بأعلى معايير النزاهة والشفافية عند التقدم بعطائه أو أثناء تنفيذ العقد ، كما يتلزم بتجنب تعارض المصالح وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ في شأن حظر تعارض مصالح المستولين في الدولة في المهام التي سوف يقوم بها ومهامه الأخرى أو سابق تعاملاته مع أصحاب العطاءات الأخرى .

#### مادة (١٦١)

##### سريان أحكام الدراسات الاستشارية

يسري على التعاقد على الدراسات الاستشارية ذات الإجراءات المنصوص عليها بهذه اللائحة بشأن عقود شراء واستئجار المنشآت والتعاقد على مقاولات الأعمال وتلقي الخدمات والأعمال الفنية . فيما لم يرد في شأنه نص خاص ، وذلك كله بما لا يتعارض مع طبيعة الدراسات الاستشارية .

#### مادة (١٦٢)

##### العقود مع الجهات الخاطئة بأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨

##### والشركات المملوكة للهيئة

للهيئة التعاقد بطريق الاتفاق المباشر أو الإتاحة دون التقييد بال الحالات والحدود المالية المنصوص عليها في هذه اللائحة مع الجهات التي تسري عليها أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات بالجهات العامة أو إحدى الشركات المملوكة للهيئة كما يحق للهيئة

تكليف إحدى الشركات المملوكة لها بالتعاقد والتنفيذ نيابة عن الهيئة وتشكل لجنة تعتمد من السلطة المختصة تضم عناصر مالية وفنية لتحديد مدى مناسبة العروض فنياً ومالياً ويكتفى بعرض وحيد من شركات الهيئة للتعاقدات التي تدخل ضمن نظامها الأساسي .

وتسرى أحكام هذه المادة على وزارة الدفاع ويجوز لها إسناد التعاقدات المبرمة تطبيقاً لأحكام هذه المادة مباشرة على أي من وحداتها التابعة لها كما تسرى أحكام هذه المادة على جهاز مشروعات الخدمة الوطنية .

#### مادة (١٦٣)

##### التعاقد مع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر

للهيئة مراعاة إمكانيات المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر عند فتح باب التسجيل للمستغلين بالأنشطة المختلفة أو عند إعدادها لشروط التأهيل المسبق أو مستندات الطرح ومعايير التقييم وغيرها ، وما يتيح لهذه المشروعات المشاركة في العمليات التي يتم طرحها ، ودون أن يؤثر ذلك على تكافؤ الفرص والالتزام بمعايير الجودة والأداء ، في التنفيذ .

ويتعين عند إعداد كراسات الشروط والمواصفات مراعاة الآتي :

- ١ - إعداد مواصفات فنية تراعى إمكانيات المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وما يتلامم مع الأداء والغرض المطلوب ، ودون أن يؤثر ذلك على تكافؤ الفرص والالتزام بمعايير الجودة والأداء في التنفيذ .
- ٢ - ما يقيد تفضيل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر عند التساوى في الأسعار مع غيرهم .
- ٣ - عدم المبالغة في تحديد مبلغ التأمين المؤقت ، أو الإعفاء منه .  
وغير ذلك من إجراءات تهدف إلى تعظيم حجم الفرص المتاحة لهم .

مادة (١٦٤)

ضوابط وأوضاع إبرام عقود الصفقات والمشروعات المركبة  
والمتشابكة ومتعددة الأطراف

استثناءً من أحكام هذه اللائحة :

يجوز للهيئة التعاقد على الصفقات التي تتطلب السرعة في اتخاذ قرار التعاقد عليها بحكم طبيعتها أو التقلبات في أسعارها وكمياتها الاقتصادية ، أو التي تغطي مدى زمني مستقبلي أو العمليات المتعلقة بالمعاملات المنجزة في الأسواق المالية الدولية أو عقود المشتقات المالية والمشتريات الآجلة والمستقبلية وما يرتبط بها ، وذلك كله وفقاً للممارسات التجارية الدولية المطبقة التي تحدها السلطة المختصة .

تتولى السلطة المختصة تحديد الممارسات التجارية الدولية ذات الصلة بالموضوع محل طلبها والتي ستتبعها عند اتخاذها إجراءات التعاقد ، على أن يتم عرضها على اللجنة الوزارية للمؤشرات والتغيرات الاقتصادية الصادر بشأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦٦ لسنة ٢٠١٩ لدراساتها وإعداد تقرير بنتائج أعمالها وتوصياتها يعرضه مقرر اللجنة على مجلس الوزراء لاعتراضه واتخاذه ما يلزم من إجراءات لتنفيذ ما ورد به .

يجوز للهيئة إبرام أي من التعاقدات ذات الطبيعة المركبة أو المتشابكة أو متعددة الأطراف ، أو التعاقدات التي تتطلب هيكلًا قوميًّا كمشروعات البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية BOOT ، والبناء والتملك والتشغيل .. B ، والتصميم والاشتراط ، والتشييد + التمويل EPC + Finance وغيرها إذا كانت تحقق لها أهدافها الاقتصادية والتنمية العاجلة ، أو استلزمت الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية سرعة إقامتها في توقيت معين .

وبمراجعة الآخر العامة والإجراءات والشروط الواجب اتباعها والضوابط التي تעדتها لجنة المؤشرات والتغيرات الاقتصادية الصادر بشأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦٦ لسنة ٢٠١٩ وبعتمدها مجلس الوزراء ويصدر بشأنها دليل إجرائي ينظم إجراء أي من تلك العقود ، يتعين على الهيئة عند النظر في التعاقد على أي منها التتحقق من استيفاء دراسات الاحتياج

للمشروع محل التعاقد وأولوية تنفيذه ، توافر دراسات جدوى اقتصادية دقيقة ومقبولة لكافة الأطراف المعنية ، دراسات الجدارية الاتسامية للشركة ، ومصادر التمويل والمخاطر ذات الصلة وغيرها ، وجود خطة أو برنامج مالي واضح يبرر تكلفة المشروع وكيفية السداد وحجم رأس المال المقدم من القائمين عليه ، التأكيد من توافر مواصفات معيارية فنية ل كامل المشروع ، دراسات لاقتصاديات التنفيذ والتشغيل طوال عمر المشروع أو مدة العقد ، إمكانية توفير جميع المواقف والتراخيص الالزامية للتنفيذ ، دراسات تؤكد ربحية المشروع مع الأخذ في الاعتبار صيانته واستبدال الأصول المتقدمة خاصة في السنوات الأخيرة من مدة المشروع أو العقد وتكون احتياطيات من إبراداته لاستخدامها في عمليات التجديد والصيانة والإحلال وبما يتناسب مع طبيعة المشروع والعقد ، وغيرها من أمور ذات صلة ترتبط بطبيعة المشروع ويكون التعاقد على أي من هذه المشروعات إما بالإعلان عنه أو توجيه الدعوة لقائمة مختصرة من المستثمرين المرشحين لتقديم عروضهم ، أو بطرق الاتفاق المباشر في حالة ما إذا لم يقدم أكثر من مستثمر مؤهل ، أو إذا وصل أكثر من مستثمر مؤهل إلى قائمة المرشحين ولم يقدم أكثر من واحد منهم عرض يستوفي المتطلبات ، أو في حالة وجود مصدر واحد فقط مؤهل لتنفيذ المشروع ، أو إذا كانت هناك حاجة عاجلة لتنفيذها مثل التأكيد من استمرار تقديم الخدمات العامة أو غيرها مما يجعل اللجوء إلى تنفيذ إجراءات الاختبار التنافسية أمراً غير عملياً ، وفي جميع الحالات يجب أن تحتوى كراسة الشروط على كافة المعايير والمتطلبات والاشتراطات الفنية والمالية والتعاقدية .

وبما لا يتعارض مع الأطر العامة والإجراءات والشروط الواجب اتباعها وضوابط إبرام أي من تلك العقود والمعتمدة من مجلس الوزراء ، الصادر بشأنها دليل إجرائي بنظمها ، يتولى الوزير المختص وضع القواعد الخاصة بكل مشروع على حدة بالاتفاق مع وزيري المالية والتخطيط ، ويجب اعتماد هذه القواعد الخاصة من مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص .

### الباب السادس

#### أحكام خاتمة ومتفرقة

##### مادة (١٦٥)

#### ضوابط واجراءات التفويض في الاختصاصات

يجوز للسلطة المختصة أن تفوض في أي من اختصاصاتها المنصوص عليها بهذه اللائحة حتى المستوى التالي لها مباشرة فقط ، على أن يصدر قرار من السلطة المختصة يتضمن اسم المفوض ووظيفته وموضوع التفويض ومدته وشروطه ومتطلباته ، وينتهي التفويض بالغا ، القرار الصادر بشأنه أو انتهائه ، مدة التفويض أو الغرض منه .

##### مادة (١٦٦)

#### حفظ المستندات وسريتها

مع مراعاة أحكام لائحة الحفظ بالهيئة تتلزم إدارة التعاقدات بالاحفاظ على المستندات والبيانات المتعلقة بإجراءات كل عملية وتوثيقها وأرشيفتها بصورة منتظمة ومرتبة يسهل الرجوع إليها ، والعمل على سلامة ملف العملية من أي مخاطر أو تلف أو ضياع .

##### مادة (١٦٧)

#### التعاقد الإلكتروني

على الهيئة اتخاذ إجراءات التعاقد الإلكتروني وفقا لما يتم مكتنه من إجراءات على المنظومة الإلكترونية عند اكتمالها وانتظامها ، وتتولى الهيئة العامة للخدمات الحكومية الإشراف عليها وتقديم الدعم الفني لمستخدميها وإبلاغ الهيئة عند اكتماله يتلزم مستخدمي المنظومة عند اكتمالها بالاحفاظ على سرية المعلومات الازمة للدخول على المنظمة ، ويكون كل منهم مسؤولاً عن الإجراءات التي يتخذها على المنظمة ، وكذلك الإجراءات التي يتخذها الغير الذي استخدم المعلومات السرية الخاصة بالمستخدم ، والتأكد من عدم الحق أي ضرر بها من حيث المسؤولية بسبب الاستخدام غير المصرح به لمعلومات الدخول على المنظمة .

### مادة (١٦٨)

#### إنشاء سجل لقيد المتعاملين

تمسك الهيئة سجلاً دفترياً أو إلكترونياً لقيد الأسماء والبيانات الكافية للراغبين في التعامل معها متضمناً تصنيفهم طبقاً لقدراتهم الفنية والمالية وسمعتهم التجارية وخبراتهم السابقة وشهادات مزاولة النشاط ورقم الحساب البنكي الخاص بكل منهم ، وغيرها من المستندات المطلوبة طبقاً للقوانين المنظمة ليتم من خلاله التعامل معهم ، وعلى الهيئة التتحقق من تحدث تلك البيانات بصفة دورية سنوياً قبل بداية العام المالي شهر على الأقل .

ولا يجوز للهيئة التعامل مع المسجلين لديها بسجلاتها أو غيرهم إلا بعد تسجيلهم لبياناتهم على بوابة التعاقدات العامة أو تحدثها حال تعديلها ، وأن تطابق الهيئة تلك البيانات واعتمادها من واقع قاعدة البيانات ، على أن تتضمن بياناتهم رقم السجل التجارى أو الصناعى أو المهني أو سجل مزاولة المهنة بحسب الأحوال ، ورقم البطاقة الضريبية أو أي بيانات أخرى ليتم من خلاله التعامل معهم .

وتمسك إدارة التعاقدات سجلاً دفترياً أو إلكترونياً لقيد أسماء المتعاقدين من التعامل معها سواه ، كان المنع بنص فى القانون ، أو بموجب قرارات إدارية ، أو لم يصدر ضده حكم نهائى فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، أو فى جرائم التهرب الضريبى أو الجمركى ، ويحظر التعامل مع المقيدين فى هذا السجل ما لم يتم رفع هذا الحظر باتفاقه ، وبقع باطلأ كل عقد أو اتفاق يتم بالمخالفة لأحكام الفقرة السابقة .

### مادة (١٦٩)

#### تقييم أداء المتعاقدين

على الهيئة استيفاء ، تقييم أداء المتعاقدين معها فى نهاية كل عام مالى أو بانتهاه التعاقد وفقاً للنماذج والمعايير التى تحددها الهيئة .

وللهيئة في نهاية كل عام مالي إجراء استقصاء مع المتعاقدين معها بغرض إظهار الإيجابيات ، والوقوف على الإجراءات السلبية التي واجهتهم في تعاملاتهم ، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الالزامية ، وتقويم أداء العاملين بإدارة التعاقدات .

#### مادة (١٧٠)

##### قاعدة بيانات العقارات

تتولى إدارة الأصول العقارية بالهيئة إعداد قاعدة بيانات لجميع العقارات المملوكة أو المخصصة لها ، وما تم التصرف فيه منها وطريقة التصرف وقيمتها والبيانات الكافية عن المتصرف إليهم .

وتخطئ الهيئة العامة للخدمات الحكومية بصفة دورية بجمع ما يثبت من بيانات بالهيئة لإثباتها بقاعدة البيانات المركزية المنشأة لديها .

#### مادة (١٧١)

##### التأهيل اللازم لزاولة التعاقدات

تقوم الهيئة بإعداد برنامج متخصص لأعمال المشتريات والتعاقدات لشاغلى الوظائف على كافة المستويات على أن يدرج ضمن خطة الهيئة السنوية للتدريب على البرامج المتخصصة .

#### مادة (١٧٢)

##### المسئلة

مع عدم الإخلال بحق ذوى الشأن في إقامة الدعوى المدنية أو الجنائية ، يجازى تأديبياً كل من خالف أحكام هذه اللائحة ، أو مدونة السلوك الوظيفي للعاملين بالتعاقدات والتي يصدر بها قرار من وزير المالية .

#### مادة (١٧٣)

##### مراجعة العقود

تتولى إدارة القوى المختصة بمجلس الدولة مراجعة مشروعات العقود التي تكون الهيئة طرفاً فيها ، ويلتزم طرقاً العقد بأى تعديلات تقرها هذه الإدارة على العقد أو مشروعاتها .

كما يكون للهيئة استطلاع رأى إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة دون غيرها فيما يشار بشأن هذه اللائحة من مسائل قانونية وفقاً لأحكام قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

#### مادة (١٧٤)

##### لجنة تسوية المنازعات

تنشأ بالهيئة لجنة لتسوية المنازعات عن طريق التوفيق أو الوساطة وقبل اللجوء إلى القضاء أو التحكيم بحسب الأحوال وتكون اللجنة برئاسة المستشار القانوني للهيئة وعضويه رئيس قطاع المشروعات ورئيس الإدارة المركزية للاحتجاجات ورئيس القطاع المالي ورئيس الإدارة المركزية للشئون القانونية ورئيس القطاع المختص وممثل عن المتعاقدين وتضم اللجنة لعضويتها من تراه لازماً لأعمال اللجنة وتعرض توصياتها على السلطة المختصة لاعتمادها من وزير النقل .

يجوز لطرفي العقد في حالة حدوث خلاف أثنا، تنفيذ العقد ، الاتفاق على تسويته عن طريق التوفيق أو الوساطة ، وذلك إذا تضمنت شروط الطرح أو العقد جواز ذلك ، وموافقة السلطة المختصة مع التزام كل طرف بالاستمرار في تنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد .

#### مادة (١٧٥)

##### النرول عن العقد

لا يجوز للمتعاقد النرول عن العقد أو عن المبالغ المستحقة له ككلها أو بعضها ، ويع ذلك يجوز أن يتنازل عن تلك المبالغ لأحد البنوك ، ويكتفى في هذه الحالة بتصديق البنك دون الإخلال بمسئوليته المتعاقد عن تنفيذ العقد ، كما لا يخل قبول نروله عن المبالغ المستحقة له بما يكون للهيئة قبله من حقوق .